



وحدة الأمة

مجلة علمية عربية محكمة نصف سنوية

السنة الأولى، العدد الأول، ربيع الأول ١٤٣٥هـ / يناير ٢٠١٤م

في هذا العدد

« بحوث ودراسات »

- « المشكلة الاقتصادية وحلها في ضوء السنة النبوية
- « منهج الشيخ المفتي محمد شفيع العثماني للتعامل مع النوازل
- « البيعة في الإسلام دراسة تحليلية نقدية
- « القانون الدولي الإسلامي مفهومه وخصائصه
- « الوكالة المطلقة بين أبي حنيفة والشافعي دراسة فقهية مقارنة
- « من خلال كتابي فتح البلري وعمدة القاري

« من أرض الواقع »

« نقد وآراء »

يصدرها **مَجْمَعُ بَحْثِ إِسْلَامِ**

الجامع الإسلامي في العالمين وقتاً لا يوتئد الهيثم



وحدة الأمة

مجلة علمية عربية محكمة نصف سنوية

السنة الأولى، العدد الأول، ربيع الأول ١٤٣٥هـ / يناير ٢٠١٤م

بصدرها

مجمع مجتهد إسلامي

الجامع الإسلامي، مكة المكرمة، وقف ديوان الفتوى

وَأَنصُرُوا اللَّهَ وَلِقُوا قَوْمًا
وَلَجَبْنَاكُمْ جَمِيعًا

وحدة الأمة

مجلة علمية عربية محكمة نصف سنوية

السنة الأولى، العدد الأول، ربيع الأول ١٤٣٥هـ / يناير ٢٠١٤م

المشرف العام:

فضيلة الشيخ محمد سالم القاسمي
رئيس الجامعة الإسلامية/دار العلوم وقف ديوبند

رئيس التحرير	مدير التحرير المسؤول
الأستاذ محمد شكيب القاسمي	الأستاذ محمد نوشاد النوري القاسمي

مجلس الإدارة:

- ❖ الأستاذ محمد غلام نبي الكشميري
- ❖ الأستاذ محمد شمشاد القاسمي
- ❖ الأستاذ محمد حسنين أرشد القاسمي
- ❖ الأستاذ نظيف أحمد القاسمي الأزهري

يصدرها

مَجْمَعُ مَحْتَمَلِ الْإِسْلَامِ

الجامعة الإسلامية دار العلوم وقف ديوبند الهند

الهيئة الاستشارية للمجلة

- * أ. د. محمد عوامه (سوريا)
- * أ. د. محمد أبو الليث الخير آبادي القاسمي (ماليزيا)
- * أ. د. محي الدين محمد عوامه (سوريا)
- * أ. د. فهد بن سعد الجهني (المملكة العربية السعودية)
- * أ. د. خالد مرغوب أمين (المملكة العربية السعودية)
- * أ. د. عابد الله غازي (أمريكا)
- * أ. د. عزيز أحمد القاسمي (الهند)
- * أ. د. محمد أعظم القاسمي (الهند)
- * أ. د. أحمد معبد عبد الكريم (مصر)
- * أ. د. مسعود عالم الفلاحي (الهند)
- * أ. د. حمزة المليباري (الإمارات العربية المتحدة)
- * أ. د. أبوبكر رفيق (بنغلاديش)
- * أ. د. شرف عالم القاسمي (الهند)
- * أ. د. سعود عالم القاسمي (الهند)
- * أ. د. إسرار أحمد خان (ماليزيا)
- * أ. د. عبد المهدي (مصر)

تفاصيل المجلة

التخصص	: قسم الدراسات الإسلامية العالية
الجهة المصدرة	: مجمع حجة الإسلام للبحث والتحقيق
الجامعة	: الجامعة الإسلامية / دار العلوم وقف ديوبند
المدينة	: ديوبند
الدولة	: الهند
العنوان البريدي	: مجمع حجة الإسلام، الجامعة الإسلامية / دار العلوم وقف ديوبند، المديرية: سهارنפור، يوفي — الهند
الرمز البريدي	: ٢٤٧٥٥٤
الهاتف	: ٢٢٢٣٥٢ - ١٣٣٦ - ٩١ +
البريد الإلكتروني	: editorwahdatulummah@dud.edu.in hujjatulislamacademy2013@gmail.com
الموقع الإلكتروني	: www.dud.edu.in / www.darululoomwaqf.com

مراسلات التحرير

Mohammad Shakaib Qasmi
Editor in chief,
Hujjatul Islam Academy
Aljamia al-Islamia Darululoom Waqf Deoband
Eidgah road.
Distt: Saharanpur, U.P Deoband, P.O 247554
INDIA
Tel: +91-1336-222352
Mob: +91-9897076726/9045301086

قواعد النشر في المجلة

- بالنسبة للبحوث التي ترسل للنشر في المجلة يرجى مراعاة القواعد الآتية:
- ١- تقبل المجلة نشر البحوث باللغة العربية، إذا توافرت فيها الشروط التالية:
 - أ- أن يتسم البحث بالأصالة والابتكار، والجدة العلمية والمنهجية، وسلامة الاتجاه.
 - ب- أن يلتزم بالمنهج والأدوات والوسائل العلمية المعتمدة في مجاله.
 - ج- أن يكون البحث دقيقاً في التوثيق والتخريج.
 - د- أن يتسم بالسلامة اللغوية.
 - هـ- الأفضل أن يتناول البحث موضوعاً جديداً ذا صلة بالعلوم الإسلامية من التفسير والفقه والحديث وما إليها.
 - ٢- ألا يزيد البحث عن خمسين صفحة، والرجاء من الباحثين استخدام "Font Traditional Arabic" على حجم ١٨.
 - ٣- ألا يكون البحث قد سبق نشره أو قدم لأي جهة أخرى من أجل النشر.
 - ٤- يرفق بالبحث ملخص له في حدود صفحتين.
 - ٥- أن يقر صاحب البحث بأن بحثه عمل أصيل له.
 - ٦- تخضع البحوث المحكمة في المجلة إلى تحكيم لجان علمية أكاديمية

متخصصة وفق المعايير المعتمدة.

- ٧- تحتفظ المجلة بحقوقها في حذف أو إعادة صياغة بعض الكلمات والعبارات التي لا تتناسب مع أسلوبها في النشر.
- ٨- تعبر الآراء العلمية المنشورة عن آراء كاتبيها، واجتهاداتهم الشخصية، ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر هيئة التحرير أو المجلة.

المحتويات

٩	كلمة التحرير	*
١١	الأستاذ محمد شكيب القاسمي	*
	بحوث ودراسات	*
١٥	المشكلة الاقتصادية وحلها في ضوء السنة النبوية أ. د. محمد أبو الليث الخير آبادي القاسمي	
٥٣	منهج الشيخ المفتي محمد شفيع العثماني للتعامل مع النوازل الأستاذ محمد شكيب القاسمي	
٩٥	البيعة في الإسلام دراسة تحليلية نقدية الأستاذ محمد نوحاد النوري القاسمي	
١٣٧	القانون الدولي الإسلامي مفهومه وخصائصه الأستاذ إمداد الحق بختيار القاسمي	
١٦١	الوكالة المطلقة بين أبي حنيفة والشافعي دراسة فقهية مقارنة من خلال كتابي فتح الباري وعمدة القاري الأستاذ محمد حسين أرشد القاسمي	
	نقد وآراء	*
١٩١	مجمع حجة الإسلام كما يراه الأعلام إدارة التحرير	
	من أرض الواقع	*
١٩٩	مجمع حجة الإسلام للبحث والتحقيق إنجاز علمي كبير إدارة التحرير	

كلمة التحرير

بهذا العدد الأول نستقبل قراء مجلة "وحدة الأمة" العربية العلمية المحكمة، ونزف إليهم هذه المجموعة البكر من البحوث والدراسات زف العرس المجملـة بأقشب الحل وأبهر الحلـي إلى صاحبها، ونشكر الله- سبحانه- على أنه حقق أمنيـتنا العزيزة، ووفقنا للمبادرة إلى تلبية حاجة ملحة، طال الشعور بها في الأوساط العلمية، وإياه نسأل ازدهارها واستمرارها، وهو على كل شيء قدير.

ونشكر- بعد الله سبحانه - تلك الكوكبة المختارة من العلماء والباحثين: أعضاء الهيئة الاستشارية للمجلة، الذين تلقوا دعوتنا بالترحاب، فتفضلوا بقبول العضوية وتقديم المقترحات المفيدة وتشجيع هيئة التحرير وتحكيم البحوث، فأفادوا وأكثروا. جزاهم الله خيرا.

والشكر موصول لكل من شد أزرنا وساعدنا في إصدار المجلة قولاً وعملاً ورأياً ودعاءً.

عملنا على إصدار المجلة في أروع صورة تقي بالمستوى المنهجي المطلوب في المجالات المحكمة، ونرحب مع هذا بكل رأي مفيد، ونضع ما أمكن وناسب منه قيد الاعتبار والعمل، وذلك حرصاً منا على تطوير نطاق النفع والاختصاص، فأهلاً ومرحباً بكم وبما تقدمون من رأي ونصح. وبالله التوفيق.

محمد نوحاد النوري القاسمي

مدير التحرير

كلمة المصنف

خطوة نحو البناء والتطور

الأستاذ محمد شبيب القاسمي
رئيس التحرير

وانطلاقاً من أن الأمة الحية، من أجل أن تحيى حياة كريمة، فيها دعوة ورسالة، لابد أن توسع الأفق الفكري والثقافي وتمضي في طريقها إلى الإبداع والابتكار، بدون التعرّيج على ما يُبْعِدُها من الهدف المؤمل أو يخطفها وسط الطريق من مناهج وأفكار؛ فاتخذت الجامعة الإسلامية /دارالعلوم وقف ديوبند خطوات شجاعة، اتسمت بالجرأة والإقدام العلمي المبارك، منها إقامة «مجمع حجة الإسلام للبحث والتحقيق»، وبالتالي القرار التاريخي بإصدار مجلة عربية محكمة «وحدة الأمة» تحت إشراف نحو ٢٠ دكتوراً منقطعاً إلى عمليات البحث والتحقيق من داخل الهند وخارجها.

غني عن الوصف أن البحث العلمي يُعتبر اليوم الركيزة الأساسية لبناء مجتمع المعرفة، فالبحث العلمي لا يعني إعادة المعلومات والثوابت؛ وإنما هو عبارة عن إنتاج الحلول للمشاكل التي تواجهها الإنسانية، والأفكار الإبداعية التي تساهم في تطور العلوم والحياة الإنسانية.

والأمة الإسلامية بما لها من ريادة في كافة مجالات العلوم والفنون، وفيها حيوية كامنة شديدة، لا يغلبها شيء من العوائق والعراقيل، كان من حقها أن تكون أرقى الأمم فكراً وثقافة وإبداعاً، تُعطي الدنيا مبادئ الإيمان والأمن، وتُعيد إليها الحياة المُطمئنة، التي لا يخاف فيها البعض من بعض، وذلك

من خلال تطوير وتسويق الرسالات والتعاليم الإسلامية، معتمدةً على المكونات المعرفية والعقلية والأسس العلمية السليمة.

إن المجالات العلمية المحكمة التي يُساندها العقل والفكر والجهد والطبيعة والعاطفة من شأنها أن تحقق القناعة الثقافية لدى الآخرين، وتفرض رسالتها على العالم كثوابت لا يُرجى ردها.

وفي دولة — كالهند — مترامية الأطراف، كثيفة السكان المسلمين، كثيرة المدارس والجامعات، إذا ذهبت تبحث عن محاولات التزويد الثقافي القائم على الجودة والمرونة والزيادة، رجعت خائباً إلا العدد القليل الذي لا يحرك ساكناً.

وهذه ظاهرة لا تُبشر بالخير؛ فإنها تعني أن مدارسنا الإسلامية—التي بفضلها ترتج أرجاء الهند بنداءات الإيمان والأذان، ومن رصيفها تتحرك أفواج الإسلام— رضيت بالقناعة العلمية، ولا تتطلع إلى المزيد المفيد.

ومن هنا حرصنا على أن تأتي مجلتنا الحبيبة «وحدة الأمة» لتقضي على هذا الكسوف المعرفي، وتشكل نواةً أساسيةً للحركة العلمية والأكاديمية في المدارس والجامعات، آخذين على نفوسنا:

- أن لانجهد العقول والأفكار في أمور لا تنفع الأمة أو مافرغ منها من الأبحاث.

- أن يسبق كل عملية بحثية تخطيط استراتيجي شامل.

- التقييم الدقيق لمنشورات المجلة من حيث المواد والهوامش والمصادر

ومراعاة علامات الترقيم وما إليها.

وفي هذا العدد الأول نشرت المجلة خمسة بحوث قيمة متمثلة في «المشكلة الاقتصادية وحلها في ضوء السنة النبوية» و «البيعة في الإسلام: دراسة تحليلية ونقدية» و «منهج الشيخ المفتي محمد شفيع العثماني للتعامل مع النوازل» و «الوكالة بين أبي حنيفة والشافعي من خلال كتابي فتح الباري وعمدة القاري دراسة فقهية» و «القانون الدولي الإسلامي مفهومه وخصائصه»، بالإضافة إلى التعريف الجامع بالجمع وانطباعات العلماء عنه، ومما يثلج صدورنا أن البحوث التي وافقت لجنة التحكيم على نشرها في العدد الأول تتسم بالجدة والعمق والأصالة، وتعالج المواضيع بأسلوب علمي رصين، فلأصحابها وافر الشكر والامتنان.

وختاماً من الضروري التأكيد في هذا السياق على أننا ننطلق من الحرص الشديد على تبني سياسة فعالة لخلق مناخ تعليمي إيجابي ينفع الأمة ويخدم العلوم.

والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل.

رئيس التحرير

ثلث منكم

المشكلة الاقتصادية وحلها في ضوء السنة النبوية

إعداد

أ. د. محمد أبو الليث الخير آبادي القاسمي
أستاذ قسم القرآن والسنة بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

ملخص البحث

إن المشكلة الاقتصادية عبارة عن تعدد حاجات الإنسان ورغباته، ومحدودية وسائل إشباع هذه الحاجات وقُلَّتْها. وبدأت المشكلة الاقتصادية مع بداية الإنسان على هذه الأرض بعد خروج آدم وزوجته من الجنة. وعناصر المشكلة الاقتصادية تتحدد في كثرة حاجات الإنسان، ومحدودية قدرة الإنسان وموارده، واختلاف أهمية الغايات لاختلاف غايات الإنسان وتفاوتها. وأسباب المشكلة الاقتصادية هي: أنها سنة كونية قدرية، وأن البعض مسخر للبعض، وأن انحراف المجتمعات سبباً في تحقق النقص في الإنتاج، ويجوز للدولة لمعالجة المشكلة الاقتصادية أن تتدخل في الحالات المتعددة الآتية: في حالة النقص في السلع التي يحتاج إليها الناس. وفي حالة استكشاف الموارد الطبيعية وتنميتها بالبحث والتنقيب عن خبايا الأرض وتشجيع أفراد المجتمع على البناء الرأسمالي للمجتمع. وعند التوجيه بضرورة الإبقاء على رأس المال والمحافظة عليه، وغيرها.

الكلمات المفتاحية: المشكلة الاقتصادية، حل المشكلة الاقتصادية، السنة النبوية.

تقديم:

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد
نبي العدل والرحمة، وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى من فجع فجعهم، ودعا
بدعوتهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد!

فإن المشكلة الاقتصادية لا تزال مشكلة تختلف فيها أنظار ساسة العالم
وقادة الشعوب، وهي في افتقار إلى حلٍّ سليم، يُبدد الأوهام، ويُحقق الآمال
والأحلام، ويُنصف الإنسان، ويعطي كلَّ ذي حقٍّ حقه من الضعفاء والأقوياء
على حد سواء.

ولعلَّ أظهر ما يمتاز به العصر الحديث هو عناية الأمم بشؤون المال
والرزق والمعاش بما لم يسبق له نظير في عصر من العصور، وإن شعوب العالم
- كبيرها وصغيرها - ودول الأرض العظمى فما دونها تهتمُّ كلُّها بأمر
المعاش والاقتصاد أكثر مما تهتمُّ بغيرها من شؤون الحياة.

ومما لا شك فيه أن الناس - أفراداً وجماعاتٍ - ما زالوا منذ فجر
التاريخ مهتمِّين بأسباب معيشتهم ومتع حياتهم، وكسب الأموال والتوسُّع في
الممتلكات، فقد كانت مهمة الأنبياء والمرسلين، والقادة والمصلحين، في مختلف
الأعصار والأزمان هي الدعوة إلى إنصاف المعوزين والبائسين، وإنقاذ الفقراء
والمساكين، والسائلين والمحرومين؛ لكن المصلحين اليوم قد عظمت عنايتهم

بالمال وطرق تنميته واستثماره، وأساليب توزيعه، وتوسعوا في ذلك حتى أفردوا له علماً خاصاً به أسموه «علم الاقتصاد»، فأصبح الشغل الشاغل للشعوب والأمم، والهمّ الناصب لهم، فأصبحت المسائل الحيوية الأخرى في الدرجات التالية لذلك في نظرهم، لكن مسألة الاقتصاد هذه، وتحصيل الكسب المالي المناسب - مع كل ما بذل في سبيلها من المساعي الحثيثة والجهود الجبّارة - لا تزال من معضلات الأمم المستعصية الحلّ، وكلما ازدادوا توعُّلاً في دراستها ومعالجتها ازدادت غموضاً عليهم حتى كأنها اللغز الذي لا يحل.

لكن مقومات السلام في هذه الحالة في يد الإسلام؛ لأنه الدين الوحيد الذي جاء بأخلد وأرقى النظم التعاونية العادلة التي تُنظّم التملّك بين الناس، وتُحقّق التكافل الاجتماعي بين طوائفهم، وتسعى إلى تخليصهم من فواجع الظلم الاجتماعي والتفاوت الطبقي الذي يُزري بكرامة الإنسان، كما أنّها تهدف إلى منع الفرد من استغلال رأس المال للأثرياء على حساب الفقراء وبؤسهم، كما تروم وتبغى إشراف الدولة على تصرفات الفرد الاقتصادية ومراقبتها له، حتى يتحقّق التكافل الاجتماعي بين المواطنين، ويرفرف الإصلاح المنشود، ليسود السلام في الأرض قاطبة.

وقبل أن ندخل في صميم الموضوع نود أن نذكر تعريف الاقتصاد وأهداف الاقتصاد في السنة، فنقول:

١ - معنى الاقتصاد:

قال الشيخ سميع الزين في كتابه «لن الحكم» ما نصّه:
«كلمة الاقتصاد مشتقة من لفظ إغريقي قديم معناه (تدبير شؤون البيت) بحيث يشترك أفراد البيت القادرون في إنتاج الطيبات والقيام بالخدمات، ويشترك جميع أفرادهم في التمتع بما يحوزونه. ثم توسع الناس في مدلول البيت حتى أطلق على الجماعة التي تحكمها دولة واحدة، فصار المقصود من الاقتصاد «هو تدبير شؤون المال، إما بتكثيره وتأمين إيجاده، وإما بكيفية توزيعه»^(١).

وقال الأستاذ مارشال: «علم الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يدرس الإنسان في عمله اليومي، وهو يبحث في ذلك الجزء من عمل الفرد أو الجماعة الذي ينصبُّ على الحصول على الحاجيات المادية وطريقة استعمالها لتوفير الرفاهة»^(٢).

٢ - أهداف الاقتصاد في السنة:

كل نظام من الأنظمة، وكل مذهب من المذاهب، له أهداف يسعى

(١) انظر: سميع عاطف الزين، لن الحكم؟، (بيروت: الشركة العالمية للكتاب ش م ل، طه، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م)، ص ٢٢٤.

(٢) انظر: محمود أبو السعود، خطوط رئيسية في الاقتصاد الإسلامي، (الكويت: مكتبة المنار الإسلامية، ط١، ١٩٨٦م)، ص ٥.

إلى تحقيقها، فهدف الاقتصاد في بعض الأنظمة هو رفاهية الإنسانية، وتمتعه بأكثر ما يمكن من مُتَع الحياة فقط، وليس له غرض سواه. وهدفه عند الآخرين تقوية أمتهم، وإعلاء قوميتهم ليكون لها الغلبة على غيرها، فما هي أهدافه في نظام الإسلام؟ نستخلص من قرآننا العظيم أهم أهداف نظامه الاقتصادي:

١- رفاهية الإنسان: إن سياسة الاقتصاد في الإسلام مبنية على أساس تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية للإنسان، باعتباره إنساناً يعيش في مجتمع إسلامي، فالإسلام يجعل الرفاهية والإنسان أمرين متلازمين؛ لأنه يهدف إلى الطمأنينة عند الإنسان حيث إنه إنسان، لا إلى مجرد إشباع حاجته، ويجعل نيل السعادة المثل الأعلى الذي يسعى المسلم لتحقيقه من الاقتصاد. قال تعالى: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ٧٧﴾ [القصص: ٧٧]. ولذلك ربط القرآن سياسة الاقتصاد بأوامر الله ونواهيه بناءً على إدراك الصلة بالله، قال الله تعالى في سياق توزيع الفيء: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]. وقال: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ٦٣﴾ [النور: ٦٣].

فقد جعل القرآن الكريم سياسة الاقتصاد التي ترمي إلى رفاهية الإنسان مربوطةً بدافع تقوى الله والحساب يوم الآخرة. فإذا هدفه هو «رفاهية الإنسان

مع تقوى الله»، وليست رفاهية مطلقة.

٢- الاكتفاء الذاتي لكل مسلم: ولتحقيق هذا الهدف قد نهى الله تعالى على لسان نبيه ﷺ عن السؤال والتسؤل، ورغب في المال لإعالة الوالدين الكبيرين أو الأولاد الصغار، واعتبر السعي من أجل العيال من الأعمال الصالحة التي يؤجر المرء عليها. روى أبو داود والترمذي -واللفظ له- بسند صحيح عن سمرة بن جندب قال: قال رسول الله ﷺ: «إن المسألة كد يكذبها الرجل وجهه، إلا أن يسأل الرجل سلطاناً أو في أمر لا بد منه»^(٣). وجاء في حديث السائل الطويل فدلّه على الكسب وطريقته فعن أنس بن مالك مرفوعاً: «هَذَا [أي الكسب باليد] خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تَجِيءَ وَالْمَسْأَلَةُ تُكْنَتُ فِي وَجْهِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَصْلُحُ إِلَّا لِثَلَاثَةٍ: لِذِي فَقْرٍ مُدْقِعٍ، أَوْ لِذِي غُرْمٍ مُفْظِعٍ، أَوْ لِذِي دَمٍ مُوجِعٍ» رواه الإمام أبو داود والترمذي وابن ماجه -واللفظ له- وغيرهم^(٤).

٣- نفع عباد الله: وهو هدف إنساني نبيل، ويلاحظ هذا الهدف في

(٣) أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، السنن، تحقيق: عزت عبيد الدعاس وزميله، (محصن: دار الحديث، ط ١، ١٩٧٦م)، ج ١، ص ٥١٥، رقم ١٦٣٩؛ والترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمى، السنن، تحقيق: الشيخ أحمد شاکر وآخرين، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ط، د. ت)، ج ٣، ص ٦٥، رقم ٦٨١.

(٤) أبو داود، السنن، ج ٢، ص ٤٠، رقم ١٦٤٣؛ والترمذي، السنن، ج ٣، ص ٤٣، رقم ٦٥٣؛ وابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، السنن، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار الفكر، د. ط، د. ت)، ج ٢، ص ٧٤٠، رقم ٢١٩٨. قلت: وهو ضعيف خفيف.

قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]. وقوله: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩]. وكذلك يتمثل هذا الهدف في أحاديث نبوية عديدة، منها قوله ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه»^(٥). وقوله: «وأحب للناس ما تحب لنفسك تكن مؤمناً»^(٦).

ومنها ما روي عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «الخلق كلهم عيال الله، فأحبهم إلى الله تعالى أنفعهم لعياله»^(٧). وما روي عن عبد الله بن

(٥) أخرجه البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي، في الصحيح، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، (بيروت: دار ابن كثير واليمامة، ط ٣، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)، ج ١، ص ١٤ رقم ١٣؛ ومسلم بن الحجاج أبو الحسين النيسابوري، في الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ط، د. ت)، ٦٧/١ رقم ٧١.

(٦) أخرجه ابن ماجه في سننه، ج ٢، ص ١٤١٠ رقم ٤٢١٧ وهو صحيح.

(٧) أخرجه ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس القرشي، - واللفظ له - في اصطلاح المعروف، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، (بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م)، ص ١٥، رقم ٧٦ وابن أبي الدنيا أيضاً، في قضاء الحوائج، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، (القاهرة: مكتبة القرآن، د. ط، د. ت)، ص ٣٥، رقم ٢٤؛ والحرث في مسنده كما ذكره الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان المصري، في بغية الباحث عن زوائد مسند الحرث، تحقيق: د. حسين أحمد صالح الباكري، (المدينة المنورة: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، ط ١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م)، ج ٢، ص ٨٥٧، رقم ٩١١؛ والبزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، في مسنده، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، (بيروت: مؤسسة علوم القرآن، والمدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ط ١، ١٤٠٩هـ)، ج ٢، ص ٣٢٤، رقم ٦٩٤٧؛ وأبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي التميمي، في مسنده، تحقيق: حسين سليم أسد، دمشق: دار المأمون للتراث، ط ١، ١٩٨٤هـ/١٩٨٤م)، ج ٦، ص ٦٥، رقم ٣٣١٥، ج ٦، ص ١٠٦، رقم ٣٣٧٠، وج ٦، ص ١٩٤، رقم ٣٤٧٨؛ والطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب، في مكارم الأخلاق، تحقيق: أحمد شمس الدين، (بيروت: دار الكتب العلمية ودار صادر، د. ط، د. ت)، ص ١٠٧، رقم ٨٧، وص ٢٤٩، رقم ٢٠٩؛ وابن عدي أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني، في الكامل في ضعفاء الرجال،

مسعود عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «الخلق كلهم عيال الله، فأحب الخلق إلى الله أنفعهم لعياله»^(٨). وما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

تحقيق: يحيى مختار غزاوي، (بيروت: دار الفكر، ط ٣، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م)، ج ٧، ص ١٥٣؛ وأبو طاهر المخلص، محمد بن عبد الرحمن بن العباس بن عبد الرحمن البغدادي، في سبعة مجالس من أماليه، تحقيق: غالب محمد الحامضي، (الرياض: دار الوطن، د. ط، د. ت)، ص ٢٨، رقم ٤٩؛ والقضاعي، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر، في مسند الشهاب، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م)، ج ٢، ص ٢٥٥، رقم ١٣٠٦؛ والآبوسوي، أبو الحسين محمد بن أحمد بن محمد بن علي الصيرفي البغدادي، في مشيخته، تحقيق: د. خليل حسن حمادة، (الرياض: جامعة الملك سعود - كلية التربية، قسم الدراسات الإسلامية، مركز البحوث - كلية الآداب، د. ط، د. ت)، ص ٧، رقم ٢٣ وص ٢٧، رقم ١٠٧؛ والبيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، في شعب الإيمان، تحقيق: محمد السعيد بسبوني زغلول، بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٠هـ)، ج ٦، ص ٤٣، رقم ٧٤٤٥ ورقم ٧٤٤٦ ورقم ٧٤٤٧؛ وأبو الطاهر السلفي أحمد بن محمد بن أحمد الأصبهاني، في الطيوريات، (المكتبة الشاملة)، ج ٧، ص ١٨، رقم ٥٣٠ وج ١١، ص ٥٣ رقم ٩٤٠؛ وابن عساكر أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي، في تاريخ دمشق، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، (بيروت: دار الفكر، ط ١، ١٩٩٥م)، ج ٣٣، ص ٢٧٧، وج ٥١، ص ٨٤ كلهم من طريق يوسف بن عطية، عن ثابت، عن أنس رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «الخلق كلهم عيال الله تعالى، فأحبهم إلى الله عز وجل أنفعهم لعياله». ويوسف بن عطية متروك.

(٨) أخرجه الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب، في المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، (الموصل: مكتبة العلوم والحكم، ط ٢، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م)، ج ١٠، ص ٨٦ رقم ١٠٠٣٣، وفي المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، (القاهرة: دار الحرمين، ١٤١٥هـ)، ج ٥، ص ٣٥٦ رقم ٥٥٤١؛ وابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان البستي، في المجروحين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، (حلب: دار الوعي، د. ط، د. ت)، ج ٢، ص ٢٣٨ رقم ٩٠٩؛ وابن عدي في الكامل، ج ٦، ص ٣٤١ رقم ١٨١٩؛ والمهشم بن كليب الشاشي أبو سعيد، في مسنده، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ط ١، ١٤١٠هـ)، ج ٢، ص ٤١٩؛ والبيهقي في شعب الإيمان، ج ٦، ص ٤٣، رقم ٧٤٤٨، و٧٤٤٩؛ وأبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني الصوفي، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط ٤، ١٤٠٥هـ)، ج ١، ص ١٠٢؛ والخطيب، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، في تاريخ بغداد، (بيروت: دار الكتب

«الخلق كلهم عيال الله، وتحت كنفه، فأحب الخلق إلى الله من أحسن إلى عياله، وأبغض الخلق إلى الله من ضنّ على عياله»^(٩).

هذه الأحاديث الثلاثة ضعيفة جداً، ولكن ثبت الشطر الثاني من الحديث بلفظ: «خير الناس أنفعهم للناس» روي عن عدد من الصحابة: عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «المؤمن يألف ويؤلف، ولا خير فيمن لا يألف ولا يؤلف، وخير الناس أنفعهم للناس»^(١٠).

العلمية، د. ط، د. ت)، ج ٦، ص ٣٣٣ (ومن طريقه ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن بن علي بن عبد الله القرشي التميمي البكري البغدادي الحنبلي، في العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق: خليل الميس، بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٣هـ، ج ٢، ص ٥١٩)، كلهم من طريق موسى بن عمير، عن الحكم، عن إبراهيم، عن الأسود بن يزيد، عنه به. وموسى بن عمير، وهو القرشي، وهو متروك.

(٩) أخرجه الديلمي في مسند الفردوس كما ذكره السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، في الخاوي للفتاوى، تحقيق: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م)، ج ١، ص ٣٤٦ من طريق أبي الهيثم السليل بن موسى بن سليل عن أبيه عن جده عن بشر بن نافع عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عنه. وفي إسناده بشر بن رافع، وهو ضعيف وقد تفرد به. قال ابن معين: حدث بمناكير. وقال أحمد: ضعيف. وقال البخاري: لا يتابع على حديثه. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال ابن حبان: "يروى عن يحيى بن أبي كثير أشياء موضوعة، يعرفها من لم يكن الحديث صناعته، كأن كان المتعمد لها". انظر: ابن حبان، المجروحين، ج ١، ص ١٨٨.

(١٠) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ج ٦، ص ٥٨، رقم ٥٧٨٧ والقضاعي في مسند الشهاب، ج ١، ص ١٠٨، رقم ١٢٩ وج ٢، ص ٢٢٣، رقم ١٢٣٤ وأبو سعيد النقاش، محمد بن علي بن عمرو الأصهباني الحنبلي، في فوائد العراقيين، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، (القاهرة: مكتبة القرآن، د. ط، د. ت)، ص ١٠٥، رقم ٩٩ كلهم من طريق علي بن يزيد بن مبرام قال: نا عبد الملك بن أبي كريمة، عن ابن جريج، عن عطاء، عن جابر. وقال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن ابن جريج إلا عبد الملك بن أبي كريمة، تفرد به علي بن مبرام". وعلي بن يزيد بن مبرام لم أجد له ترجمة. ولكن وجدت الخطيب قال في تاريخ بغداد، ج ١١،

وعن عبد الله بن عمر أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله! أي الناس أحب إلى الله... فقال رسول الله ﷺ: «أحب الناس إلى الله أنفعهم للناس» في حديث طويل^(١١).

ص ٣٥٣ رقم ٦٢٠٢: "علي بن بهرام بن يزيد أبو حجة المزني العطار، من أهل إفريقية انتقل إلى العراق فسكنه إلى حين وفاته، وحدث ببغداد عن عبد الملك بن أبي كريمة الأنصاري" ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وتابعه أبو الدرداء هاشم بن محمد الأنصاري، نا عمرو بن بكر السكسكي، عن ابن جريج، عن عطاء، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «المؤمن ألف مألوف، ولا خير فيمن لا يألف ولا يؤلف، وخير الناس أنفعهم للناس» أخرجه ابن حبان في المجروحين، ج ٢، ص ٧٨-٧٩، رقم ٦٣٠ وابن عساكر في تاريخ دمشق، ج ٨، ص ٤٠٤. وعمرو بن بكر السكسكي هذا متروك. فهذه متابعة ساقطة.

(١١) أخرجه الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب، في المعجم الصغير، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمير، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٥/١٩٨٥م)، ج ٢، ص ١٠٦، رقم ٨٦١؛ والمعجم الكبير، ج ١٢، ص ٤٥٣، رقم ١٣٦٤٦؛ والمعجم الأوسط، ج ٦، ص ١٣٩، رقم ٦٠٢٦؛ وأبو الشيخ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني، في التوبيخ والتنبية، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، (القاهرة: مكتبة الفرقان، د. ط، د. ت)، ص ٥١، رقم ٩٧ وابن الشجري، أبو الحسين يحيى بن الحسين بن إسماعيل بن زيد الشجري الحسني، في الأمالي الشجرية، تحقيق: محمد حسن محمد، (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ط، د. ت)، ج ١، ص ٣٩٤ كلهم من طريق أبي عمرو الكلبي سكن بن أبي سراج، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر. وسكن بن سراج أو سكن بن أبي سراج منهم. وأخرجه المعافي بن زكريا بن يحيى بن حميد النهرواني الجريري أبو الفرج، في الجليس الصالح والأنيس الناصح، (المكتبة الشاملة)، ج ١، ص ١٧٨ من طريق محمد بن عرعرة، قال: حدثنا سكن بن أبي سراج أبو عمرو الكلبي، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، فذكر "عبد الله بن دينار" بدلاً من "عمرو بن دينار". وقال الشيخ الألباني، محمد ناصر الدين، في سلسلة الأحاديث الصحيحة، (الرياض: مكتبة المعارف، د. ط، د. ت)، ج ١، ص ٧١٢: "أخرجه أبو إسحاق المزكي في "الفوائد المنتخبة" (٢/١٤٧/١) عن خنيس بن بكر بن خنيس، حدثني أبي بكر بن خنيس، عن عبد الله بن دينار عنه. وخنيس بن بكر قال صالح جزرة: "ضعيف". وذكره ابن حبان في "الثقات". ثم قال الشيخ الألباني: "وقد تابعه إبراهيم بن عبد الحميد الجرشي أنبأنا بكر بن خنيس به. أخرجه ابن عساكر (١/٤٤٤/١١)، وإبراهيم بن عبد الحميد هو أبو إسحاق، قال أبو زرعة: ما به بأس". فالإسناد بهذه المتابعة حسن؛ لأن بكر بن خنيس صدوق له أغلاط كما قال الحافظ، ويشهد له حديث

وعن عبد الله بن عباس قال: «سئل رسول الله ﷺ: من خير الناس؟ قال: «أنفعهم للناس»^(١٢).

وهناك أحاديث نبوية كثيرة ترغّب في فعل الخير وعمل المعروف وبذل المال، ومساعدة المحتاج، وتقديم القربات، مثل قوله ﷺ: «من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له، ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له»^(١٣). وقوله ﷺ: «يا ابن آدم! إنك أن تبذل الفضل خير لك، وأن تمسكه شر لك، ولا تلام على كفاف، وابدأ بمن تعول، واليد العليا خير من اليد السفلى»^(١٤).

وقوله ﷺ حاضاً على الزراعة: «ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع

جابر. قلت: وأخرجه ابن أبي الدنيا في اصطناع المعروف، ص ١٨، رقم ٩٢ وقضاء الخوائج، ص ٤٧، رقم ٣٦ بإهام الصحابي فقال حدثنا علي بن الجعد قال: حدثنا محمد بن يزيد، عن بكر بن خنيس، عن عبد الله بن دينار، عن بعض أصحاب النبي ﷺ مثله.

(١٢) أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده كما ذكر البوصيري، شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكنائي، في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، تحقيق: أستاذي سعدي الهاشمي، (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، د. ط، د. ت)، ج ٥، ص ١٩١، رقم ٥١٧٦؛ والمعاني بن زكريا في المجلس الصالح والأنيس الناصح، ص ١١٤؛ وأبو الغنائم محمد بن علي بن ميمون بن محمد الكوفي، في ثواب قضاء حوائج الإخوان، (تحقيق د. عامر حسن صبري، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط ١، ١٤١٤هـ)، ص ٥٦ كلهم من طريق عبد الصمد بن سليمان الأزرق، أخبرني سكين بن أبي سراج، عن عبد الله بن دينار، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس. هذا إسناد ضعيف، سكين بن أبي سراج قال ابن حبان: يضع الحديث يروي الموضوعات. وقال البخاري والأزدي: منكر الحديث.

(١٣) أخرجه مسلم في صحيحه، ج ٣، ص ١٣٥٤، رقم ١٧٢٨.

(١٤) أخرجه مسلم في صحيحه، ج ٢، ص ٧١٨، رقم ١٠٣٦.

زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة»^(١٥).

فالتاجر إذا قصد بتجارته نفعَ الناسِ وسدَّ حاجتهم يقوم بعملٍ صالحٍ يُؤجر عليه، وكذلك الزارع في زراعته، والصانع في صناعته، وكل ذي مهنة تنفع الناس، إذا كان يقصد بعمله نفع الناس فهو مع كسبه المال الحلال يقوم بعمل إسلامي أخلاقي تعاوي هو من أعمال البر والتقوى على أن يكون مسلكه في عمله منسجماً مع هذا الهدف القرآني الرباني.

٣- مفهوم المشكلة الاقتصادية:

المشكلة الاقتصادية عبارة عن تعدد حاجات الإنسان ورغباته ومحدودية وقلة وسائل إشباع هذه الحاجات.

٤- بداية المشكلة الاقتصادية:

وبدأت المشكلة الاقتصادية مع بداية الإنسان على هذه الأرض حينما خلق الله سبحانه وتعالى آدم، وأسكنه وزوجته في الجنة، حيث الحاجات فيها متوفرة، فلا ضرورة لكد أو سعي للحصول عليها: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ

(١٥) أخرجه البخاري في صحيحه، ج ٢، ص ٨١٧، رقم ٢١٩٥؛ ومسلم في صحيحه، ج ٣، ص ١١٨٩، رقم ١٥٥٣؛ وأحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، (مصر: مؤسسة قرطبة، د. ط، د. ت)، في مسنده، ج ٣، ص ١٤٧، رقم ١٢٥١٧.

وَرَزَوُجَكَ الْجَنَّةَ وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا حَيْثُ شِئْتُمَا ﴿البقرة: ٣٥﴾. وقال تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى ﴿٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى ﴿١﴾﴾ [طه: ١١٨-١١٩].
ولكن لما أزلهما الشيطان وخالفا أمر ربهما أخرجهما من الجنة: ﴿وَقُلْنَا أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتْنَعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٣٦﴾﴾ [البقرة: ٣٦].

فلم يفيض الله أنعمه على الأرض كما أفاضها في الجنة، بل جعل متاعها قليلاً، وجعل مواردها محدودة لحكمة يعلمها، وقد أشار القرآن إلى بعض منها في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَٰكِن يُنْزِلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَاءُ﴾ [الشورى: ٢٧].

٥- عناصر المشكلة الاقتصادية:

وعناصر المشكلة الاقتصادية تتحدد في الأمور التالية:

- ١- كثرة حاجات الإنسان، فتنشأ مشكلة السلع التي ينبغي إنتاجها وكمياتها والسلع البديلة وأولويات الإنتاج - الطعام واللباس - والبدايل بينها.
- ٢- محدودية قدرة الإنسان وموارده، فمن سوف يقوم بالإنتاج؟ وما هي الموارد التي يمكن استخدامها؟ وما هو أسلوب الإنتاج؟
- ٣- اختلاف أهمية الغايات لاختلاف غايات الإنسان وتفاوتها، فتقوم مشكلة الاختيار بين مختلف الغايات.

هذه هي العناصر المحددة للمشكلة الاقتصادية، والتي تواجه كل نظام اقتصادي، ولكن تختلف الأنظمة الاقتصادية في معالجتها وفقاً للفلسفة والفكر الاقتصادي الذي تلتزم به. والإسلام كنظام إلهي عاجلها بنظرته إلى الدنيا والآخرة. ولكن قبل أن نتحدث عن هذا العلاج، نود أن نأتي إلى مفاهيم اقتصادية إسلامية كتمهيد للعلاج.

٦ - مفاهيم اقتصادية إسلامية:

يعطي الإسلام تصوراً واضحاً لأسباب وجود المشكلة الاقتصادية باعتبار أنها حقيقة من الحقائق الثابتة وفقاً لما يلي:

١ - المشكلة الاقتصادية سنة من سنن الله الكونية القدرية: يقوم التصور الإسلامي للمشكلة الاقتصادية على أنها سنة من سنن الله الكونية القدرية والتي صاحبت خلق الأرض وهبوط آدم عليه السلام إليها، قال تعالى: ﴿قُلْنَا يَحَادِمُ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى ۝﴾ [طه: ١١٩]. فتشقى أي فتتعب في طلب المعيشة بالكد والاكْتِسَاب؛ لأنه لا يحصل لقمة العيش في الدنيا بعد الخروج من الجنة حتى يحرق الأرض، ثم يزرعها، ثم يقوم على الزرع حتى يدرك، ثم يدرسه، ثم ينقيه، ثم يطحنه، ثم يعجنه، ثم يخبزه.

والحكمة التي حددها القرآن هي أن توفر الحاجات لجميع الناس سوف

يؤدي إلى طغيان الإنسان وكفره وإفساده، وقد أشار القرآن إلى هذه الحقيقة في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ يُنْزِلُ بِقَدَرِ مَا يَشَاءُ﴾ [الشورى: ٢٧].

٢- تسخير البعض للبعض: إن النقص في الموارد المتاحة يوجب الحافز إلى عمران الأرض واستمرارية البشر عليها بالعمل حسب الطاقات والإمكانات العضلية والعقلية الموزعة بين البشر مما يؤدي إلى قيام عنصر العمل بدوره في الاستفادة من الموارد الطبيعية؛ إذ لا شك أن البشر متفاوتون في أصل فطرتهم تفاوتاً كبيراً من حيث قدرتهم الجسمية والعقلية، فمنهم الضعيف في قوته، ومنهم القوي، ومنهم الذكي والنابع والعقري، ومنهم المتوسط والبليد والغبي، ومنهم القادر على توجيه غيره، وعلى إدارة مجموعة من الناس في مصنع، أو على إدارة مدينة، أو منطقة، أو سياسة دولة، ومنهم من يعجز عن تولية إدارة اثنين أو ثلاثة، إلى غير ذلك من صنوف الأعمال وأنواع النشاط مما يحتاج إليه المجتمع البشري. فكل فرد يقدم من العمل والإنتاج ما يقدر عليه بحسب ما أوتي من قدرة ومواهب، ويحاسب على هذا الأساس. قال تعالى: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ﴾ [الأنعام: ١٦٥]. وقال: ﴿لَنَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ [الزخرف: ٣٢].

٣ - كفاية الموارد لاحتياجات الناس وعدمها ترتبط بمدى التزامهم بالإيمان بالله وعدمه: من سنن الله القدريّة أن قدرة الموارد في كفاية الاحتياجات للناس ترتبط بمدى التزامهم بالإيمان بالله قولاً وعملاً وسلوكاً وتشريعاً، وأن انحراف المجتمعات سبباً في تحقق النقص في الإنتاج، سواء بسبب تسليط الله لبعض مخلوقاته بإفساد وتخطيم الإنتاج، أو بنزع بركة الخير والرزق الذي يبسطه الله لعباده، ويشير القرآن الكريم إلى هذه الحقيقة في قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ٩٦﴾ [النحل: ١١٢]. وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكْلُوا مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾ [المائدة: ٦٦]. وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ٩٦﴾ [الأعراف: ٩٦].

٤ - المال قوام الحياة: قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ [النساء: ٥]. نظرة عميقة حكيمة في تقدير المال حيث جعله الله قياماً، أي أن الأموال جعلها الله لتقوم بها معاشكم، وتبنى عليها مصالحكم، فهي قوام الحياة الاقتصادية وعمادها، ففي تضييع السفه لها تضييع لهذا العماد الذي هو قوام الحياة، فما الحياة بغير المال، إنه موجودات الحياة التي

يعيش عليها الناس، فإذا ضاقت أو ضُيِّعت فعلى أي شيء يعيشون، وفيهم يعملون ويتنافسون؟!.

٥- المال مال الله: قد أضافه إلى ذاته الكريمة، ولا شرف بعد هذا الشرف، ولا فضل بعد هذا الفضل، قال الله تعالى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي ءَاتَاكُمْ﴾ [النور: ٣٣].

٦- المال فضل الله ورزقه: يقول الله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ١٠]. ويقول تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ [الملك: ١٥]. ففي هاتين الآيتين الكريمتين لفظة رائعة إلى أن المال من فضل الله تعالى على عباده، ومن رزقه الذي أخرج له، فالناس مأمورون بالسعي لكسب هذا المال، كما أنهم مأمورون بأن يبحثوا عن رزقهم تحت خفايا الأرض وطياتها من المعادن والكنوز، وفوقها من التجارة والصناعة والزراعة والثروات الحيوانية وغيرها؛ لأنه من فضل الله ورزقه.

٧- تدخل الدولة لمعالجة المشكلة الاقتصادية:

إن منهج الإسلام في معالجة المشكلة الاقتصادية يركز على معالجة المسببات للمشكلة، وتقوم الدولة بالتدخل في حالة وقوع المشاكل وفق استراتيجية أرشدت إليها الأحاديث الآتية وفقاً للتصورات التالية:

١ - في حالة النقص في السلع التي يحتاج إليها الناس خلال فترة النقص

تقوم الدولة بالتدخل بالمعالجة الوقائية وفق التوجيه النبوي القائم على مواجهة الظروف، فمثلاً عندما واجهت المدينة نوعاً من المجاعة وأدّى ذلك إلى وفود أعداد من الأعراب إلى المدينة في زمن الضحايا، نهى الرسول ﷺ عن الاحتفاظ بلحوم الضحايا لأكثر من ثلاثة أيام، وعند ما انتهت الأزمة سمح بالادخار. فعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَاقِدٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَقَالَتْ: صَدَقَ، سَمِعْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: دَفَّ أَهْلُ أُبَيَاتٍ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ حِضْرَةَ الْأَضْحَى زَمَنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ادْخِرُوا ثَلَاثًا ثُمَّ تَصَدَّقُوا بِمَا بَقِيَ». فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ النَّاسَ يَتَّخِذُونَ الْأَسْقِيَةَ مِنْ ضَحَايَاهُمْ، وَيَجْمِلُونَ مِنْهَا الْوَدَكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَمَا ذَاكَ؟». قَالُوا: نَهَيْتَ أَنْ تُؤْكَلَ لُحُومُ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ. فَقَالَ: «إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّافَةِ الَّتِي دَفَّتْ عَلَيْكُمْ، فَكُلُوا وَادْخِرُوا وَتَصَدَّقُوا»^(١٦).

(١٦) أخرجه مالك بن أنس أبو عبد الله الأصبغي، في الموطأ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (مصر: دار إحياء التراث العربي، د. ط، د. ت)، ج ٢، ص ٤٨٤، رقم ١٠٣٠ ومسلم في صحيحه، ج ٦، ص ٨٠، رقم ٥٢١٥؛ والبيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، في السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، (مكة المكرمة: مكتبة دار الباز، د. ط، ١٩٩٤م)، ج ٩، ص ٢٩٣، رقم ١٩٦٩٥.

وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِنَّمَا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ لِجَهْدِ النَّاسِ ثُمَّ رَخَّصَ فِيهَا^(١٧). ورواه البيهقي بزيادة: «مَا نَهَى عَنْهُ إِلَّا مَرَّةً فِي عَامٍ جَاعَ النَّاسُ مِنْهُ، فَأَرَادَ أَنْ يُطْعِمَ الْغَنِيَّ الْفَقِيرَ، وَلَقَدْ كُنَّا نُخْرِجُ الْكُرَاعَ بَعْدَ خَمْسَ عَشْرَةَ فَنَأْكُلُهُ. فَقُلْتُ: وَلِمَ تَفْعَلُونَ ذَلِكَ؟ قَالَ: فَضَحِكْتُ وَقَالَتْ: «مَا شَبَعَ آلُ مُحَمَّدٍ ﷺ مِنْ خُبْزِ بُرٍّ مَأْدُومٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ حَتَّى لَحِقَ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»^(١٨).

اتضح في هذه الرويات للحديث علة النهي، وإنها كانت لعلاج ظروف طارئة، فلما زالت العلة زال الحكم، وإذا عادت العلة عاد الحكم، قال القرطبي وهو يردّ على من قال بالنسخ فيه: «بل هو حكم ارتفع لارتفاع علته، لا لأنه منسوخ»، ثم قال: «فلو قدم على أهل بلدة ناس محتاجون في زمان الأضحى، ولم يكن عند أهل ذلك البلد سعة يسدون بها فاقتهم إلا الضحايا لتعين عليهم ألا يدّخروا فوق ثلاثة كما فعل النبي ﷺ»^(١٩).

وقد فعل ذلك علي بن أبي طالب رضي الله عنه في وقت كان بالناس حاجة، وبهذا جزم ابن حزم الظاهري كما في فتح الباري، وقال الحافظ ابن حجر:

(١٧) أخرجه ابن ماجه في السنن، ج ٢، ص ١٠٥٥، رقم ٣١٥٩.

(١٨) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، ج ٩، ص ٢٩٣، رقم ١٩٦٩٧.

(١٩) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح، التفسير، تصحيح: أحمد عبد العليم البردوني،

(القاهرة: دار الشعب، ط ٢، ١٩٥٢م)، ج ١٢، ص ٤٧-٤٨.

«والتقييد بالثلاث واقعة حال، وإلا فلو لم تستدّ الخلة إلا بتفرقة الجميع لزم - على هذا التقدير - عدم الإمساك ولو ليلة واحدة»^(٢٠).

وهذا التوجيه النبوي يمكن انتهاجه واعتباره استراتيجية لمواجهة الأزمات التموينية، فعند نقص السلع يمكن تقنين كمية الاستهلاك الفردي ومنع الادخار.

وهذا المفهوم يعضده الحديث الذي رواه البخاري عن أبي موسى قال: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الْأَشْعَرِيِّينَ إِذَا أَرْمَلُوا فِي الْغَزْوِ أَوْ قَلَّ طَعَامُ عِيَالِهِمْ بِالْمَدِينَةِ جَمَعُوا مَا كَانَ عِنْدَهُمْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ افْتَسَمُوهُ بَيْنَهُمْ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ بِالسَّوِيَّةِ، فَهُمْ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُمْ»^(٢١). حيث حذر رسول الله ﷺ من هجمهم في الحالتين: عند فناء الزاد في الغزو، وقلة الطعام في المدينة. والتوجيه النبوي تعليم للأمة، وإرشاداً للمنهج الذي ينبغي اتباعه في حالة نقص المواد السلعية الاستهلاكية، سواء لنقص في الإنتاج، أو لتأخير في الحصول عليها من خلال الجلب، فيمكن تحديد كمية الاستهلاك من هذه السلع الناقصة، بحيث لا يزيد الادخار عن حاجة ثلاثة أيام، وللجهاز الحكومي استخدام الأساليب اللازمة

(٢٠) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحب الدين الخطيب، (بيروت: دار الفكر، د.ط، د.ت)، ج ١٠، ص ٢٨.

(٢١) أخرجه البخاري في صحيحه، ج ٦، ص ٣١٠، رقم ٢٤٨٦؛ ومسلم في صحيحه، ج ٤، ص ١٩٤٤، رقم ٢٥٠٠.

لتنفيذ ذلك كما أن حديث الأشعرين أوضح أن هذا الإجراء مرتبط بحالة الأزمات، ولكن ليس كقاعدة عامة ثابتة، فقد أشار الحديث إلى اتباع سياسة التوزيع التمويني عند نقص السلع، ولكن ليس كأسلوب دائم، وإنما فقط يتبع حيث الأزمة، وعند انفراجها فإن القاعدة العامة: ترك الناس يتصرفون وفق رغباتهم وقدراتهم.

٢- يقوم حلُّ المشكلة الاقتصادية على اتباع استراتيجية تنمية ما يعرف

في الاقتصاد بالبنية الأساسية، والمتمثلة في استغلال واستكشاف الموارد الطبيعية وتنميتها بالبحث والتنقيب عن خبايا الأرض وتشجيع أفراد المجتمع على البناء الرأسمالي للمجتمع باستغلال الموارد التي تتيحها الأرض، والعمل على المحافظة على الثروة القومية، فلا يجوز لصاحب ماء أن يمنع من يرعى الكلاً من الشرب من مائه، كما أنه يمكن أن يتعدى الأمر إلى القياس على استخدام الماء الزائد بالاستفادة منه في استغلال الأرض المجاورة العاطلة في حالة عدم وجود مياه فيها أو لانقطاعها لفترة مؤقتة. فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لَا تَمْنَعُوا فَضْلَ الْمَاءِ لِتَمْنَعُوا بِهِ فَضْلَ الْكَلِّ»^(٢٢). وفي رواية: «لَا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ

(٢٢) أخرجه البخاري في صحيحه، ج٦، ص٨٥، رقم٢٣٥٤؛ ومسلم في صحيحه، ج٣، ص١١٩٨، رقم١٥٦٦.

فَضْلُ مَاءٍ لِيَمْنَعَ بِهِ الْكَلَاءُ^(٢٣). وفي رواية أخرى: «لَا يُبَاعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِبَيْعٍ بِهِ الْكَلَاءُ»^(٢٤).

وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ، وَلَا يُمْنَعُ نَقْعُ الْبَيْرِ»^(٢٥).

وَعَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَتْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُمْنَعُ نَقْعُ بَيْرٍ»^(٢٦).

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ، وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ»^(٢٧).

فوفقاً لما أرشدت إليه هذه الأحاديث يجب اتباع استراتيجية تنمية البنية الأساسية، فيكتشف عن الموارد الطبيعية في خبايا الأرض، ويشجع أفراد المجتمع عليه.

(٢٣) أخرجه أبو داود في سننه، ج ٣، ص ٢٩٤، رقم ٣٤٧٥؛ والترمذي في سننه، ج ٣، ص ٥٧٢، رقم ١٢٧٢؛ وابن ماجه في سننه واللفظ له -، ج ٢، ص ٨٢٨، رقم ٢٤٧٨. وقال الترمذي: "حسن صحيح".

(٢٤) أخرجه مسلم في صحيحه، ج ٣، ص ١١٩٨، رقم ١٥٦٦؛ والبيهقي في السنن الكبرى، ج ٦، ص ١٥، رقم ١١٣٨٥.

(٢٥) أخرجه ابن ماجه في سننه، ج ٢، ص ٨٢٨، رقم ٢٤٧٩. صححه الشيخ الألباني.

(٢٦) أخرجه مالك في الموطأ، ج ٢، ص ٧٤٥، رقم ١٤٢٨؛ والحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، المستدرک علی الصحیحین، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١١/١٩٩٠م)، ج ٢، ص ٧٠، رقم ٢٣٦١ وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد" ووافقه الذهبي.

(٢٧) أخرجه مالك في الموطأ، ج ٢، ص ٧٤٣، رقم ١٤٢٤؛ والبيهقي في السنن الكبرى، ج ٦، ص ٩٩، رقم ١١٨٧١.

٣- التوجيه بضرورة الإبقاء على رأس المال والمحافظة عليه، وعدم توجيه قيمته إلى الإنفاق الاستهلاكي، وذلك بالحث على عدم بيع الأصول الرأسمالية من غير مبرر، والحث في حالة البيع إلى استبدالها بأصل آخر:

فَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كَانَتْ لِرَجَالٍ مِّنَّا فَضُولُ أَرْضَيْنَ يُؤَاجِرُونَهَا عَلَى الثُّلُثِ وَالرُّبْعِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ فَضُولُ أَرْضَيْنِ فَلْيُزَرِّعْهَا أَوْ لْيُزَرِّعْهَا أَخَاهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيُمْسِكْ أَرْضَهُ»^(٢٨).

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ حُرَيْثٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ بَاعَ دَارًا أَوْ عَقَارًا فَلَمْ يَجْعَلْ ثَمَنَهُ فِي مِثْلِهِ كَانَ قَمِنًا أَنْ لَا يُبَارَكَ فِيهِ»^(٢٩). وفي رواية أخرى عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُبَارَكُ فِي ثَمَنِ أَرْضٍ وَلَا دَارٍ لَا يُجْعَلُ فِي أَرْضٍ وَلَا دَارٍ»^(٣٠). وَعَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ بَاعَ دَارًا وَلَمْ يَجْعَلْ ثَمَنَهَا فِي مِثْلِهَا لَمْ يُبَارَكَ لَهُ فِيهَا»^(٣١).

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيِّتَةً فَهِيَ لَهُ،

(٢٨) أخرجه البخاري في صحيحه، ج ٢، ص ٩٢٧، رقم ٢٤٨٩؛ وابن ماجه في سننه - واللفظ له -، ج ٢، ص ٨١٩، رقم ٢٤٥١.

(٢٩) أخرجه أحمد في مسنده، ج ٣، ص ٤٦٧، رقم ١٥٨٨٠؛ وابن ماجه في سننه، ج ٢، ص ٨٣٢، رقم ٢٤٩٠.

(٣٠) أخرجه أحمد في مسنده، ج ١، ص ١٩٠، رقم ١٦٥٠.

(٣١) أخرجه ابن ماجه في سننه، ج ٢، ص ٨٣٢، رقم ٢٤٩١.

وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ» (٣٢).

وَعَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْمَرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهُوَ أَحَقُّ» (٣٣).

وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ وَقَالَ: «إِنَّمَا يَزْرَعُ ثَلَاثَةٌ: رَجُلٌ لَهُ أَرْضٌ فَهُوَ يَزْرَعُهَا، وَرَجُلٌ مُنِحَ أَرْضًا فَهُوَ يَزْرَعُ مَا مُنِحَ، وَرَجُلٌ اسْتَكْرَى أَرْضًا بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ» (٣٤).

وَعَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ؟ قَالَ: كُنَّا نُكْرِي الْأَرْضَ عَلَى أَنْ لَكَ مَا أَخْرَجَتْ هَذِهِ وَلِي مَا أَخْرَجَتْ هَذِهِ، فَهَيِّنَا أَنْ نُكْرِيهَا بِمَا أَخْرَجَتْ، وَلَمْ نُنَّهَ أَنْ نُكْرِِي الْأَرْضَ بِالْوَرِقِ» (٣٥).

وفي رواية البيهقي عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ أَنَّهُ سَمِعَ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ يَقُولُ: كُنَّا أَكْثَرُ الْأَنْصَارِ حَقْلًا، فَكُنَّا نُكْرِِي الْأَرْضَ عَلَى أَنْ لَنَا هَذِهِ وَلَهُمْ هَذِهِ، فَرَبَّمَا

(٣٢) أخرجه مالك في الموطأ، ج ٢، ص ٧٤٣، رقم ١٤٢٤؛ والبيهقي في السنن الكبرى، ج ٦، ص ٩٩، رقم ١١٨٧١.

(٣٣) أخرجه البخاري في صحيحه، ج ٢، ص ٨٢٣، رقم ٢٢١٠.

(٣٤) أخرجه أبو داود في سننه، ج ٢، ص ٢٨١، رقم ٣٤٠٠؛ والنسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، في السنن المجتبى، ترقيم: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، (مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط ٢، ١٩٨٦م)، ج ٧، ص ٤٠، رقم ٣٨٩٠؛ وابن ماجه في سننه، ج ٢، ص ٨١٩، رقم ٢٤٤٩؛ والبيهقي في السنن الكبرى، ج ٦، ص ١٣٢، رقم ١٢٠٦٠.

(٣٥) أخرجه البخاري في صحيحه، ج ٢، ص ٩٧٠، رقم ٢٥٧٣؛ ومسلم في صحيحه، ج ٣، ص ١١٨١، رقم ١٥٤٧؛ وابن ماجه في سننه - واللفظ له -، ج ٢، ص ٨٢١، رقم ٢٤٥٨.

أَخْرَجَتْ هَذِهِ وَلَمْ تُخْرِجْ هَذِهِ فَتَهَانَا عَنْ ذَلِكَ، وَأَمَّا الْوَرِقُ فَلَمْ يَنْهَنَا^(٣٦).
وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: يَغْفِرُ اللَّهُ لِرَافِعِ بْنِ
خَدِيجٍ، أَنَا وَاللَّهِ أَعْلَمُ بِالْحَدِيثِ مِنْهُ، إِنَّمَا أَتَاهُ رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ قَدْ اقْتَتَلَا،
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ كَانَ هَذَا شَأْنُكُمْ فَلَا تُكْرُوا الْمَزَارِعَ»، فَسَمِعَ رَافِعُ
بْنُ خَدِيجٍ قَوْلَهُ: «لَا تُكْرُوا الْمَزَارِعَ»^(٣٧).

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَى
خَيْبَرَ الْيَهُودَ عَلَى أَنْ يَعْمَلُوهَا وَيَزْرَعُوهَا وَلَهُمْ شَطْرُ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا»^(٣٨). وفي
رواية: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَفَعَ إِلَى يَهُودِ خَيْبَرَ نَخْلَ خَيْبَرَ وَأَرْضَهَا عَلَى أَنْ يَعْمَلُوهَا
مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَأَنَّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَطْرُ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا»^(٣٩). وفي رواية: «أَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ»^(٤٠).

وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا إِلَّا

(٣٦) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، ج ٦، ص ١٣٢، رقم ١٢٠٥٧.

(٣٧) أخرجه أحمد في مسنده، ج ٥، ص ١٨٢، رقم ٢١٦٢٨؛ وأبو داود في سننه - واللفظ له -، ج ٢،
ص ٢٧٨، رقم ٣٣٩٠؛ والنسائي في سننه المجتبى، ج ٧، ص ٥٠، رقم ٣٩٢٧؛ وابن ماجه في سننه، ج ٢،
ص ٨٢٢، رقم ٢٤٦١؛ والبيهقي في السنن الكبرى، ج ٦، ص ١٣٤، رقم ١٢٠٧٦.

(٣٨) أخرجه البخاري في صحيحه، ج ٢، ص ٨٢١، رقم ٢٢٠٦؛ والنسائي في سننه المجتبى، ج ٧، ص ٥٣،
رقم ٣٩٢٩؛ والبيهقي في السنن الكبرى، ج ٦، ص ١١٥، رقم ١١٩٦٤.

(٣٩) أخرجه النسائي في سننه المجتبى، ج ٧، ص ٥٣، رقم ٣٩٢٩.

(٤٠) أخرجه أبو داود في سننه، ج ٣، ص ٢٧٣، رقم ٣٤١٠؛ والترمذي في سننه - واللفظ له -، ج ٣، ص ٦٦٦،
رقم ١٣٨٣؛ وابن ماجه في سننه، ج ٢، ص ٨٢٤، رقم ٢٤٦٧.

كَانَ مَا أَكَلَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا سُرِقَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ مِنْهُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ، وَمَا أَكَلَتِ الطَّيْرُ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ، وَلَا يَرْزُقُهُ أَحَدٌ إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ»^(٤١).

وعن أنس بن مالك قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَهِيمَةٌ إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ»^(٤٢).

وفي الإبقاء على رأس المال والمحافظة عليه، وعدم إنفاقه استهلاكياً، مساهمة في تكوين وتنمية الثروة القومية، سواء بالحث على غرس الأشجار المثمرة أو الاستفادة من البقايا أو المخلفات غير المتعلقة بعلة التحريم، أي أنه يمكن الاستفادة من مخلفات الميتة في غير الأمور التي تتصل بالتغذية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

٤- دراسة الظروف البيئية لمعرفة مدى الاستفادة من المعطيات المتاحة من الموارد الطبيعية، بغرض توفير الاحتياجات، وضرورة تدخل الدولة بالتوجيه بهدف توفير السلع من أجل حلّ النقص في الاحتياجات، والعمل على المحافظة على الموارد الطبيعية التي تساهم في توفير البيئة الملائمة للتنمية مثل المحافظة على الغطاء النباتي وعدم قطع أو إزالة الغطاء الشجري إلا في حالة الاستفادة بشكل أفضل كما في حالة الحث على منع قطع السدر إلا في حالة

(٤١) أخرجه مسلم في صحيحه، ج ٣، ص ١١٨٨، رقم ١٥٥٢.

(٤٢) أخرجه البخاري في صحيحه، ج ٢، ص ٨١٧، رقم ٢١٩٥؛ ومسلم في صحيحه، ج ٣، ص ١١٨٩،

رقم ١٥٥٣.

توسيع الرقعة الزراعية. فعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَطَعَ سِدْرَةَ صَوَّبَ اللَّهُ رَأْسَهُ فِي النَّارِ»^(٤٣). وفي رواية عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُبْشِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَطَعَ سِدْرَةَ صَوَّبَ اللَّهُ رَأْسَهُ فِي النَّارِ»^(٤٤). وفي رواية أُخْرَى عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ قَالَ: أَدْرَكْتُ شَيْخًا مِنْ ثَقِيفٍ قَدْ أَفْسَدَ السِّدْرُ زَرْعَهُ، فَقُلْتُ: أَلَا تَقْطَعُهُ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِلَّا مِنْ زَرْعٍ؟» فَقَالَ: أَنَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ قَطَعَ السِّدْرَ إِلَّا مِنْ زَرْعٍ صَبَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ صَبًّا»، فَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ أَقْطَعَهُ مِنَ الزَّرْعِ وَمِنْ غَيْرِهِ^(٤٥).

٥- ضرورة تدخل الدولة في حالة تعطيل وعدم استغلال الموارد الطبيعية التي سبق للدولة أن منحها مثل ما جاء في إقطاع رسول الله ﷺ لبلال بن الحارث، وتدخل عمر رضي الله عنه باستعادة ما عجز عن عمارته، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: جَاءَ بِلَالُ بْنُ الْحَارِثِ الْمُزْنِيُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَقْطَعَهُ أَرْضًا، فَقَطَعَهَا لَهُ طَوِيلَةً عَرِيضَةً، فَلَمَّا وَلِيَ عُمَرُ قَالَ لَهُ: يَا بِلَالُ! إِنَّكَ اسْتَقْطَعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْضًا عَرِيضَةً طَوِيلَةً قَطَعَهَا لَكَ، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَمْنَعُ شَيْئًا يُسْأَلُهُ، وَإِنَّكَ لَا تُطِيقُ مَا فِي يَدَيْكَ. فَقَالَ: أَجَلُ. قَالَ: فَانْظُرْ مَا قَوِيَتْ عَلَيْهِ مِنْهَا فَأَمْسِكْهُ، وَمَا لَمْ تُطِيقْ فَادْفَعْهُ إِلَيْنَا نَقْسِمُهُ بَيْنَ

(٤٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، ج ٦، ص ١٣٩، رقم ١٢١٠١.

(٤٤) أخرجه أبو داود في سننه، ج ٢، ص ٧٨٢، رقم ٥٢٣٩.

(٤٥) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، ج ٦، ص ١١١، رقم ١٢١٠٦.

المُسْلِمِينَ. فَقَالَ: لَا أَفْعَلُ وَاللَّهِ، شَيْءٌ أَقْطَعِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ عُمَرُ: وَاللَّهِ لَتَفْعَلَنَّ، فَأَخَذَ مِنْهُ مَا عَجَزَ عَنْ عِمَارَتِهِ، فَقَسَمَهُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ^(٤٦).

كما أن للدولة - وفقاً للتوجيه النبوي - التدخل في حالة العجز عن استغلال أحد عوامل الإنتاج، فقد أشار الحديث المتعلق بحق تملك الدابة التي عجز مالكوها عن إعلافها بأن من قام بذلك فهو أحق بها. فعن أَبَانَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ حُمَيْدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَمِيرِيِّ أَنَّ عَامِرًا الشَّعْبِيَّ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَجَدَ دَابَّةً قَدْ عَجَزَ عَنْهَا أَهْلُهَا أَنْ يَغْلُفُوهَا فَسَيَّوَهَا فَأَخَذَهَا فَأَحْيَاهَا فَهِيَ لَهُ»^(٤٧). وفي رواية خَالِدِ الْحَذَّاءِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ حُمَيْدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ الشَّعْبِيِّ يَرْفَعُ الْحَدِيثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ دَابَّةً بِمَهْلِكٍ فَأَحْيَاهَا رَجُلٌ فَهِيَ لِمَنْ أَحْيَاهَا»^(٤٨). ويمكن أن يقاس على ذلك حق تدخل الدولة في حالة عجز المالكين عن استغلال عنصر من عناصر الإنتاج، وذلك باستغلاله وفقاً للقاعدة الشرعية «لا ضرر ولا ضرار»، وهذا الحديث يمكن الاسترشاد به في تدخل الدولة في حالة توقف المصانع أو المزارع الكبيرة عن الإنتاج لعجز المالكين عن استغلالها مراعاةً لمصلحة الاقتصاد القومي، مع مراعاة حقوق المالكين بشرط

(٤٦) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، ج ٦، ص ١٤٩، رقم ١٢١٧٠.

(٤٧) أخرجه أبو داود في سننه، ج ٢، ص ٣١٠، رقم ٣٥٢٤؛ والدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود، في سننه، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني، (باكستان: حديث إكادمي، د. ط، د. ت)، ج ٣، ص ٦٨، رقم ٢٥٩؛ والبيهقي في السنن الكبرى، ج ٦، ص ١٩٨، رقم ١٢٤٧٢.

(٤٨) أخرجه أبو داود في سننه، ج ٢، ص ٣١٠، رقم ٣٥٢٥.

عدم إهدارها وتعطلها عن المساهمة في زيادة الناتج القومي.

٦- الاهتمام بتنمية الثروة الحيوانية والزراعية بالتوجيه وفقاً للظروف الخاصة بالبيئة، كما في حديث الحث على اتخاذ الغنم ومنع ذبح المنتج منها، ومراعاة الظروف المناخية بالتوجيه بالتكيف وفقاً لها كما في حديث الحث على الحرث بدلاً من اتخاذ الماشية للمهاجرين. فعن أم هانئ أن النبي ﷺ قال لها: «اتَّخِذِي غَنَمًا فَإِنَّ فِيهَا بَرَكََةً»^(٤٩).

٧- رعاية أصحاب الثروات القليلة وحمايتهم، والحيلولة دون وصولهم إلى الالتجاء إلى الدولة لإعالتهم بتوفير الظروف والتشريعات التنظيمية التي تساعد على استغنائهم عن الدولة كما أرشد إليه قول عمر لخادمه هني. عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب ﷺ استعمل مولى له يدعى هنيّاً على الحمى، فقال: يا هني! اضمم جناحك عن الناس، وأتق دعوة المظلوم فإن دعوة المظلوم مجابة، وأدخل رب الصريمة ورب الغنيمة، وإيأي ونعم ابن عوف ونعم ابن عفان؛ فإنهما إن تهلك ماشيتهما يرجعا إلى المدينة، إلى زرع ونخل، وإن رب الصريمة أو رب الغنيمة إن تهلك ماشيتهما يأتي بنيه فيقول: يا أمير المؤمنين! يا أمير المؤمنين! أفتاركهم أنا لا أبا لك، فالماء والكلأ أيسر علي من الذهب والورق، وإني والله إنهم ليرون أني

(٤٩) أخرجه ابن ماجه في سننه، ج ٢، ص ٧٧٣، رقم ٢٣٠٤. وهو صحيح.

قَدْ ظَلَمْتُهُمْ، إِنَّهَا لَبِلَادُهُمْ وَمِيَاهُهُمْ، قَاتَلُوا عَلَيْهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَأَسْلَمُوا عَلَيْهَا فِي الْإِسْلَامِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَوْ لَا الْمَالُ الَّذِي أَحْمِلُ عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا حَمَيْتُ عَلَيْهِمْ مِنْ بِلَادِهِمْ شَيْئًا^(٥٠).

٨- التوجيه بالتنمية الحضرية والاستقرار من خلال تشجيع الاستيطان بمنح الأرض للبناء، وتوجيه الناس إلى استغلال الأرض من خلال تملكها لمن يرغب، والحث على استغلالها بغرسها واستثمارها وإضفاء الحرمة لمن استثمارها كما أشار إلى ذلك حديث «من أحيا أرضا ميتة فهي له، وليس لعرق ظالم حق».

هذا قلُّ من كُثِرَ من التوجيهات النبوية في المشكلة الاقتصادية وحلها. أرجو من الله العليّ القدير أن يوفقنا لفهم المشكلة الاقتصادية والبحث عن حلها في الحديث النبوي الغني بالتوجيهات الربانية.

(٥٠) أخرجه مالك في الموطأ، ج ٢، ص ١٠٠٣، رقم ١٨٢٢ البخاري في صحيحه، ج ٨، ص ٣٨، رقم ٣٠٥٩.

المصادر والمراجع

الآبنوسي، أبو الحسين محمد بن أحمد بن محمد بن علي الصيرفي
البغدادي، مشيخته، تحقيق: د. خليل حسن حمادة، (الرياض: جامعة الملك
سعود - كلية التربية، قسم الدراسات الإسلامية، مركز البحوث - كلية
الآدب، د.ط، د.ت).

ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس
القرشي، اصطناع المعروف، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، (بيروت: دار
ابن حزم، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م).

ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس
القرشي، قضاء الحوائج، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، (القاهرة: مكتبة القرآن،
د.ط، د.ت).

ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن بن علي بن عبد الله
البغدادي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق: خليل الميس، (بيروت:
دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٣هـ).

ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان البستي، المجروحين، تحقيق: محمود
إبراهيم زايد، (حلب: دار الوعي، د.ط، د.ت).

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، فتح الباري

شرح صحيح البخاري، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحب الدين الخطيب، (بيروت: دار الفكر، د.ط، د.ت).

ابن الشجري، أبو الحسين يحيى بن الحسين بن إسماعيل بن زيد الشجري الحسني، الأمالي الشجرية، تحقيق: محمد حسن محمد، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت).

ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الدمشقي، تاريخ دمشق، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، (بيروت: دار الفكر، ط ١، ١٩٩٥م).

ابن عدي أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، (بيروت: دار الفكر، ط ٣، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م).

ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، السنن، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار الفكر، د.ط، د.ت).

أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، السنن، تحقيق: عزت عبيد الدعاس وزميله، (حمص: دار الحديث، ط ١، ١٩٧٦م).

أبو سعيد النقاش، محمد بن علي بن عمرو الأصبهاني الحنبلي، فوائد العراقيين، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، (القاهرة: مكتبة القرآن، د.ط، د.ت).

أبو الشيخ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني،
التويع والتنبه، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، (القاهرة: مكتبة الفرقان، د.ط،
د.ت).

أبو الطاهر السلفي أحمد بن محمد بن أحمد الأصبهاني، الطويريات،
(المكتبة الشاملة).

أبو طاهر المخلص، محمد بن عبد الرحمن بن العباس بن عبد الرحمن
البغدادي، في سبعة مجالس من أماليه، تحقيق: غالب محمد الحامضي، (الرياض:
دار الوطن، د.ط، د.ت).

أبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني الصوفي،
حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط ٤، ١٤٠٥هـ).
أبو الغنائم محمد بن علي بن ميمون بن محمد الكوفي، في ثواب قضاء
حوائج الإخوان، (تحقيق د. عامر حسن صيري، بيروت: دار البشائر
الإسلامية، ط ١، ١٤١٤هـ).

أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي التميمي، المسند، تحقيق:
حسين سليم أسد، دمشق: دار المأمون للتراث، ط ١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م).
أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، المسند، (مصر:
مؤسسة قرطبة، د.ط، د.ت).

الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة، (الرياض:

مكتبة المعارف، د.ط، د.ت).

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي، الصحيح، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، (بيروت: دار ابن كثير واليامة، ط ٣، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م).

البنار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، المسند، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، (بيروت: مؤسسة علوم القرآن، والمدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ط ١، ١٤٠٩هـ).

البوصيري، شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكناي، في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، تحقيق: أستاذي سعدي الهاشمي، (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، د.ط، د.ت).

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، (مكة المكرمة: مكتبة دار الباز، د.ط، ١٩٩٤م).

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، شعب الإيمان، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٠هـ).

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمي، السنن، تحقيق: الشيخ أحمد شاكر وآخريين، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت).

الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية،

ط ١، ١٤١١/١٩٩٠م).

الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، تاريخ بغداد،
(بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت).

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود،
السنن، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني، (باكستان: حديث إكادمي،
د.ط، د.ت).

سميح عاطف الزين، لمن الحكم؟، (بيروت: الشركة العالمية للكتاب ش
م ل، ط ٥، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م).

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الحاوي للفتاوى،
تحقيق: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١،
١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م).

الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب، المعجم الأوسط،
تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني،
(القاهرة: دار الحرمين، ١٤١٥هـ).

الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب، المعجم الصغير،
تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمير، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط ١،
١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م).

الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب، المعجم الكبير، تحقيق:

حمدي بن عبد المجيد السلفي، (الموصل: مكتبة العلوم والحكم، ط ٢، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م).

الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب، مكارم الأخلاق، تحقيق: أحمد شمس الدين، (بيروت: دار الكتب العلمية ودار صادر، د.ط، د.ت).

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح، التفسير، تصحيح: أحمد عبد العليم البردوني، (القاهرة: دار الشعب، ط ٢، ١٩٥٢م).

القضاعي، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر، مسند الشهاب، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م).

مالك بن أنس أبو عبد الله الأصبحي، الموطأ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (مصر: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت).

محمود أبو السعود، خطوط رئيسية في الاقتصاد الإسلامي، (الكويت: مكتبة المنار الإسلامية، ط ١، ١٩٨٦م).

مسلم بن الحجاج أبو الحسين النيسابوري، في الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت).

المعافي بن زكريا بن يحيى بن حميد النهرواني الجريري أبو الفرج، في المجلس الصالح والأنيس الناصح، (المكتبة الشاملة).

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، في السنن المجتبى، ترقيم: الشيخ

عبد الفتاح أبو غدة، (مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط ٢، ١٩٨٦م).
الهيثم بن كليب الشاشي أبو سعيد، مسنده، تحقيق: د. محفوظ الرحمن
زين الله، (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ط ١، ١٤١٠هـ).
الهيثم، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان المصري، بغية الباحث
عن زوائد مسند الحارث، تحقيق: د. حسين أحمد صالح الباكري، (المدينة
المنورة: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، ط ١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

نشرة منكم

منهج الشيخ المفتي محمد شفيع العثماني للتعامل مع النوازل

إعداد

الأستاذ محمد شكيب القاسمي

مدير مجمع حجة الإسلام

وأستاذ بالجامعة الإسلامية دار العلوم وقف ديوبند

ملخص البحث

تناول هذا البحث بيان منهج الشيخ المفتي محمد شفيع العثماني في التعامل مع المسائل المستجدة، واعتمد الباحث في إعداد هذه الدراسة كلاً من المنهج الاستقرائي، والمنهج التحليلي، والمنهج النقدي، والمنهج المقارن. ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث، أن للشيخ العثماني منهجاً معيناً في التعامل مع المسائل المنصوص عليها، فهو ينظر إلى النصوص نظرة شمولية، ويحدد المراد مستعيناً بالمدونات التفسيرية، ويركز كثيراً على بيان آراء العلماء الأحناف حول المسألة مع ذكر آراء الفقهاء الآخرين، ويستعين بالكتب القديمة في بيان مذهب الحنفية في المسائل المستفتى عنها. وأما منهجه في التعامل مع المسائل المستجدة، فيتبع المنهج المتكامل الأبعاد، حيث يجمع الآيات والأحاديث المتعلقة بالموضوع، ويستشير المتخصصين وعلماء الشريعة، حتى يقوم في بعض الأحيان بتشكيل هيئة لحل المسائل المستجدة. وبذلك تأتي بحوثه الفقهية وفتاواه مزدانة من قوة الدليل وحسن الوعي وسلامة النتيجة بما يقنع حتى الجاحد والمكابر.

مقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

أما بعد! فقد منَّ الله عزَّ وجلَّ على أمتنا المحمدية بأن جعل شريعته الإسلامية خالدةً، وصالحةً لكل زمان ومكان، فلا ينضب معينها، ولا ينفد عطاؤها، فهي أبدا تفي بحاجات كل عصر، وبمتطلبات كل دهر، فمهما جدت تصرفات، أو عقود، أو معاملات بين الناس، فلا بد من أن نجد لها حكماً في القرآن الكريم، أو في سنة رسول الله ﷺ، أو في غيرهما من مصادر التشريع الإسلامي، إما بطريق النص على حكمها، أو بالقياس على مثلهما لا اشتراكهما في علة الحكم، أو بالدخول في قاعدة عامة أتى بها التشريع الإسلامي، ولو لم تكن شريعة الإسلام تحمل خاصية بيان الأحكام لكل ما يجد من أفعال وسلوكٍ للبشر في كل عصر إلى يوم القيامة لاحتاج البشر إلى رسولٍ جديدٍ يُبين لهم الأحكام، وهذا أمر مستحيل؛ لأن الله تبارك وتعالى حسم هذه المسألة، وبين أن محمدا ﷺ هو خاتم النبيين والمرسلين، فقال تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ

عَلِيمًا ﴿٥٠﴾ [الأحزاب: ٤٠].

لهذا كان من المطلوب دائماً، وفي كل العصور، أن يوجد في المجتمع الإسلامي علماء بوسعهم أن يحملوا عبء بيان الأحكام الشرعية للناس في عباداتهم ومعاملاتهم، في الأنشطة الإنسانية المختلفة من الاقتصاد والسياسة، وغير ذلك من العلاقات.

ومن حسن حظ الديار الهندية أن الله قيض لمسلميها عالماً كبيراً حمل هذا العبء، فبين لهم الأحكام الشرعية فيما استجد لهم من مسائل ومشاكل، ألا وهو الشيخ المفتي محمد شفيع العثماني الذي يعتبر في الديار الهندية رجلاً موسوعياً؛ حيث ألف مؤلفات فقهية متنوعة، وقام بدور مهم في حل المسائل المستجدة المتعلقة بالعبادات والمعاملات والسياسة، وغيرها من المجالات.

وتأتي أهمية البحث بأن فقه النوازل من أدق مسالك الفقه وأعوصها، حيث إن الباحث فيها يطرق موضوعات لم تُطرق من قبل، ولم يرد فيها عن السلف قول؛ بل هي من القضايا المستجدة، وأنا أريد أن أكتب في هذا الموضوع مخصّصاً إياه باجتهادات الشيخ المفتي محمد شفيع العثماني، فإنه كان رجلاً موسوعياً، ألف في معارف شتى، وعلوم متنوعة في مختلف مجالات العلم، واهتم بصفة خاصة بالفقه الإسلامي وله في ذلك كثير من المؤلفات، ومؤلفاته الفقهية تتنوع من حيث القضايا والأساليب والمناسبات، فمنها ما كان جواباً للسائل، أو شرحاً لواقعة، أو نصيحةً لمسترشد، أو ما شابه ذلك،

وقام بدور مهم في حل المسائل المستجدة المتعلقة بالعبادة والمعاملة والسياسة وغيرها من المجالات، كل هذا يؤكد أهمية هذا البحث، وتكمن مشكلة البحث في أن مثل هذا العالم بقي حامل الذكر في الديار العربية، وليس له أي ذكر فيها، على الرغم من عظم فوائد كتبه ومؤلفاته، خاصة أعماله في فقه النوازل، فمن حقه علينا أن نعمّم فوائد فتاواه ومؤلفاته للعالم العربي وسأحاول أن ألقي الضوء على إسهاماته في فقه النوازل خلال هذا المقال البحث العلمي. وقسمت هذا البحث على المباحث التالية:

المبحث الأول: حقيقة فقه النوازل

لما كان فقه النوازل مكوناً من لفظين، أولهما فقه وثانيهما النوازل، فاقتضى المقام أن يذكر هنا معنى كل لفظ لغة واصطلاحاً.

الفقه في اللغة:

الفقه لغة يطلق على العلم بالشيء والفهم له والفطنة، وغلب استعماله على علم الدين، يقال: فقه يفقه فقهها إذا فهم، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ﴾ [هود: ٩١] ^(١).

الفقه اصطلاحاً:

قد عرف الإمام أبو حنيفة بأن الفقه «معرفة النفس ما لها وما عليها» ^(٢). وعرف الإمام الشافعي بأنه: «العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية» ^(٣).

(١) انظر: الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الشيرازي، القاموس المحيظ، (بيروت: مؤسسة الرسالة، د. ط، د. ت)، ج ١، ص ١٦١٤؛ وابن منظور، محمد بن مكرم الأفرقي، لسان العرب، (بيروت: دار صادر، ط ١، د. ت)، ج ١٣، ص ٥٢٢.

(٢) سعد الدين التفتازاني، مسعود بن عمر بن برهان، شرح التلويح على التوضيح لمن التلخيص في أصول الفقه، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، د. ت)، ج ١، ص ١٦.

(٣) الشرييني، شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشرييني الشافعي، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، (بيروت: دار الكتب العلمية، لبنان، ط ١، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م)، ج ١، ص ٩٣.

والتعريف المختار عندي هو التعريف الثاني؛ لأنه أكثر جمعا لاشتماله على جملة من الأحكام الشرعية الفروعية وأكثر منعاً، فخرج بالأدلة التفصيلية علم المقلد بالأحكام الشرعية العملية عن أن يكون فقهاً؛ لأن المقلد لم يستدل على كل مسألة يعملها بدليل تفصيلي. وأما التعريف الأول فهو كان ملائماً لعصر الإمام الذي لم يكن الفقه فيه قد استقل عن غيره من العلوم الشرعية^(٤).

النوازل في اللغة:

النوازل لغةً جمع نازلة، وهي اسم فاعل، وتطلق على المصيبة الشديدة من شدائد الدهر التي تنزل بالقوم^(٥). وقال ابن فارس: النون والزاء واللام كلمة صحيحة تدل على هبوط شيء ووقوعه^(٦)، وتجمع على نوازل ونازلات.

النوازل اصطلاحاً:

لم أجد عند العلماء المتقدمين تعريفاً للنازلة صراحةً؛ وإنما استقيت من كلامهم في قنوت النازلة أن النوازل هي مصائب وشدائد تنزل بالناس فيشرع

(٤) انظر: وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، (دمشق: دار الفكر، ط ٤، ١٤٢٥م)، ج ١، ص ٢٩.

(٥) انظر: الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ط، د. ت)، ج ٣، ص ٤٤٤، وابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (دمشق: دار الفكر، ط ١، ١٩٧٩م)، ج ٥، ص ٤١٧.

(٦) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج ٥، ص ٤١٧.

لها القنوت^(٧).

وأما المتأخرون والمعاصرون فهم اختلفوا في تعريفها على أقوال مؤداها واحد، وهي كما يأتي:

١- قال ابن عابدين بأن النوازل هي «الفتاوى والواقعات، وهي مسائل استنبطها المجتهدون المتأخرون لما سئلوا عن ذلك، ولم يجدوا فيها رواية عن أهل المذهب المتقدمين»^(٨).

٢- وعرف الدكتور وهبة الزحيلي بأنها «المسائل أو المستجدات الطارئة على المجتمع بسبب توسع الأعمال، وتعدد المعاملات، والتي لا يوجد نص تشريعي مباشر، أو اجتهاد فقهي سابق ينطبق عليها»^(٩).

٣- وقال الشيخ مسفر القحطاني بأنها «وقائع جديدة لم يسبق فيها نص أو اجتهاد»^(١٠).

(٧) انظر: الإمام الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس، الأم، (بيروت: دار الفكر، ط ٢، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م)، ج ١، ص ٢٣٦، والشيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف، المذهب في فقه الإمام الشافعي، (بيروت: دار الفكر، د. ط، د. ت)، ج ١، ص ١٣٩، وابن تيمية، مجموع الفتاوى، (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، د. ط، ١٤١٦هـ)، ج ٢١، ص ١٥٥.

(٨) ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز، مجموعة رسائل ابن عابدين، (بيروت: عالم الكتب، د. ط، د. ت)، ج ١، ص ١٧.

(٩) وهبة الزحيلي، سبل الاستفادة من النوازل "الفتاوى" والعمل الفقهي في التطبيقات المعاصرة، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، (مكة المكرمة: مجمع الفقه الإسلامي، العدد الحادي عشر، الدورة الحادية عشرة، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م)، ج ٢، ص ٣٦٢.

(١٠) مسفر بن علي بن محمد القحطاني، منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة، (بيروت: دار ابن حزم، ط ١، ١٤٢٤هـ)، ص ٩٠.

٤- وعرف الشيخ محمد الحبيب التجكاني بأنها «حادثة واقعية نزلت بالناس في زمان ومكان معين سئل عنها مُفتٍ من المفتين أو إحالة من طرف المحكمة على المفتين»^(١١).

٥- وقال الشيخ عبد الله الشيخ المحفوظ بن بيه بأنها «وقائع حقيقية تنزل بالناس فيتجهون إلى الفقهاء بحثاً عن الفتوى، فهي تمثل جانباً حياً من الفقه متفاعلاً مع الحياة المحلية لمختلف المجتمعات»^(١٢).

وكذلك لها تعريفات أخرى لكثير من المعاصرين؛ ولكنها لم تخرج عن هذا المعنى.

والتعريف المختار لدى الباحث هو: أن النوازل هي «وقائع جديدة وقعت فعلاً أو يتوقع وقوعها ولم يسبق فيها نص مباشر أو اجتهاد». وذلك لأنه جامع للنوازل كلها وقعت فعلاً أو ما وقعت ولكن يتوقع حدوثها في المستقبل، وهذا ما يتبادر إليه الذهن عند إطلاق هذا المصطلح.

تعريف فقه النوازل باعتباره علماً ولقباً:

عرف محمد بن حسين الجيزاني: بأنه «معرفة الأحكام الشرعية للقضايا

(١١) القحطاني، منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة، ص ٨٨.

(١٢) عبد الله الشيخ المحفوظ بن بيه، سبل الاستفادة من النوازل "الفتاوى" والعمل الفقهي في التطبيقات المعاصرة، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢، ص ٥٣٣.

المستجدة الملحة»^(١٣).

ومال الباحث إلى أن هذا التعريف غير واضح، والتعريف المختار لديه هو: «معرفة الأحكام الشرعية العملية للقضايا المستجدة المعاصرة والمكتسبة من أدلتها التفصيلية».

مصطلحات مترادفة للنوازل:

لقد أطلق الفقهاء على تلك المسائل المستجدة في عصورهم عدة ألفاظ ومصطلحات، وقد يعبرون عن النوازل بأسماء ومصطلحات أخرى، ومن أشهرها ما يأتي:

١- الوقائع: ومفردها واقعة، جاء في تاج العروس «الواقعة: النازلة الشديدة من شدائد الدهر»^(١٤).

٢- القضايا: ومفردها قضية، وهي مسائل يتنازع فيها وتعرض على القاضي أو القضاء للبحث والفصل^(١٥).

(١٣) انظر: محمد بن حسين الجيزاني، فقه النوازل دراسة تأصيلية تطبيقية، (المملكة العربية السعودية: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ط٣، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٩م)، ج ١، ص ٢٨.

(١٤) الزبيدي، أبو الفيض محمد مرتضى بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، (الكويت: دار الهداية للنشر والتوزيع، د.ط، د.ت)، ج ٢٢، ص ٣٥٣.

(١٥) إبراهيم مصطفى، وغيره، المعجم الوسيط، (مصر: دار الدعوة، د.ط، د.ت)، ج ٢، ص ٧٤٣.

- ٣- الحوادث: ومفردها حادثة، وهو شبه النازلة^(١٦).
- ٤- المستجدات: ومفردها مستجدة، وهي المسائل الحادثة التي لم يكن لها وجود من قبل^(١٧).
- ٥- المسائل: ومفردها مسألة، سماها بعض العلماء بالمسائل^(١٨)؛ لأنها تتناول قضايا تطلب حلا.

(١٦) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج ٢، ص ١٣١.

(١٧) انظر: الأشقر، أسامة عمر سليمان، مستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق، (الأردن: دار النفائس والتوزيع، د.ط، د.ت)، ص ٢٧.

(١٨) انظر: وهبة الزحيلي، سبيل الاستفادة من النوازل "الفتاوى" والعمل الفقهي في التطبيقات المعاصرة، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الحادي عشر، الدورة الحادية عشرة، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م، ج ٢، ص ٣٦٢.

المبحث الثاني : التعريف بالشيخ المفتي محمد شفيع العثماني

اسمه ونسبه:

هو محمد شفيع بن الشيخ محمد ياسين بن خليفة تحسين علي بن ميانجي إمام علي بن ميانجي الحافظ كريم الله بن ميانجي خير الله بن ميانجي شكر الله^(١٩). واشتهر انتماء هذه الأسرة إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه، ولم يعرف مشايخ هذه السلسلة بعد الشيخ ميانجي شكر الله، غير أن الشهرة لها أهمية في هذا الباب، ولذلك قال الشيخ العثماني: «إني لم أطلع على مصدر يثبت به انتماء أسرتي إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه؛ ولكن الشريعة الإسلامية لا تشترط في هذا الباب الإسناد المتصل، بل تكفي الشهرة فيه، ويسمى بالتسامع في اصطلاح الفقهاء، لقد سمعت عن كبار أسرتي إلى حد التواتر أن أسرتنا من سلالة عثمان رضي الله عنه»^(٢٠).

مولده:

ولد الشيخ المفتي محمد شفيع العثماني - رحمه الله - في مدينة ديوبند

(١٩) المفتي محمد تقي العثماني، تذكرة مفتي أعظم، (كراتشي: مجلة البلاغ، العدد الخاص، دار العلوم، سنة ١٣٩٩هـ)، ج ١، ص ٧٩.

(٢٠) انظر: المفتي محمد تقي العثماني، تذكرة مفتي أعظم، ج ١، ص ٧٩.

الواقعة في مديرية سهارنفور (الهند) في عشرين من شهر شعبان ١٣١٤هـ/ يناير ١٨٩٧م، واشتهرت هذه المدينة بوجود أكبر مؤسسة تعليمية إسلامية أهلية على أرضها، وهي الجامعة الإسلامية/دار العلوم ديوبند، وهي أكبر جامعة دينية أهلية في الهند تستحق أن تسمى بأزهر الهند، أسسها العالم الرباني الشيخ محمد قاسم النانوتوي رحمه الله (المتوفى سنة ١٢٩٨هـ) في عام ١٢٨٣هـ، وهذه الجامعة خرجت آلافًا من العلماء ورجال الفكر الإسلامي والدعاة الذين أعادوا ذكرى السلف الصالح، وكان للمتخرجين في هذه الجامعة تأثير كبير في حياة مسلمي الهند، وفضل كبير في محو البدع والخرافات، وإصلاح العقيدة والدعوة إلى الدين.

سماه جده: خليفة تحسين علي «مبين أحمد» ثم اطلع على هذا الاسم الشيخ الفقيه رشيد أحمد الكنكوهي، فغيره إلى «محمد شفيع»، ثم اشتهر بعده بهذا الاسم^(٢١).

نشأته:

نشأ الشيخ العثماني رحمه الله في مدينته ديوبند في الجو الإيماني وفي البيئة العلمية الخالصة نشأة دينية علمية، فقد كانت أسرته اشتهرت بخدمة

(٢١) انظر: المصدر السابق، ج ١، ص ٨٧.

العلم منذ قديم، تشهد له كلمة «ميانجي» التي أصبحت جزءاً لا ينفك عن أسماء مشايخ هذه الأسرة، ومعناه في اللغة الأردنية المعلم أو المدرس، فمهنة هذه الأسرة هو التعليم والتدريس^(٢٢)، فكان والده الشيخ محمد ياسين رحمه الله (المتوفى ١٣٥٥هـ) رئيس قسم اللغة الفارسية وآدابها في الجامعة الإسلامية/ دار العلوم ديوبند، وصنف كثيراً من الكتب باللغة الفارسية مثل: مفيد نامة جديد، جديد صفوة المصادر، رسالة نادر وغيرها من الكتب المهمة.

لما بلغ الخامس من عمره بدأ حياته الدراسية، فقرأ القرآن الكريم على الحافظ محمد عظيم في رحاب دار العلوم ديوبند. وكان والده يحب أن يكون حافظاً للقرآن العظيم؛ لكنه لضعفه لم يكمله وترك الحفظ، واكتفى ببعض أجزائه، ولكنه اهتم ببقاء حفظ الأجزاء التي حفظها طول حياته، ثم أخذ في التمرن على الخط والإملاء ودراسة الفارسية عند والده الذي كان يدرّس في دار العلوم ديوبند في قسم الفارسية وكان رئيسه، وحصل على الفنون الرياضية عند عمه المعروف بـ«منشي منظور أحمد»، وتعلم التجويد من زميله المقرئ محمد يوسف الميرتقي (المتوفى ١٣٩٠هـ)، وفرغ من تعلم النحو والصرف في خمس سنوات في عمره الصغير.

تحلى الشيخ بالعلوم الابتدائية والنهائية في عمر ست عشرة سنة، فبرع

(٢٢) انظر: لقمان حكيم، محمد تقي العثماني القاضي الفقيه والداعية الرحالة، (دمشق: دار القلم، ط ١، ١٤٢٣هـ،

٢٠٠٢م)، ص ١٣.

في أصول الفقه والتفسير والحديث والفقه على أيدي كبار العلماء والمحدثين في عهده، قال الشيخ وهيصور عهده: «لولا شاهدت تبجرهم في العلم، وصفاء باطنهم، لَمَا تيقنت أن أسلافنا كانوا حذاقاً في العلوم الظاهرية والباطنية معاً»^(٢٣)، وهذه هي الحقيقة، أن كبار مشايخ الجامعة الإسلامية دار العلوم ديوبند كانوا فرسان العلوم ورواد المعارف وأبناء بجدة الفنون الإسلامية.

آثاره العلمية والعملية:

توفي الشيخ العثماني رحمه الله وقد ترك وراءه آثاراً علمية وعلمية وكتباً قيمة، أثرت في عقول العلماء والمثقفين، والجدير بالذكر أن عدد مصنفاته يبلغ واحداً وستين ومائة، وهي تشتمل على مجالات مختلفة وعلوم متنوعة كالحديث، والتفسير، والتاريخ، والفقه الإسلامي، وغيرها من العلوم الشرعية، وأما مصنفاته في الفقه الإسلامي فهي بلغت خمسة وتسعين مصنفًا.

ثناء العلماء عليه:

أكثر العلماء من الثناء على الشيخ العثماني؛ بل واستفتاه بعض علماء عصره اعترافاً بفضلِهِ في مسائل مستجدة لم يجد من يغوص بحرّها. قال العلامة الكوثري رحمه الله: «إنه كان ابن بجدة الفتوى، وكان فقيه

(٢٣) انظر: المفتي محمد تقي العثماني، تذكرة مفتي أعظم، ج ١، ص ٩٠.

النفس بالمعنى الصحيح»^(٢٤). وقال الدكتور حميد الله: «كان الشيخ المفتي محمد شفيع العثماني رحمه الله بجرا للعلم ووسيع النظر»^(٢٥). وقال والد جدي الشيخ المقرئ محمد طيب القاسمي مدير جامعة دار العلوم ديوبند سابقا: «كان عالما موفقا، وعابدا زاهدا، وفقهيا كبيرا، وجامعا لخصال حميدة متعددة»^(٢٦).

وفاته:

توفي الشيخ المفتي محمد شفيع العثماني رحمه الله في الليلة المتخللة بين ٩ و ١٠ من شهر شوال ١٣٩٦هـ في تمام الساعة الثانية عشرة والعشرين دقيقة على إثر النوبة القلبية، ودفن في رحاب دار العلوم كراتشي بجنب أمه، وكان عمره ٧٩ سنة.

(٢٤) البخاري، مفتي أعظم باكستان أكابر ومعاصرين كي نظر مين، (باللغة الأردنية)، (لاهور: إدارة الإسلاميات، د. ط، د. ت)، ص ٧٠.

(٢٥) المفتي محمد تقي العثماني، تذكرة مفتي أعظم، ج ٢، ص ١٠٠٢.

(٢٦) البخاري، مفتي أعظم باكستان أكابر ومعاصرين كي نظر مين، (باللغة الأردنية)، ص ١٢٣.

المبحث الثالث: منهج الشيخ المفتي محمد شفيع العثماني في

التعامل مع المسائل المنصوص عليها

إن أهم المناهج التي اتبعها الشيخ المفتي محمد شفيع العثماني في فتاواه نذكرها بإيجاز بعد التأمل في طريقة تعامله مع المسائل المنصوص عليها:

أ- النظرة الشمولية:

تميز تعامل الشيخ مع النصوص بنظرته الشمولية؛ حيث إنه يجمع الآيات والأحاديث الواردة في الموضوع، ويعرضها على المستفتي بصورة عامة. فيبدو كأنه يضع أمام القارئ أن يختار بنفسه فتواه بأدلتها الكاملة، ومثال ذلك مسألة الربا، فقد ناقشها المفتي العثماني فأثبت حرمة الربا التجاري، فذكر النصوص الواردة في تحريمها أولاً، فذكر ست آيات وفسر أربعة منها للاستدلال بها، ثم تطرق إلى ذكر الروايات المتعددة^(٢٧)، فأما الآيات فهي:

١- قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ

(٢٧) انظر: محمد شفيع العثماني، مسألة الربا (بالأردية)، (كراتشي: إدارة المعارف، د.ط، ٢٠٠٧م)، ص ١٧-٤١.

أَصْحَبُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٧٥﴾ [البقرة: ٢٧٥].

٢- وقال تعالى: ﴿يَمَحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ

أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾﴾ [البقرة: ٢٧٦].

٣- وقال الله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ

مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾﴾ [البقرة: ٢٧٨].

٤- وقال الله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا

أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١﴾﴾ [آل عمران: ١٣٠].

وأما الأحاديث، فجمع الشيخ أكثر من أربعين رواية، منها:

١- عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: اجتنبوا السبع الموبقات، قالوا: يا

رسول الله! وما هن؟ قال: الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات^(٢٨).

٢- عن سمرة بن جندب قال: قال النبي ﷺ: رأيت الليلة رجلين أتياني،

فأخرجاني إلى أرض مقدسة، فانطلقنا حتى أتينا على نهر من دم، فيه رجل قائم، وعلى وسط النهر رجل بين يديه حجارة، فأقبل الرجل الذي في النهر،

(٢٨) أخرجه أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري في الجامع المسند الصحيح، تحقيق:

مصطفى ديب البغا، (بيروت: دار ابن كثير واليامة، ط٣، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م)، كتاب المحاربين من أهل

الكفر والردة، باب رمي المحصنات، ج٦، ص٢٥١٥، رقم ٦٤٦٥.

فإذا أراد الرجل أن يخرج رمى الرجل بحجر في فيه، فرده حيث كان، فجعل كلما جاء ليخرج رمى في فيه بحجر، فيرجع كما كان، فقلت: ما هذا؟ فقال: الذي رأيته في النهر أكل الربا^(٢٩).

- ١- عن عبد الله قال: «لعن رسول الله ﷺ أكل الربا ومؤكله»^(٣٠).
- ٢- عن عمر بن الخطاب قال: إن آخر ما نزلت آية الربا، وإن رسول الله ﷺ قبض ولم يفسرها لنا، فدعوا الربا والريبة^(٣١)، وغيرها من الروايات المتعددة.

ب- تفسير الآيات وتحديد مرادها مستعينا بكتب التفاسير وكتب شروح الأحاديث:

تفسير الآيات:

ومثال ذلك^(٣٢): فسر الشيخ الآية الثانية نقلا عن ابن كثير بـ «أن الله

-
- (٢٩) المصدر السابق، كتاب البيوع، باب أكل الربا وشاهده وكتبه، ج ٢، ص ٧٣٤، رقم ١٩٧٩.
 - (٣٠) أخرجه مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري في الجامع المسند الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ط، د.ت)، كتاب المساقات، باب لعن أكل الربا ومؤكله، ج ٣، ص ١٢١٨، رقم ١٥٩٧.
 - (٣١) أخرجه محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني في السنن، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار الفكر، د.ط، د.ت)، كتاب التجارات، باب التغليظ في الربا، ج ٢، ص ٧٦٤، رقم ٢٢٧٦.
 - (٣٢) انظر: محمد شفيع العثماني، مسألة الربا (بالأردية)، ص ٤٩-٦٢.

تبارك وتعالى أخبر أنه يحق الربا، أي: يذهب، إما بأن يذهب بالكلية من يد صاحبه أو يحرمه بركة ماله فلا ينتفع به؛ بل يعذبه به في الدنيا، ويعاقبه عليه يوم القيامة» (٣٣).

وكذلك ألقى الشيخ العثماني الضوء على سبب نزول الآية الثالثة بعد عرض الآيات المتعلقة بالربا، فروي عن مقاتل قال: «نزلت هذه الآية في بني عمرو بن عمير بن عوف الثقفي، ومسعود بن عمرو بن عبدالميل بن عمرو، وربيع بن عمرو، وحبيب بن عمرو، وكلهم إخوة وهم الطالبون والمطلوبون بنو المغيرة من بني مخزوم، وكانوا يداينون بني المغيرة في الجاهلية بالربا، وكان النبي ﷺ صالحاً ثقيفاً على شروط، منها: ما كان لهم من ربا على الناس فهو لهم، وما كان عليهم من ربا فهو موضوع، فطلبوا رباهم إلى بني المغيرة، وكان مالا عظيماً، فقال بنو المغيرة: والله لا نعطي الربا في الإسلام وقد وضعه الله تعالى ورسوله عن المسلمين، فعرف شأهم معاذ بن جبل، ويقال: عتاب بن أسيد، فكتب إلى رسول الله ﷺ أن بني عمرو بن عمير يطلبون رباهم عند بني المغيرة، فأنزل الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً وَتَتَّبِعُوا أَلْقَامَكُمْ تَفْلِحُونَ﴾ (١)، فكتب رسول الله ﷺ إلى معاذ بن جبل: أن أعرض عليهم هذه الآية فإن فعلوا فلهم رؤوس أموالهم، وإن أبوا

(٣٣) أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد

سلامة، (المدينة المنورة: دار طيبة للنشر والتوزيع، ط ٢، ١٤٢٠هـ)، ج ١، ص ٧١٣.

فأذنو بحرب من الله تعالى ورسوله»^(٣٤).

ثم التفت الشيخ إلى بيان القول الثاني لسبب نزول هذه الآية، فقال نقلاً عن الإمام ابن أبي حاتم الرازي رحمه الله بأن السدي قال: «نزلت الآية في العباس بن عبد المطلب ورجل من بني المغيرة، كانا شريكين في الجاهلية يسلفان في الربا إلى أناس من ثقيف، من بني المغيرة، وهم رهط المختار بن أبي عبيد وهم بنو عمرو بن عمير، فجاء الإسلام، ولهما أموال عظيمة في الربا فتركوها حين نزلت هذه الآية»^(٣٥). وكذلك ذكر الشيخ العثماني سبب نزول الآية الرابعة نقلاً عن الطبري رحمه الله بأنه قال: حدثنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء قال: كانت ثقيف تداين في بني المغيرة في الجاهلية، فإذا حلّ الأجل قالوا: نزيدكم وتؤخرون؟، فنزلت هذه الآية^(٣٦).

شرح الأحاديث:

ترك الشيخ العثماني شرح هذه الأحاديث نظراً إلى وضوح دلالتها

(٣٤) أخرجه أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي، في مسند أبي يعلى، تحقيق: حسين سليم أسد، (دمشق: دار المأمون للتراث ط ١، ١٤٠٤ - ١٩٨٤)، ج ٥، ص ٧٤، رقم ٢٦٦١.

(٣٥) أخرجه الرازي في تفسيره، ج ١٠، ص ٤٤٠، رقم ٢٩٥٦.

(٣٦) أخرجه محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي أبو جعفر الطبري، في جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٠هـ)، ج ٧، ص ٢٠٤، رقم ٧٨٢٣.

على حرمة الربا وقوة ثبوتها بسند صحيح متصل فاكتفى بترجمتها إلى الأردية إلا الحديث الأخير، وهو حديث عمر، فعلق الشيخ عليه بأنه ذكر أن قول عمر يتعلق بالأشياء الستة الربوية بأنه قد اشتبه عليه، هل تدخل أشياء أخرى تحت حكم هذا الحديث أم لا؟ وأما المفهوم المعروف للربا فهو كان رائجا بينهم منذ عهد الجاهلية، وليس فيه أي اشتباه^(٣٧)، وكذلك ذكر في النهاية أن من يفكر ويخوض في مجموعة هذه الأحاديث يعرف حقيقة الاعتراضات الواردة على مسألة الربا في هذا العصر.

ج- التركيز على بيان آراء الأحناف حول المسألة مع ذكر آراء الفقهاء الآخرين:

يتضح هذا من خلال كلام الشيخ العثماني عن مسألة اللحية، فقد ذكر أولا أقوال الأئمة الأربعة حول هذه المسألة إجمالا، ثم ركز على بيان رأي الحنفية مستعينا بالكتب القديمة في الفقه الحنفي، فقال: «يحرم على الرجل حلق اللحية، وكذلك الأخذ منها قبل القبض، واتفق الأئمة الأربعة على هذا»^(٣٨)، ولما أخذ أن يتكلم عن قدرها فأتى بعبارة الفتاوى الهندية لإثبات قوله، ففي

(٣٧) انظر: محمد شفيع العثماني، مسألة الربا (بالأردية)، ص ٨٧.

(٣٨) محمد شفيع العثماني، جواهر الفقه (باللغة الأردية)، (كراتشي: مكتبة دار العلوم، د. ط، ٢٠١٠م)، ج ٧، ص ١٦٠. هذا الكتاب مجموعة من فتاواه جمعها ابن الشيخ العثماني، وسماه بجواهر الفقه.

الفتاوى الهندية «ولا بأس إذا طالت لحيته أن يأخذ من أطرافها، ولا بأس أن يقبض على لحيته فإن زاد على قبضته منها شيء جزه، وإن كان ما زاد طويلاً تركه. كذا في الملتقط. والقص سنة فيها وهو أن يقبض الرجل لحيته، فإن زاد منها على قبضته قطعه، كذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الآثار عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال: وبه نأخذ، كذا في محيط السرخسي»^(٣٩)، وكذلك ذكر الشيخ عبارات كثيرة.

د- كثرة الاعتماد على الكتب ذات مرجعية في الفقه الحنفي:

اتضح هذا من خلال مسألة اللحية المذكورة سابقاً حيث إنه استعان بالفتاوى الهندية.

وكذلك لما تكلم عن مسألة نقل الأعضاء جاء بعبارات من الكتب القديمة في مسلك الحنفية تأييداً لقوله، فقال: «لا يجوز نقل أعضاء إنسان إلى إنسان آخر ولو برضاه، حيا كان أو ميتاً»^(٤٠)، ثم أتى بعبارات بعض الفقهاء لتأييد قوله، ففي شرح السير الكبير: «ألا ترى أنه لو ابتلي بمخمصة لم يحل له

(٣٩) جماعة من علماء الهند، الفتاوى الهندية، (كوته: مكتبة رشيدية، د.ط، د.ت)، ج ٥، ص ٣٥٨.

(٤٠) انظر: محمد شفيح العثماني، تنشيط الأذهان في الترفيع بأعضاء الأذهان (باللغة الأردنية)، ص ٣٦.

أن يتناول أحدًا من أطفال المسلمين لدفع الهلاك عن نفسه»^(٤١). وفي الفتاوى الهندية: «الانتفاع بأجزاء الآدمي لم يجز، قيل: للنجاسة، وقيل: للكرامة، وهو الصحيح»^(٤٢).

هـ- رد الشبهات الواردة في بعض المسائل:

ومثاله أنه قام بالرد على الشبهة الواردة في جواز الربا التجاري، فزعم بعض أهل الهوى أن الربا المنهي عنه هو ربا الجاهلية فقط، وهو أن العرب كانوا يسلفون بالزيادة فينظرون، فكانوا يقولون: أنظرنني أزدك، فنهى الله تبارك وتعالى عنه^(٤٣)، وأما الربا التجاري (Commercial Interest) فلا تشمله النصوص، وليس له تعامل في عصر نزول القرآن.

فأجاب الشيخ عن هذه الشبهة إجابتين^(٤٤):

الأولى: إن الآيات الدالة على تحريم الربا كثيرة، وليس في آيةٍ منها أدنى إشارة إلى أن الربا التجاري مستثنى من هذه الحرمة، ولا يمكن التخصيص أو

(٤١) أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي الحنفي، شرح السير الكبير، (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ط، د. ت)، ج ٥، ص ٢٨١.

(٤٢) جماعة من علماء الهند، الفتاوى الهندية، ج ٥، ص ٣٥٤.

(٤٣) انظر: أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الأندلسي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، (بيروت: دار الفكر، د. ط، د. ت)، ص ٤٩٩.

(٤٤) انظر: محمد شفيع العثماني، مسألة الربا (بالأردية)، ص ٢٨.

الاستثناء بغير دليل شرعي، وكيف يمكن ذلك وهو بمثابة التحريف؟ وإذا جوزناه فما رأيك عن الخمر، هل يمكن أن نخصصها فنقول: إن الخمر المنهي عنها هي الخمر التي كانت تصنع في الأواني النجسة، أما خمور اليوم فتصنع بماكينات، فلا تحرم؟ هل نقول بهذا؟

والثانية: أن الربا التجاري أيضاً كان موجوداً في عصر نزول القرآن كربا الجاهلية، واستدل عليه برواية مقاتل والسدي في سبب نزول الآية: أنها نزلت في قبيلة بني المغيرة وثقيف كما سبق^(٤٥).

ثم قال: وهذه المعاملة التي جرت بين القبائل المذكورة ما كانت لعارض خاص؛ بل كانت تجري بينهم كعادة تجارية، وهناك ألفاظ تشير صراحة إلى أنها ما كانت لعارض خاص، منها:

١- كان بنو المغيرة يربون لثقيف^(٤٦).

٢- كانوا يداينون بني المغيرة في الجاهلية بالربا^(٤٧)، وغير ذلك من الألفاظ. وكل هذه الألفاظ تدل صراحة على أنها لم تكن لعارض خاص، بل هذه هي عادتهم في التجارة، فثبت أن الربا التجاري كان موجوداً في عصر

(٤٥) أخرجه الرازي في تفسيره، ج ١٠، ص ٤٤٢، رقم ٢٩٥٨.

(٤٦) عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي، الدر المنثور، (بيروت: دار الفكر، د. ط، ١٩٩٣م)، ج ٢، ص ١٠٢.

(٤٧) أخرجه الرازي في تفسيره، ج ١٠، ص ٤٤٢، رقم ٢٩٥٨.

نزول القرآن الكريم، وحرمة الله تعالى كما حرم أنواعا أخرى له.
هذه هي أهم الميزات التي يتسم بها منهج الشيخ العثماني في تعامله مع
المسائل المنصوص عليها، التي ذكرت بعض الأمثلة لها.

المبحث الرابع: منهج الشيخ المفتي محمد شفيح العثماني في

التعامل مع القضايا المستجدة

إن أهم المناهج التي اتبعها الشيخ المفتي محمد شفيح العثماني في فتاويه نذكرها بإيجاز بعد التأمل في طريقة تعامله مع المسائل المستجدة: ويمكن أن نقول بأن منهجه في التعامل مع المسائل المستجدة مثل منهج سلفنا الصالحين في التعامل معها. ويمكن حصر هذا المنهج في النقاط الآتية:

أ- مشاورته مع علماء الشريعة:

قال الشيخ العثماني بنفسه حول هذا المنهج: «إن منهج سلفنا في التعامل مع المسائل المستجدة هو أنهم كانوا يتشاورون فيما بينهم، وكذلك كانوا يستشيرون أهل الاختصاص، وما كانوا يصدرون الفتاوى إلا بعد المشاورة، وبهذه الطريقة رتبت الفتاوى العالمة في نهاية عهد ملوك المغول، وهكذا نقل عن الشيخ أشرف علي التهانوي - رحمه الله - بأنه لم يصدر فتاوى في المسائل المستجدة إلا بعد الاستشارة، وصنف كثيرا من الكتب اقتداء بهذا المنهج، وسبب التزامهم بهذا المنهج هو حديث النبي ﷺ، فقد جاء عن علي قال: قلت: يا رسول الله! إن نزل بنا أمر ليس فيه بيان أمر، ولا نهي، فما

تأمرنا؟ قال: شاوروا الفقهاء والعابدين، ولا تمضوا فيه رأي خاصة»^(٤٨)، انتهى كلام الشيخ^(٤٩).

وبعد هجرة الشيخ العثماني إلى باكستان قام بتشكيل هيئةٍ لحل المسائل المستجدة سميت بـ«مجلس تحقيق مسائل حاضرة»، فقامت هذه الهيئة بدور مهم في حل المسائل المستجدة، وأصدرت رسائل متعددة بعد البحث والتمحيص، وأخذ آراء العلماء فيها، منها: التأمين على الحياة، والنظام المصري غير الربوي، وذبيحة أهل اليهود والنصارى وشراء اللحم منهم، وغيرها من المسائل المعاصرة، وتشتمل هذه الهيئة التي سميت «بمجلس تحقيق مسائل حاضرة» على سبعة أعضاء، وهم:

المفتي محمد شفيع العثماني.

الشيخ محمد يوسف البنوري.

المفتي محمد ولي حسن.

الشيخ رشيد أحمد.

الشيخ عاشق إلهي.

(٤٨) أخرجه أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني في المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، (القاهرة: دار الحرمين، د. ط.، ١٤١٥هـ)، ج ٢، ص ١٧٢، رقم ١٦١٨، وقال نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، (بيروت: دار الفكر، د. ط.، ١٤١٢هـ)، ج ١، ص ٤٢٨، رقم ٨٣٤: "رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله موثقون من أهل الصحيح".

(٤٩) انظر: محمد شفيع العثماني، تنشيط الأذهان في الترفيع بأعضاء (باللغة الأردنية)، (كراتشي: دار الإشاعة، د. ط.، ٢٠٠٧)، ص ٧.

الشيخ محمد رفيع العثماني.

المفتي محمد تقي العثماني.

ب- النظرة الشمولية:

وهذا يتمثل في جمعه الآيات والأحاديث الكثيرة التي تتصل بالموضوع بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فلقد ناقش الشيخ العثماني مسألة زرع الأعضاء وبحث فيها ملتزماً منهجه في التعامل مع المسائل المستجدة، فألقى الضوء أولاً على النصوص الواردة، فذكر ثلاث آيات مع تفسير تلك الآيات وتحديد مرادها مستعيناً بالمدونات التفسيرية، ثم تطرق إلى ذكر الروايات، فأما الآيات، فهي ما تأتي:

١- ﴿لَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٠].

٢- ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣].

٣- ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣].

وأما الأحاديث فذكر الشيخ روايتين، وهما:

١- روى عبد الرحمن بن طرفة «أن جده عرفة بن أسعد قطع أنفه

يوم الكلاب، فاتخذ أنفا من ورق فأنتن عليه، فأمره النبي ﷺ فاتخذ أنفا من ذهب»^(٥٠).

٢- ورد في الحديث عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال النبي ﷺ: كسر عظام الميت ككسر عظام الحي^(٥١).

ج- تفسير تلك الآيات وتحديد مرادها مستعينا بالمدونات التفسيرية، وشروح الأحاديث:

تفسير الآيات:

وهذا اتضح من خلال ذكر الشيخ معنى هذه الآيات فقال: «إن هذه الآيات تدل صراحة على أن الله تبارك وتعالى أباح للإنسان الاستفادة من كل شيء في هذا الكون، وسخر له الأشياء كلها، فأبيحت له الاستفادة من لبن الحيوانات ولحمها وعظمها وغيرها من الأشياء، ففسر ابن كثير ﴿وَرَزَقْنَاهُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ﴾ أي: من زروع وثمار، ولحوم وألبان، من سائر أنواع الطعوم والألوان، المشتهاة اللذيذة، والمناظر الحسنة، والملابس الرفيعة من سائر

(٥٠) أخرجه أبو داود في السنن، كتاب الخاتم، باب ما جاء في ربط الأسنان بالذهب، ج ٤، ص ١٤٨، رقم ٤٢٣٤.

(٥١) أخرجه أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الطحاوي في مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، د. ط، د. ت)، ج ٣، ص ٢٨٠.

الأنواع، على اختلاف أصنافها وألوانها وأشكالها، مما يصنعونه لأنفسهم، ويجلبه إليهم غيرهم من أقطار الأقاليم والنواحي^(٥٢)؛ حتى قد أيحت له الاستفادة من بعض المحرمات في حالة اضطرارية كما صرح به المفسرون، ففسر البغوي قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ﴾ أي: اضطر إلى أكل ميتة أي أحوج وألجئ إليه^(٥٣)، وهذا كله يدل صراحة على كرامة الإنسان^(٥٤).

شرح الأحاديث:

علق الشيخ العثماني على حديث عرفجة^(٥٥)، فقال: «إن هذا الحديث يدل صراحة على أن استخدام الأشياء المحرمة قد يصير جائزا عند الحاجة الشديدة»^(٥٦).

د- استشارة أهل الاختصاص:

فالشيخ العثماني كان يستشير أهل الاختصاص عندما ترده استفتاءات عن الأشياء الطبية أو الآلات الجديدة وغيرها من الأمور الجديدة، فمثلا: لما

(٥٢) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج ٥، ص ٩٧.

(٥٣) البغوي، معالم التنزيل، ج ١، ص ١٨٣.

(٥٤) محمد شفيح العثماني، تنشيط الأذهان في الترقيع بأعضاء (باللغة الأردنية)، (كراتشي: دار الإشاعة، د. ط، ٢٠٠٧)، ص ١٤.

(٥٥) تقدم تخريجه.

(٥٦) محمد شفيح العثماني، تنشيط الأذهان في الترقيع بأعضاء، ص ٢٠.

سأله المستفتي عن الصلاة في مكبر الصوت فأرسل الشيخ أولاً رسالة إلى علماء الطبيعة (Scientists) وسألهم عن حقيقة هذه الآلة وماهيتها قبل الإجابة عنها، فلما أجابوا عن رسالته واطمأن الشيخ، أجاب عن سؤال المستفتي، فمال إلى أن استخدامه صحيح ولا يبطل الصلاة، ولكن الأفضل أن يجتنب عنه إلا عند الحاجة^(٥٧).

هـ- تصدير الإجابات بقواعد فقهية:

ويتضح هذا من خلال الكلام عن مسألة نقل الأعضاء فذكر الشيخ بعض الضوابط ليسهل فهم هذه القضية، فذكر خمسة ضوابط، وهي:

- ١- إن الأشياء المحرمة تؤدي إلى الضرر والفساد، والله تبارك وتعالى قد حرمها لفائدة الإنسان وليس هناك غرض آخر، فبعض المحرمات يضعف ظاهر الإنسان فيسقمه، وأذكر على سبيل المثال «أكل الميت»، يعرف كل ذي عقل أن أكله يهلكه أو يدمر صحته، وقد اعترف الأطباء أيضاً بذلك، وبعض المحرمات لا تضعف ظاهره؛ بل تؤثر على باطنه، وخلقه.
- ٢- أن الله تبارك وتعالى كرم الإنسان وأعطاه درجة خاصة وممتازة في الكون، وسماه بأشرف المخلوقات، فقال الله تبارك وتعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ

(٥٧) انظر: محمد شفيع العثماني، آلات جديدة كـ في شرعي أحكام (باللغة الأردنية)، (كراتشي: إدارة المعارف، د. ط، ١٤٢٨هـ)، ص ٦٤.

فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴿١﴾ [التين: ٤] ، وقال في موضع آخر: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي عَادَ﴾ [الإسراء: ٧٠] ، فأبيح للإنسان استخدام الأشياء كلها من هذا الكون، وأبيح له استخدام المحرمات في بعض الأحيان كما أشار إليه من قبل، ولم يسمح له بأن يبيع أعضاء الإنسان ويشتريها تكريماً له.

٣- أن الله تبارك وتعالى يسر على الإنسان طريقة المعالجة، حتى أباح له بعض المحرمات في حالات اضطرارية، وهي أن لا يوجد لبقاء النفس شيء جائز، وأن يعرف قطعياً بأن استخدام المحرم يشفيه بإذن الله.

٤- لا بد أن يفرق بين الحاجة والضرورة والمنفعة والزينة والفضول؛ لأن كثيراً من الناس يضع الحاجة محل الضرورة ولا يفرق بينهما، فحينئذ تأتي المشاكل.

٥- أن استخدام الأشياء المحرمة في حالة غير اضطرارية أي عند الحاجة مسألة تختلف فيها الفقهاء، فذهب أحمد رحمه الله إلى عدم الجواز^(٥٨)، واحتج بالحديث، وهو أن الصحابي الجليل عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه قال في السكر: «إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم»^(٥٩)، وقال جمهور الفقهاء

(٥٨) عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي، الشرح الكبير على متن المقنع، ج ٢، ص ٦١٥-٦١٦.

(٥٩) ذكره البخاري معلقاً في الصحيح، كتاب الأشربة، باب شراب الحلوى والعسل ج ٥، ص ٢١٢٩؛ وأخرجه موصولاً عبد الرزاق بن همام الصنعاني، في المصنف، تحقيق: الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط ٢، ١٤٠٣هـ)، ج ٩، ص ٢٥٠، رقم ١٧٠٩٧؛ وأبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شعبة الكوفي في المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال يوسف الحوت، (الرياض: مكتبة الرشد، ط ١، ١٤٠٩هـ)، ج ٥، ص ٣٨، رقم ٢٣٤٩٢؛ وقال أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني في التلخيص

بالجواز^(٦٠)، واستدلوا بما رواه عبد الرحمن بن طرفة «أن جده عرفجة بن أسعد قطع أنفه يوم الكلاب، فاتخذ أنفا من ورق فأتتن عليه، فأمره النبي ﷺ فاتخذ أنفا من ذهب»^(٦١)، واحتجوا بقصة عرينة المشهورة^(٦٢).

وقال الشيخ العثماني: «بعد إمعان النظر في هذه الأصول الخمسة نصل إلى أن في إباحة زرع الأعضاء فسادا أكثر من النفع؛ لأنها تنافي التكريم الإنساني أولا، وثانياً أن الإنسان لا ملك له على نفسه وأعضائه بل هي ملك الله تبارك وتعالى، فكيف يجوز له التصرف في ملك الغير؟ ولذلك جاء الوعيد لمن قتل نفسه لأنه تصرف في ملك الغير، والثالث أنها تؤدي إلى مشكلة كبيرة

الخبر في أحاديث الراعي الكبير، تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني المدني، (المدينة المنورة: نشره نفسه، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م)، ج ٤، ص ٧٥: "وذكره البخاري تعليقا عن ابن مسعود، وقد أوردته في تعليق التعليق من طرق إلى صحاحه". وذكر منها طريق ابن أبي شيبة السابق وغيرها. انظر: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، تعليق التعليق على صحيح البخاري، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، (بيروت: المكتب الإسلامي. عمان - الأردن: دار عمار، ط ١، ١٤٠٥)، ج ٥، ص ٢٩-٣١.

(٦٠) أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي، الروضة الندية شرح الدرر البهية، (بيروت: دارالمعرفة، د. ط، د. ت)، ج ٢، ٢٦٢، وابن قدامة، الشرح الكبير على متن المقنع، ج ٢، ص ٦١٥-٦١٦.

(٦١) أخرجه أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني في السنن، (بيروت: دار الكتاب العربي، د. ط، د. ت)، كتاب الخاتم، باب ما جاء في ربط الأسنان بالذهب، ج ٤، ص ١٤٨، رقم ٤٢٣٤.

(٦٢) وهي عن أنس قال: "قدم أناس من عكل أو عرينة فاجتروا المدينة، فأمرهم النبي ﷺ بلقاح، وأن يشربوا من أبوالها وألبانها، فانطلقوا فلما صحوا قتلوا راعي النبي ﷺ واستاقوا النعم، فحاء الخير في أول النهار، فبعث في آثارهم، فلما ارتفع النهار جيء بهم، فأمر فقطع أيديهم، وأرجلهم، وسمرت أعينهم وألقوا في الحرة يستسقون فلا يسقون، أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الوضوء، باب أبوال الإبل والدواب والغنم ومرابضها، ج ١، ص ٩٢، رقم ٢٣١.

وهي أن الفقراء والمساكين يبيعونها لحاجاتهم، وهذا ما نشاهده الآن، فأصبحوا يبيعونها قضاءً لحاجاتهم، وكل هذه الأمور لا يخفى على أحد، فاجتنابا عن هذا الفساد، وعملا بتعاليم الدين لا بد أن يجتنب عنها اجتنابا كلياً^(٦٣).
هذه الضوابط مع أنه ذكرها لهذه المسألة فقط؛ ولكنها تنطبق على جميع المسائل التي يضطر المكلف فيها أن يعتبر الأشياء المحرمة مباحة.

و-الإستدلال بالأدلة العقلية:

وهذا اتضح من خلال كلام الشيخ عن مسألة تحديد النسل، فذكر أن في منع الحمل إضراراً بالمرأة؛ لأن المرأة خلقت لكي تكون ذريعة إلى بقاء النوع الإنساني، فالمنع يؤثر على النظام العصبي لها، وبعض المرات يسبب سلب صلاحية التوليد منها كما ثبت عند المحققين^(٦٤).
وهذه هي أهم الميزات التي يتسم بها منهج الشيخ العثماني في تعامله مع المستجدات، وحاولت حسب ما استطعت أن ألقى الضوء عليها كي تتضح لنا مميزاته.

(٦٣) انظر: محمد شفيح العثماني، تنشيط الأذهان في الترقيع بأعضاء (باللغة الأردنية)، (كراتشي: دار الإضاءة، د.ط، ٢٠٠٧)، ص ١٤-٣٦.

(٦٤) انظر: محمد شفيح العثماني، جواهر الفقه (باللغة الأردنية)، ج ٧، ص ٩٨.

الخاتمة

وأورد فيما يأتي أهم ما يتضمنه هذا البحث من النتائج:

١- وصل الباحث إلى أن المتقدمين لم يعرفوا تعريفاً للنازلة صراحةً، وإنما أعطوا تصوراً بسيطاً من النوازل، وأما المتأخرون فهم الذين عرفوا بعبارات متعددة، ووجه ذلك:

أولاً: أن مصطلح النوازل لم ينتشر إلا في القرون المتأخرة وليس عند جميع الفقهاء بل عند بعضهم.

ثانياً: أن معنى النوازل واضح وشائع لديهم، ووضوح المعنى قد يغني أحياناً عن بيان حقيقتها.

٢- وصل الباحث بعد تتبع التعريفات المختلفة للنوازل إلى أن التعريف المختار لها: «الوقائع الجديدة وقعت فعلاً أو يتوقع وقوعها ولم يسبق فيها نص مباشر أو اجتهاد». وذلك لأنه جامع للنوازل كلها وقعت فعلاً أو ما وقعت؛ ولكن يتوقع حدوثها في المستقبل، وهو الذي يتبادر إلى الذهن عند إطلاق هذا المصطلح.

٣- وصل الباحث إلى أن التعريف المختار لفقه النوازل هو: «معرفة الأحكام الشرعية العملية للقضايا المستجدة المعاصرة والمكتسبة من أدلتها

التفصيلية».

- ٤- ما يمتاز به منهج الشيخ العثماني في المسائل المنصوص عليها:
 - أ- النظرة الشمولية: حيث إنه يجمع جميع الآيات والأحاديث الواردة في الموضوع، ويعرضها على المستفتي بصورة عامة. فيبدو الشيخ في ذلك كأنه يضع أمام القارئ أن يختار فتواه نفسه بأدلته الكاملة.
 - ب- تفسير تلك الآيات وتحديد مرادها مستعينا بالمدونات التفسيرية، وشروح الأحاديث.
 - ج- التركيز على بيان آراء الأحناف حول هذه القضية مع ذكر آراء الفقهاء الآخرين.
 - د- كثرة الاعتماد على الكتب ذات مرجعية في الفقه الحنفي في المسائل المستفتى عنها.
 - هـ- رد الشبهات الواردة في بعض المسائل.
- ٥- ما يمتاز به منهج الشيخ العثماني في المسائل المستجدة:
 - أ- النظرة الشمولية: فيجمع جميع الآيات والأحاديث المتعلقة بالموضوع.
 - ب- تفسير تلك الآيات وتحديد مرادها مستعينا بالمدونات التفسيرية، وشرح الأحاديث.
 - ج- استشارة أهل الاختصاص في كل فن.
 - د- المشاورة مع علماء الشريعة.
 - هـ- تصدير الإجابات بقواعد فقهية.
 - و- الاستدلال بالأدلة العقلية أحيانا.

قائمة المصادر والمراجع

- الشيرازي، مجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب. (د.ت). القاموس المحيط. د.ط. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري. (د.ت). لسان العرب، ط ١. بيروت: دار صادر.
- التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن برهان، (د.ت). شرح التلويح على التوضيح لمثن التلقيح في أصول الفقه، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، ط ١. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن قدامة المقدسي. (د. ت). المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني. د. ط. بيروت: دار الكتاب العربي.
- الزحيلي، وهبة الزحيلي. (١٤٠٥هـ). الفقه الإسلامي وأدلته. ط ٢. دمشق: دار الفكر.
- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد. (د.ت). العين. تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي. د.ط. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد. (١٩٧٩م). معجم مقاييس اللغة. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط ١. دمشق: دار الفكر.

الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس. (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م). الأم. د.ط. بيروت: دار الفكر.

الشيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف. (د.ت). المذهب في فقه الإمام الشافعي. د.ط. بيروت: دار الفكر.

ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز بن أحمد بن عبد الرحيم. (د.ت). مجموعة رسائل ابن عابدين. د.ط. بيروت: عالم الكتب.

العيني، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد. (د.ت). عمدة القاري في شرح البخاري. د.ط. بيروت: دار إحياء التراث.

مجمع الفقه الإسلامي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي. (مكة المكرمة: مجمع الفقه الإسلامي، د.ط، د.ت)، العدد الخامس، الدورة الخامسة، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.

القحطاني، مسفر بن علي بن محمد. (١٤٢٤هـ). منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة. ط ١. بيروت: دار ابن حزم.

أبو زيد، بكر بن عبد الله. (١٤٢٧هـ). فقه النوازل قضايا فقهية معاصرة. ط ١. بيروت: مؤسسة الرسالة ناشرون.

إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر ومحمد النجار. (د.ت). المعجم الوسيط. تحقيق: مجمع اللغة العربية. د.ط. مصر: دار الدعوة.

- الأشقر، أسامة عمر سليمان. (د.ت). مستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق. د.ط. الأردن: دار النفائس والتوزيع.
- الزبيدي، أبو الفيض محمد مرتضى بن محمد. (د.ت). تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق: مجموعة من المحققين. د.ط. الكويت: دار الهداية للنشر والتوزيع.
- العثماني، محمد تقي، تذكرة مفتي أعظم (باللغة الأردنية). كراتشي: مجلة البلاغ، العدد الخاص، دار العلوم، سنة ١٣٩٩هـ.
- حكيم، لقمان. (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م). محمد تقي العثماني القاضي الفقيه والداعية الرحالة. ط ١. دمشق: دار القلم.
- العثماني، محمد تقي، تذكرة مفتي أعظم (باللغة الأردنية). كراتشي: مجلة البلاغ، العدد الخاص، دار العلوم، سنة ١٣٩٩هـ.
- البخاري، محمد أكبر شاه. (د.ت). مفتي أعظم باكستان أكابر ومعاصرين كي نظر مين (باللغة الأردنية). د.ط. لاهور: إدارة إسلاميات.
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي. (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م). الجامع المسند الصحيح. تحقيق د. مصطفى ديب البغا. ط ٣. بيروت: دار ابن كثير واليماة.
- النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري. (د.ت). الجامع

المسند الصحيح. تحقيق محمد

العثماني، محمد شفيع. (٢٠٠٧م). مسألة الربا (باللغة الأردنية). د. ط.
كراتشي: إدارة المعارف.

ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد الرازي. (د. ت). تفسير
القرآن العظيم. تحقيق: أسعد محمد الخطيب. د. ط. صيدا: المكتبة العصرية.
العثماني، محمد شفيع. (٢٠٠٧م). تنشيط الأذهان في الترقية
بأعضاء (باللغة الأردنية). د. ط. كراتشي: دار الإضاءة.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد. (١٩٩٩م). إرشاد الفحول إلى تحقيق
الحق من علم الأصول. تحقيق أحمد عزو عناية. ط ١. دمشق: دار الكتاب العربي.
الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة
الطحاوي، (د. ط.). في مشكل الآثار. تحقيق: شعيب الأرناؤوط، بيروت:
مؤسسة الرسالة.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي.
(١٤٢٠هـ). تفسير القرآن العظيم. تحقيق: سامي بن محمد سلامة. ط ٢.
الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع.

الجزائري، محمد بن حسين. (١٤٢٩هـ/٢٠٠٩م). فقه النوازل دراسة
تأصيلية تطبيقية. ط ٣. المملكة العربية السعودية: دار ابن الجوزي للنشر

والتوزيع.

الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد. (١٤١٥ هـ). المعجم الأوسط. تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني. د. ط. القاهرة: دار الحرمين.

ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد الكوفي. (١٤٠٩ هـ). المصنف في الأحاديث والآثار. تحقيق: كمال يوسف الحوت. ط ١. الرياض: مكتبة الرشد.

العثماني، محمد شفيع. (٢٠١٠ م). جواهر الفقه (باللغة الأردنية). د. ط. كراتشي: مكتبة دار العلوم.

نظرة منكم

البيعة في الإسلام دراسة تحليلية نقدية

(الحلقة الأولى)

إعداد

الأستاذ محمد نوحاد النوري القاسمي
أستاذ بالجامعة الإسلامية / دار العلوم وقف ديوبند

ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد بن عبد الله الأمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

فإن البيعة من المواضيع الإسلامية التي التبس أمرها على كثير من المسلمين؛ حتى العلماء والباحثين منهم التباساً دعاهم إلى التورط في طرفي نقيض من الإفراط والتفريط؛ فأنكر البعض أقسام البيعة سوى بيعة الخلفاء، وعدوها - أقسامها - من المنكرات المستحدثة؛ وعلى العكس من ذلك فقد زاد غلاة الصوفية من قدرها زيادة مفرطة، فجعلوها شرطاً لامناص منه لمن يريد الدخول في الطريقة، وبلغ بيعتهم الأمر إلى أن أجازوا بيعة النساء بالمصافحة، عياداً بالله من ذلك.

والحقيقة أن البيعة من أساليب التعليم والتربية والتلقين، امتازت من بين الأساليب بثبوتها عن النبي - ﷺ -، وهي لا تختص ببيعة الخلفاء (بيعة الطاعة لولي الأمر)؛ بل البيعة لها صور وألوان، مارس كلامها النبي - ﷺ - حسب ما دعت الحاجة.

ثم كونها تمثل نوعاً من أساليب التربية يقتضي أن لا تنحصر ممارستها في الزوايا والتكايا؛ بل هي حاجة كل أب ومعلم وداعية، بإمكانهم استغلالها

في الأمور التربوية.

ولما حظيت البيعة بأصالة شرعية، أصبح من المؤكد وضعها في نصابها الصحيح وإجرائها بكل صفاء ونزاهة، لاثبت بها أكثر من اللازم، ولا تحاط بها بركات من الفضائل المكذوبة والبدع المخالفة للدين.

إن هذا البحث - الذي سوف تتشرف المجلة بنشره تبعاً بإذن الله - يضع البيعة على محك النقد، يقر لها ما ثبت لها من حق وفضيلة، وينكر ما زيد فيها من بدعة ورذيلة.

وَأَدْعُو اللَّهَ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - التَّوْفِيقَ وَالسَّدَادَ.

المبحث الأول : البيعة ومعانيها

البيعة لغةً:

البيعة في اللغة : كلمة ذات دلالات مشتركة، فتطلق على صفقة البيع والشراء، وعلى العقد والمعاهدة، وعلى غيرها من المعاني.

قال في المعجم الوسيط: «باعه الشيء وباعه منه وله يبيعا ومبيعا، أعطاه إياه بثمان، ويقال: باع عليه القاضي ضيعته: باعها على غير رضاه، وباع على بيع أخيه: تدخل بين المتبايعين لإفساد العقد ليشتري هو أو يبيع واشتراه فهو بائع وبايعه مبايعة وبياعا، عقد معه البيع، وفلانا على كذا: عاهد وعاقده عليه تبايعا، عقدا يبيعا أو بيعه، البيعة: التولية وعقده»^(١).

قال أبو عبيد في تاج العروس: البيع من حُرُوف الأضداد في كلام العرب يقال: باع فلان إذا اشترى وباع من غيره وأنشد قول طرفة: «ويأتيك بالأخبار من لم تبع له بتاتا ولم تضرب له وقت موعد» أي من لم تشتتر له، قلت: ومنه قول الفرزدق أيضا.

«إن الشباب لرابح من باعه - والشيب ليس لبائعيه تجار» أي من اشتراه.

(١) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، (الهند: مطبعة زكريا، ديوبند، د. ط، د. ت)، ص ٧٩.

وقال غيره:

«إذا الثريا طلعت عشاء فبع لراعي غنم كساء» أي اشتر له.
وفي الحديث: لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ولا يبيع على بيع أخيه
أي لا يشتري، ومن البيعة قولهم: تبايعوا على الأمر، كقولك: أصفقوا عليه،
والمبايعة والتبايع عبارة عن المعاهدة والمُعاهدة كأن كل واحد منهما باع ما
عنده من صاحبه وأعطاه خالصة نفسه وطاعته ودخيلة أمره، وقد تكرر
ذِكْرُها في الحديث»^(٢).

فالببيعة في اللغة تطلق على معان عدة، أقربها إلى المعنى الاصطلاحي هو
العقد والتعاهد.

البيعة اصطلاحاً:

يدور المعنى الاصطلاحي للبيعة على أساس المعنى اللغوي، يقول ابنُ
خَلْدُون (٥٧٣٢هـ - ٥٨٠٨هـ) في مُقَدِّمَتِهِ: اعلم أن البيعة هي العهد على الطاعة،
كأن المبايع يعاهد أميره على أنه يسلم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين، لا
ينازغه في شيء من ذلك، ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط
والمكره. وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيداً

(٢) الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، تاج العروس من
جواهر القاموس، (القاهرة: دار الهداية، د. ط، د. ت)، ج ٢٠، ص ٣٦ مادة: با، يا، عين.

للعهد، فأشبهه ذلك فعل البائع والمشتري، فسمي بيعة، مصدر باع، وصارت البيعة مصافحة بالأيدي. هذا مدلولها في عرف اللغة ومعهود الشرع، وهو المراد في الحديث في بيعة النبي - ﷺ - ليلة العقبة وعند الشجرة، وحيثما ورد هذا اللفظ، ومنه بيعة الخلفاء، ومنه أيمان البيعة، كان الخلفاء يستحلفون على العهد ويستوعبون الأيمان كلها لذلك، فسمي هذا الاستيعاب أيمان البيعة^(٣) والحاصل أن البيعة كلمة تعني - في المصطلح العلمي - قطع العهد على النفس بالإيمان بجميع أحكام الله - عز وجل - من قرارة القلب، وتطبيقها في واقع عملي.

(٣) ابن خلدون، عبد الرحمن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، د. ط، د.

ت)، ج ١، ص ٢٧٩.

المبحث الثاني: أدلة مشروعية البيعة، وأحكامها التكليفية.

أدلة مشروعية البيعة:

البيعة ثبتت مشروعيتها بنصوص واضحة من الكتاب والسنة، ومعلوم أني أتحدث هنا عن البيعة مطلقاً لا عن القسم الخاص لها:

أ- دليل مشروعيتها من الكتاب:

١- قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١]. تعبير قرآني بليغ، يُعطي ما للبيعة في الإسلام من أهمية كبيرة؛ حيث جعل البيعة المعقودة مع النبي - ﷺ - البيعة مع الله - جل شأنه - وهذا قمة في إظهار شرف البيعة، والتنويه بشأنها، يقول القرطبي: يده في الثواب فوق أيديهم في الوفاء، ويده في المنة عليهم بالهداية فوق أيديهم في الطاعة^(٤)

١- والمراد بالمبايعة في الآية السابقة بيعة الرضوان بالحديبية، وقد أنزل الله - تعالى - فيمن بايعه فيها قوله جل شأنه: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ

(٤) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (الرياض: دار عالم الكتب، د. ط، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م)، ج ١٦، ص ٢٦٧.

إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾ [الفتح: ١٨].

٢- قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعُنَكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَدَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعَصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعُهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الممتحنة: ١٨]. هذه الآية سميت ببيعة النساء لدى أهل التفسير، وقد أمر النبي - ﷺ - بعقدها مع النساء.

ب- دليل مشروعيتها من السنة:

١- روي عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه، وكان شهد بدرًا، وهو أحد النقباء ليلة العقبة، أن رسول الله - ﷺ - قال وحوله عصابة من أصحابه: بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئًا، ولا تسرقوا، ولا تزنا، ولا تقتلوا أولادكم، ولا تأتوا ببهتانٍ تفترونه بين أيديكم وأرجلكم، ولا تعصوا في معروف، فمن وفى منكم فأجره على الله، ومن أصاب من ذلك شيئًا فعوقب في الدنيا فهو كفارة له، ومن أصاب من ذلك شيئًا ثم ستره الله، فهو إلى الله، إن شاء عفا عنه وإن شاء عاقبه، فبايعناه على ذلك. (٥)

٢- عن عائشة رضي الله عنها قالت: كانت المؤمنات إذا هاجرن إلى

(٥) أخرجه البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري أبو عبد الله، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، باب بَيْعَةِ النِّسَاءِ، (دار طوق النجاة: د. ط، ١٤٢٢ هـ)، ج ٩، ص ٧٩، رقم ٧٢١٣.

رسول الله ﷺ يمتحن بقول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعُكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ﴾ إلى آخر الآية قالت عائشة: فمن أقر بهذا من المؤمنات فقد أقر بالمحنة^(٦) كان رسول الله - ﷺ - إذا أقرن بذلك من قولهن، قال لهن: انطلقن فقد بايعتكن ولا والله ما مست يد رسول الله - ﷺ - يد امرأة قط، غير أنه بايعهن بالكلام. قالت عائشة: والله ما أخذ رسول الله - ﷺ - على النساء قط إلا بما أمره الله - عز وجل - ، وما مست كف رسول الله - ﷺ - كف امرأة قط، وكان يقول لهن إذا أخذ عليهن قد بايعتكن كلاماً^(٧) (أي دون مصافحة).

٣- وفي حديث جابر- وهو يقص ليلة العقبة-: «فقلنا يا رسول الله! علام نبايعك؟ قال: تبايعوني على السمع والطاعة في النشاط والكسل، وعلى النفقة في العسر واليسر، وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعلى أن تقولوا في الله لا تأخذكم فيه لومه لائم، وعلى أن تنصروني إذا قدمت يثرب، فتمنعوني مما تمنعون منه أنفسكم وأزواجكم وأبنائكم، ولكم الجنة»^(٨) بيعة عظيمة جمعت أصول الدين وأهم الشرائع؛ فطاعة النبي - ﷺ - هو الدين كله.

(٦) قال النووي: أي فقد بايع البيعة الشرعية، شرح النووي على صحيح مسلم، باب كيفية بيعة النساء، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط ٢، ١٣٩٢ هـ)، ج ١٣، ص ١٠.

(٧) حديث عائشة: " انطلقن فقد بايعتكن ". أخرجه البخاري في صحيحه، باب إذا أسلمت المشركة أو النصرانية تحت الذمي أو الحربي، ج ٤، ص ٢٣٤، رقم ٣٩٨٣.

(٨) أخرجه الشيباني، الإمام أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني في مسنده، باب مسند جابر، (القاهرة: مؤسسة قرطبة، د. ط، د. ت)، ج ٣، ص ٣٣٩، رقم ١٤٦٩٤.

٤- وعن أم عطية قالت: لما قدم رسول الله ﷺ المدينة جمع نساء الأنصار في بيت، ثم بعث إليهن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قام على الباب، فسلم فرددن عليه السلام، فقال: أنا رسول رسول الله ﷺ إليكن، قلنا: مرحبا برسول الله ورسول رسول الله، قال: تباعن على أن لا تشركن بالله شيئا، ولا تزنين، ولا تقتلن أولادكن، ولا تأتين ببهتان تفتريه بين أيديكن وأرجلكن، ولا تعصينه في معروف، قلنا: نعم! فمددنا أيدينا من داخل البيت ومد يده من خارج البيت، ثم قال: اللهم اشهد وأمرنا بالعيدين أن نخرج العتق والحيض، ونهى عن اتباع الجنائز، ولا جمعة علينا، وسألتها عن قوله ﴿وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ﴾ قالت نهينا عن النياحة: ^(٩). قال الهيثمي: ورجاله ثقات. ^(١٠)

٥- وروى الإمام مسلم في حديث طويل عن عمرو بن العاص قوله: «فلما جعل الله الإسلام في قلبي أتيت النبي ﷺ فقلت: ابسط يمينك فلأبأبعك فبسط يمينه، قال: فقبضت يدي: قال: مالك يا عمرو؟ قال قلت أردت أن أشرط، قال: تشترط بماذا؟ قلت: أن يغفر لي، قال: أما علمت أن الإسلام يهدم ما كان قبله؟ وأن الهجرة تهدم ما كان قبلها؟ وأن الحج يهدم ما كان قبله؟ وما كان أحد أحب إلي من رسول الله ﷺ - ولا أجل في عيني

(٩) المصدر السابق: بحديث أم عطية، ج ٥، ص ٨٥، رقم ٢٠٨١٦.

(١٠) الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.

ط، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م)، ج ١٣، ص ٧٧.

منه» (١١).

٦- عن جرير بن عبد الله البجلي قال: بايعت رسول الله - ﷺ - علي إقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، والنصح لكل مسلم^(١٢).

٧- عن ابن عمر: كنا نبايع رسول الله - ﷺ - على السمع والطاعة، فيقول لنا: فيما استطعتم^(١٣).

٨- عن أم عطية قالت: بايعنا النبي - ﷺ - فقرأ علي أن لا يشركن بالله شيئاً، ونهانا عن النياحة^(١٤).

٩- عن جرير بن عبد الله قال: بايعت النبي - ﷺ - على السمع والطاعة فلقنني: فيما استطعت والنصح لكل مسلم^(١٥). وهكذا تتكاثر النصوص وتجتمع على شرعية البيعة مع الإشارة إلى أساليبها ودواعيها؛ مما يُعطيها كياناً مستقلاً يفوق الشك.

(١١) أخرجه المسلم النيسابوري، في الصحيح المسلم، باب كون الإسلام يهدم ما قبله وكذا الهجرة والحج،

(بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ط، د. ت)، ج ١، ص ١١٢، رقم ١٩٢.

(١٢) أخرجه، البخاري في صحيحه، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم. وقوله تعالى: ﴿إِذَا نَصَحُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾. ج ١، ص ٢١، رقم ٥٧.

(١٣) أخرجه الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، الجامع الصحيح سنن الترمذي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ط. د. ت)، ج ٤، ص ١٥٠، رقم ١٥٩٣. قال الشيخ الألباني: صحيح).

(١٤) أخرجه البخاري، في الصحيح، باب "إذا جاءك المؤمنات يبائعنك"، ج ٦، ص ١٥٠، رقم ٤٨٩٢.

(١٥) المصدر السابق: باب كيف يبائع الإمام الناس ج ٩، ص ٧٧، رقم ٤٧٢٠.

ج-الجوانب العملية المأخوذة من أحاديث البيعة:

النصوص المسرودة أعلاه تفيد دراستها والنظر فيها أموراً كالآتي:

- ١- ثبوت مبايعة الصحابة والصحابيات النبي الكريم ﷺ .
- ٢- كان النبي - ﷺ - يعقد البيعة معهم على الشرائع المختلفة، وفي مناسباتٍ عدة، ولم تكن البيعة مقصورةً على حكمٍ واحدٍ دائماً.
- ٣- كانوا يسمون ألفاظ البيعة- التي كان رسول الله - ﷺ - يمارسها خلال المبايعة - بالتلقين.

- ٤- ولفظ «كنا نبايع» من حديث ابن عمر^(١٦) دل الدلالة الواضحة على أن البيعة كانت في العهد النبوي مألوفةً معروفةً، وساريةً بشكلٍ متواصل.
- ٥- وفي الروايات ما أبان أن النبي - ﷺ - كان يبايع تارةً صحابياً، وأخرى طائفةً من الصحابة.

أحكام البيعة التكليفية:

أحكام البيعة تختلف باختلاف أقسامها وباختلاف المبايعين، فإن كان المبايع هو رسول الله - ﷺ - فإن ما جرت عليه البيعة هو من صميم الشريعة واجباً إتيائه، وإن كان المبايع غير الرسول - ﷺ - فهو يأتي في إطار قوله- عليه السلام: «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ إِلَّا شَرْطًا حَرَّمَ حَلَالًا أَوْ أَحَلَّ

(١٦) وفي رواية: كنا إذا بايعنا.

حَرَامًا»^(١٧).

فإن البيعة- كجميع الممارسات الإنسانية- لا بد أن تخضع لسلطان الدين، فالصحيح المطلوب من البيعة ما يوافق الشريعة، أما ما يخالف الشريعة فمردود قطعاً.

أجل! إن البيعة إذا أبرمت وفق الشريعة الإسلامية، فماذا حكمها؟ أهى واجبة العمل أم مندوبته أو ماذا؟ سؤال هام، ولكن الجواب المؤكد الذي يعطيه الفقه الإسلامي هو أن الشيء لا يكسب شرعيته بمحض ممارسة البيعة؛ وإنما يكسبها عن الشريعة الإسلامية، فإن كان الشيء الذي جرت عليه البيعة مما فرضه الإسلام يبقى على فرضيته، وإن كان واجباً يبقى واجباً، وإن كان مندوباً يبقى على صفته، نعم! إذا كان مباحاً فيُطلب إتيانه، وذلك لكونه يدخل ضمن قوله- جل وعلا-: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَآفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١].

قال البيضاوي في تفسير العقود: ولعل المراد بالعقود ما يعم العقود التي عقدها الله سبحانه وتعالى على عباده، وألزمها إياهم من التكليف، وما يعقدون بينهم من عقود الأمانات والمعاملات ونحوها، مما يجب الوفاء به، أو يحسن إن حملنا الأمر على المشترك بين الوجوب والندب»^(١٨).

(١٧) أخرجه البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي في السنن الصغرى، باب الوكالة، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، د. ط، د. ت)، ج ١، ص ٢٧٩، رقم ٢٢٠٣. (قال الألباني: صحيح).

(١٨) ناصر الدين أبو الخير عبدالله بن عمر بن محمد البيضاوي، في تفسيره "أنوار التزيل وأسرار التأويل"، (بيروت: دار الفكر، د. ط، د. ت)، ج ٢، ص ٢٨٨.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - وهو يتحدث عما يتعاقده الناس: «وبالجملة فجميع ما يقع بين الناس من الشروط والعقود والمخالفات في الأخوة وغيرها ترد الى كتاب الله وسنة رسوله، فكل شرط يوافق الكتاب والسنة، يوفى به، و من اشترط شرطا ليس في كتاب الله فهو باطل، وان كان مائة شرط، كتاب الله أحق وشرطه أوثق، فمتى كان الشرط يخالف شرط الله ورسوله كان باطلا»^(١٩)

وأضاف: «كذا في شروط البيوع، والهبات، والوقوف، والنذور، وعقود البيعة للأئمة، وعقود المشايخ، وعقود المتأخيين، وعقود أهل الأنساب والقبائل، وأمثال ذلك، فإنه يجب علي كل أحد أن يطيع الله ورسوله في كل شيء، ويجتنب معصية الله ورسوله في كل شيء، «ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق». ويجب أن يكون الله ورسوله أحب إليه من كل شيء، ولا يطيع إلا من آمن بالله ورسوله. والله أعلم»^(٢٠).

(١٩) ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، مجموع الفتاوى، (المدينة النبوية؛ المملكة العربية السعودية، د. ط، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م)، ج ٣٥، ص ٩٧.

(٢٠) المصدر السابق: ج ٣٥، ص ٩٨.

المبحث الثالث: أهمية البيعة

أهمية البيعة:

البيعة في الواقع سلوك مرضي وتعامل ببناء، لا يُحدد تأثيره في تكوين الشخصية وبناء الذات، إذا مورست بدافع الإصلاح والإخلاص، صحيح قطعاً أن كل مسلم عاقد مع الله - عقداً موثقاً - بحكم الإيمان والإسلام؛ لكن هذا لا يقلل من قدر البيعة؛ بل يزيد أهميتها وخطورتها؛ حيث يتم بالبيعة تذكير المسلم بعقده مع الله، وتركيز قلبه وتطهير دخليته وتسييره على الصراط المستقيم، فإن الإنسان في خضم الأشتغال والأعباء الدنيوية قد يتناسى عهده مع الله، فهو في حاجة مستمرة إلى حافز إيماني يبعثه على كل خير، ووازع ديني يمسكه عن كل شر، والبيعة فيها من التأثير والنفع - بإذن الله - ما يحقق هذا الغرض، ومن هنا نرى أن النبي - ﷺ - يعير اهتماماً بالغاً بالبيعة؛ حيث بايع أصحابه جماعات ووحداً، رجالاً ونساءً، و تارة على حكم وأخرى على حكم آخر، وتارة جمع في بيعته الشرائع الكثيرة، وكذلك توخى الأساليب العديدة للبيعة، فتارة بايع بالمصافحة، وأخرى بايع بالكلام، وثالثة بايع بواسطة الثوب ورابعة بإلقاء اليد في الماء، ولم يبايع النساء بالمصافحة، إن دل هذا على

شيء فقد دل أولاً وقبل كل شيء على أهمية البيعة ومدى ما تحظى به من عمق التأثير و عظم النفع.

وفي الواقع أن هذا الأسلوب الراقى يشكل مدعاة قوية لتجسيد المتطلبات الواقعية للإيمان، وترسيخها في الأذهان، وترجمتها إلى الأعمال؛ كما أنه أنجح طريق لتسيير المسلم على الدرب الإيماني السليم، عن طريق الاستيثاق الأكيد منه على اتباع السنة النبوية في جميع جوانب الحياة.

إن التذكير بالإيمان ومتطلباته العملية لا يعود نافعاً فحسب؛ وإنما هو ضروري مهم؛ فإن نشاطات الحياة وفعاليتها المتناثرة قد تنأى بالإنسان - بشكلٍ تدريجيٍّ مستمرٍ - عن التفكير في واجباته الأساسية؛ مما يوجب على العلماء والدعاة أن يمارسوا - بتفانٍ وإتقانٍ - عمليات التذكير والنصح والإرشاد، ويجددوا للناس الميثاق الإيماني، ويلقنوهم الدروس النافعة الإيمانية.

ولما لعملية التذكير من شرف وأهمية في الإسلام، فقد أُعْتُبِرَ التذكيرُ كواجبٍ أساسيٍّ من واجبات النبي الخاتم - ﷺ - عند ما تمَّ وصفه بـ «مُذَكِّرٍ» كأهم وأخص وصفٍ له، وذلك في قول الله - تباركت حكمته: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ﴾ [الغاشية: ٢٠]. والتذكير لا يخص نبينا العظيم - ﷺ - فإن جميع الأنبياء - عليهم السلام - بعثوا مذكّرين، وراحوا يدعون الناس إلى الله، ويذكروهم بالخير، ويلقنوهم مقتضيات الإيمان، وكذلك خوطب المسلمون

لا سيما العلماء منهم بقوله - سبحانه - ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَ تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ ٥٥﴾ [الذاريات: ٥٥]. ومرجع هذه النداءات التذكيرية والحركات الدعوية إلى ذلك العهد العريق، الذي تم إبرامه مع الإنسان، ويجهل به الإنسان، وظل الإنسان ظلوماً جهولاً، والقصة كالآتي:

إن الله استخرج من ظهر آدم جميع ذريته، وهم في خلق الذر، فقرهم بمعرفته، وأشهدهم على أنفسهم فدفعوا إلى الاعتراف برها وخالقها، الأمر الذي ضبطه القرآن بإيجازٍ معجزٍ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ٥٦﴾ [الأعراف: ١٧٢]. فكلمة «بلى» تمثل الاعتراف الإنساني بتوحيد الله - جل وعلا - وقدرته وربوبيته -، وكان هذا أول نظم نهجه الله - عز وجل - ليرشد الناس إلى الهداية، وبه تم خلق الاستعداد الفطري لمعرفة الصراط المستقيم، واستمالة القلوب إلى الله: توحيده في ذاته وصفاته وربوبيته وعبادته، وقد حمل هذا الميثاق اسم «عهد أَلَسْتُ» في مصطلح علمي.

فأمنت الإنسانية كلها من خلال ذلك العهد بأن الله هو وحده ربها، والرب هو الذي ينمي الشيء وفق تطورٍ تدريجيٍّ؛ حتى بلغ به إلى ذروة الكمال، وكذلك الله؛ فإنه - تبارك وتعالى - خلق الإنسان في مراحل عديدة، اكتملت

خلالها نشأته وكيانه بصورة تدريجية؛ فهناك مراحل للنمو الذاتي والارتقاء الفكري والروحي والخلقي والإيماني، يستطيع بها الإنسان أن يحقق ما يصبو إليه من غايات منشودة، وينال مناه في الدنيا والآخرة؛ حتى لكأن الله -عز وجل- زرع بذرة الإيمان في روح الإنسان، ووضع له نُظماً تُحسن التعهّد والعناية بها، لتبرز في قادم الوقت دوحةً وارفة الظلال، عذبة الثمار.

إن «عهد ألت» يشكل نواةً أساسيةً للإيمان، وظل التذكير بمقتضيات ومتطلبات هذا الميثاق الرباني هو الهدف الأصيل وراء بعثة الأنبياء والمرسلين، وللغرض ذاته بعث أخيراً سيدنا ونبينا محمد بن عبد الله الأمين -ﷺ- وحقق الغرض بشكلٍ محكمٍ شاملٍ؛ فلم يدخر وسعاً في تذكير الناس بهذا الميثاق ومراميه البعيدة، متوخياً فيه ضروب الأساليب، وألوان الطرق، وصنوف الجهات، ولا في ظرف يومٍ أو يومين؛ وإنما دأب عليه مدى الحياة. من الواقع أن هذا التذكير يتم به إنجاز مهمةٍ نبويةٍ عظيمةٍ، وأخذ الميثاق بهذا التذكير يسمّى «بيعة».

فالبيعة ميثاقٌ جديدٌ بالوفاء بالإيمان ومقتضياته الاعتقادية والعملية، وتجديد الميثاق العتيق، ومدعاةً لنفض الغبار المتراكم على الإيمان، وجادةً قاضيةً على التقصير في العمل والفتور في المهمة، كما هي عامل أقوى في تنشيط وتنمية المواهب العملية لدى الإنسان؛ حتى يتسنى له الوفاء لللائق بالإحياءات

الإيمانية والشرائع الإسلامية، فهي معطيات إيجابية للبيعة، عمل على تحقيقها
(وفعلاً قد تحققت) سيدنا ونبينا محمد - ﷺ - عند ما كان يبايع الصحابة
والصحابيات - رضي الله عنهم - ويرغبهم فيها.

المبحث الرابع: العناية النبوية بالبيعة

وقد أدرك الصحابة- رضي الله عنهم- مدى العناية النبوية بالبيعة، فألفوا أهم كانوا يحضرون النبي - ﷺ - راغبين في مبايعته، مما ذكره القرآن الكريم في الآية: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنُ يُبَايِعُكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكَنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقَنَّ وَلَا يَزْنِيَنَّ وَلَا يَقْتُلَنَّ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِيَنَّ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعَصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعُهُنَّ وَاسْتَعْفِرَ لَهُنَّ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المتحنة: ١٢]. وهذا السياق القرآني يثبت - بدوره - المؤمن على الانخراط في سلك البيعة، ويدعوه إلى الحضور إلى الجناح النبوي من أجل البيعة، فكان القرآن الكريم حريصاً على تشكيل نفسية راغبة في البيعة، وتكوين ذوق ديني مندفع نحو الاسترشاد ممن هو فوقه؛ على أنه من الواقع الأرضي الثابت أن النبي - ﷺ - كان بدوره يلفت أنظارهم إلى البيعة، فكان يكثر أمامهم من ذكر هذا «الخير الكثير» ويكشف لهم عن حاجتهم إلى البيعة، ويرغبهم فيها.

ذات مرة قال رسول الله - ﷺ - لمن حضر من الصحابة: ألا تبايوني؟^(٢١) تعبير استفهامي بليغ ذو صبغة تشويقية، مثل مدى حرص النبي -

(٢١) أخرجه ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن زيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي،

(بيروت: دار الغرب الإسلامي، د. ط، د. ت)، ج ٣، ص ٢٧٩، رقم ٧٧٨٥.

ﷺ - على تكوين الذوق العام نحو البيعة، كما كان - ﷺ - يعالج بمثل هذه المناسبات بعض الشكوك التي تختلج في قلوب الصحابة فيما يتعلق بالبيعة، ويريحهم بإجابة مقنعة شافية^(٢٢).

وقد حدث في بعض الأحيان أن النبي - ﷺ - صرح الصحابة بالأمر بالبيعة، وقال: بايعوني^(٢٣) فبادر إلى ذلك الصحابة، فلقنهم كلمات البيعة، وتلقوها عنه - ﷺ -.

وشهد الصحابة - رضي الله عنهم - من العناية النبوية بالبيعة ماذكروه بقولهم: دعانا النبي - ﷺ - فبايعنا^(٢٤).

فبمجموع ما أسلفنا من الروايات - وما هي إلا غيض من فيض من أحاديث الباب - تجلّى بشكل كبير الاعتناء النبوي البالغ بالبيعة تحريضاً وتشويقاً وممارسةً وتلقيناً.

سرّ العناية النبوية بالبيعة

وهذه العناية النبوية بالبيعة تحمل في ثناياها حكمةً دعويةً كبيرةً؛ فقد كان من فرائضه - ﷺ - الجذرية إصلاح النفوس والمجتمع، وقد وقف حياته

(٢٢) المصدر السابق: رقم ٧٧٨٧.

(٢٣) أخرجه البخاري في الصحيح، باب علامة الإيمان حب الأنصار وغيرها، ج ٦، ص ١٥٠، رقم ١٨.

(٢٤) المصدر السابق.

كلها على تحقيقه وإبرازه إلى عالم الوجود؛ فبلغ الأمة، وعلمها ولقنها وتلا عليها القرآن الكريم، وفسره وبينه، وانتهج أمثل منهج للتعليم والتربية. وفي هذا الصدد كانت البيعة أمضى سلاح له في جهاده الدعوي والتربوي والقتالي، وأقوى معين في تأدية المهام النبوية؛ حيث هي - البيعة - تشكل ذريعة أقوى لتجديد الميثاق الإيماني، وإيداع النفوس المسلمة بذور الطاعة والاستقامة والنبات على الأمر، وربما السبب الأكبر لهذه العناية ذلك التوجيه الرباني، الذي يفرض على الرسول - ﷺ - مباشرة عملية البيعة، متمثلاً في قول الله - جل من قائل: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعُنَّكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِهْتَنٍ يَفْتَرِيْنَهُ بَيْنَ أَيْدِيْهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِيْنَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعُهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ١٢﴾ [المتحنة: ١٢]. والبيعة لها أثر كبير لا يحد في تهذيب النفوس وتنشئتها الإسلامية السليمة، وكان مصدر هذا التأثير البليغ تلك العناية الربانية، والأفضال الإلهية التي تسير مع البيعة حيث سارت، ولا تكاد تفارقها بحال؛ حتى إن وضع اليد على اليد، الذي كان يتعاطاه النبي - ﷺ - لدى مبايعة أصحابه، وصفه القرآن الكريم بأن هذه المبايعة التي تتم بظاهرها مع النبي - ﷺ - تعقد في الواقع مع الله - عز وعلا، والنبي يبايع نائباً عن ربه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ

فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١٠﴾ [الفتح: ١٠]. وحسبك هذه الآية شرفاً للبيعة؛
فتبدى واضحاً للعيان ما للبيعة في الإسلام من شرف المكانة و عظيم المتزلة،
وبالجملة فالعناية النبوية بالبيعة إنما كانت نابعةً من هذه التوجيهات الربانية.

المبحث الخامس: أقسام البيعة

أ-النطاق العملي التطبيقي للبيعة:

الدراسة الموضوعية للقرآن والأحاديث النبوية تنتهي بنا إلى أن النبي - ﷺ - قد بايع أصحابه على مختلف الشرائع الإسلامية الهامة، وفي مناسبات متنوعة، وبطرق متعددة، أما فيما يتصل بالطرق العدة فقد تمت البيعة تارة بوضع اليد على اليد:

ففي صحيح مسلم من حديث عمرو ابن العاص: « فلما جعل الله الإسلام في قلبي أتيت النبي - ﷺ - فقلت: ابسط يمينك فلأبأبعك فبسط يمينه، قال: فقبضت يدي، قال: مالك يا عمرو؟ قال: قلت: أردت أن أشرط قال تشترط بماذا؟ قلت: أن يغفر لي قال: أما علمت أن الإسلام يهدم ما كان قبله؟ وأن الهجرة تهدم ما كان قبلها؟ وأن الحج يهدم ما كان قبله؟ وما كان أحد أحب إلي من رسول الله - ﷺ - ولا أجل في عيني منه» (٢٥).

وتارة بأخذ الثوب الكبير:

(٢٥) أخرجه البخاري في الصحيح، ج ١، ص ١١٢، رقم ١٩٢.

عن الشعبي كان رسول الله يبايع النساء وعلى يده ثوب قطري»^(٢٦).
وثالثةً بإلقاء اليد في الماء:

«عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي كان إذا بايع النساء دعا بقدر من ماء فغمس يده فيه ثم غمس أيديهن فيه»^(٢٧)
ورابعةً بالإقرار اللساني وتلقين الكلمات - دونما مساسٍ مباشرٍ - لا سيما لدى مبايعة النساء و التجمعات الإنسانية الكبيرة، وقد مر حديث عائشة الذي جاء فيه:

«وَاللَّهِ مَا أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - عَلَى النِّسَاءِ قَطًّا إِلَّا بِمَا أَمَرَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَمَا مَسَّتْ كَفَّ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - كَفَّ امْرَأَةٍ قَطًّا، وَكَانَ يَقُولُ لِهِنَّ إِذَا أَخَذَ عَلَيْهِنَّ: قَدْ بَايَعْتَكُنَّ كَلَامًا»^(٢٨)

فالتفكير الجاد والاستعراض الشامل للبيعة بجميع نواحيها وصورها يتمخضان عن خمسة أقسامٍ كالآتي:

١ - البيعة على الإسلام

- (٢٦) أخرجه العيني، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتاي الحنفى بدر الدين العيني، عمدة القاري في شرح صحيح البخاري، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ط، د. ت)، ج ٢٦، ص ١٧٧.
- (٢٧) أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتاي الحنفى بدر الدين العيني، عمدة القاري في شرح صحيح البخاري، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ط، د. ت)، ج ٢٦، ص ١٧٧.
- (٢٨) أخرجه البخاري، في الصحيح، باب إِذَا أَسْلَمَتِ الْمُشْرِكَةُ أَوْ النَّصْرَانِيَّةُ تَحْتَ الذَّمِّ أَوْ الْحَرْبِ، ج ٢، ص ١١٢، رقم ٣٩٨٣.

٢- البيعة على الجهاد

٣- البيعة على الهجرة

٤- البيعة على الطاعة للخلفاء وأولياء الأمور

٥- البيعة على التقوى أو التوبة.

وحرر المحدث الجليل العلامة الحافظ شهاب الدين ابن حجر العسقلاني الشافعي^(٢٩) ما وصلت إليه دراسته بشأن البيعة، وفي ضوء الأحاديث ذات الصلة بالبيعة صحت لديه الأقسام التالية:

«وهي البيعة على السمع والطاعة، وعلى الهجرة، وعلى الجهاد، وعلى الصبر وعلى عدم الفرار ولو وقع الموت، وعلى بيعه النساء، وعلى الإسلام»^(٣٠). وهذه الأقسام ليست بدعاً؛ فقد كانت معلومة لدى الصحابة - رضي الله عنهم - وإليها يشير ذلك الحديث الذي ساقه الرسول - ﷺ - إجابة عن سؤال صحابي عن البيعة، وهو هذا: «عن عاصم عن أبي عثمان قال أخبرني مجاشع بن مسعود السلمى قال جئت بأخي أبي معبد إلى رسول الله - ﷺ - بعد الفتح فقلت: يا رسول الله بايعه على الهجرة، قال: قدمضت الهجرة بأهلها^(٣١)، قلت فبأى شيء تبايعه؟ قال: على الإسلام والجهاد والخير»^(٣٢).

(٢٩) هو شهاب الدين، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي ابن محمود بن أحمد بن حجر الكتاني، العسقلاني، الشافعي، المصري المولد والمنشأ والدار، والوفاء. (٧٧٣هـ - ٨٥٢هـ).

(٣٠) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار المعرفة، د. ط، ١٣٧٩ هـ)، باب كيف يبايع الأمام ج ١٣، ص ١٩٤.

(٣١) الهجرة من مكة، التي كانت قرينة الإيمان وفريضة على كل مسلم في أول الإسلام، والتي ترمي إلى إقامة الدين وإعلاء كلمة الله والعمل بجميع الشرائع الإسلامية لم تعد مشروعة بعد الفتح؛ فإن الوضع بعده قد

ففي هذا من الإشارة إلى الأقسام المذكورة ما يغني عن البيان، يقول الإمام النووي^(٣٣) - وهو يتحدث عن الحديث - «معناه: أن الهجرة الممدوحة الفاضلة التي لأصحابها المزية الظاهرة إنما كانت قبل الفتح؛ ولكن أبايعك على الإسلام والجهاد وسائر أفعال البر، وهو من باب ذكر العام بعد الخاص، فإن الخير أعم من الجهاد، ومعناه: أبايعك على أن تفعل هذه الأمور».^(٣٤) وقال: من أقر على هذا فقد بايع البيعة الشرعية^(٣٥).

ومن الأمثلة الواضحة للبيعة على الخير ما رواه البخاري عن جرير بن عبد الله البجلي قال: بايعت رسول الله - ﷺ - على إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والنصح لكل مسلم^(٣٦).

تغير تماماً، وأصبحت مكة دار إسلام؛ إلا أن الهجرة من الأماكن التي لا يتأتى للمؤمن فيها إقامة الدين مازالت مشروعة؛ بل مفروضة في بعض الأحوال كما سيأتي.

(٣٢) أخرجه، مسلم النيسابوري، في الصحيح مسلم، ج ٣، ص ١٤٨٧، رقم ١٨٦٣.

(٣٣) أبوزكريا يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حزام الخزاعي الحوراني الدمشقي الشافعي (٦٣١هـ - ٦٧١هـ).

(٣٤) يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين، شرح النووي على صحيح مسلم، تحت المبايع بعد الفتح، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط. ٢، ١٣٩٢ هـ)، ج ١٣، ص ٧، رقم ١٨٦٣.

٣٥ المصدر السابق: باب كيفية بيعة النساء ج ١٣، ص ٧، رقم ١٨٦٦.

٣٦ أخرجه الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، محمد بن فتح الحميدي، تحقيق: علي حسين البواب، (بيروت:

دار ابن حزم ط، ٢ - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م)، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم. ج ١، ص ١٩٥، رقم ٥٧.

ب- الأقسام كلها ذات أهمية:

وهذه الأقسام كلها تتمتع - في محالها - بأهمية كبيرة، وتحمل كياناً شرعياً مستقلاً ثابتاً عن النبي - ﷺ - فأرى من المناسب أن أتناول كلاً منها بشرح بسيط فيما يأتي:

ج- البيعة على الإسلام:

وهي أشهر أقسام البيعة وأكثرها وقوعاً، فكان المتعارف في العهد النبوي إجراؤها لدى اعتناق الإسلام، وراح النبي - ﷺ - يعقدها باستمرارٍ منذ مفتتح العهد النبوي، ودامت مدى حياته، وكسبت هذه البيعة المباركة بالعناية النبوية تلك شهرةً مستفيضةً لدى الصحابة؛ بل الصحابييات - هن الآخر - عرفن بفضل هذه البيعة، وحرصن عليها عند دخولهن في دين الله - عز وجل - وجمعن - إلى ذلك - العلم بأن البيعة لا تخص بالإيمان؛ وإنما هي تتصل بالأهداف والأمور الأخرى، فما ظنك بالرجال؟ وهم أشد اتصالاً بالنبي - ﷺ - منهم:

عن أميمة بنت رقيقة قالت: أتيت رسول الله - ﷺ - في نسوة نبايعه على الإسلام، فقلت: يا رسول الله! هلم نبايعك على أن لا نشرك بالله شيئاً، ولا نسرق ولا نزني ولا نأتي بيهتان نفتريه بين أيدينا وأرجلنا، ولا نعصيك في

معروف، قال: فيما استطعتن وأطعتن، فقلنا: الله ورسوله أرحم بنا من أنفسنا،
هلم نبايعك يا رسول الله! فقال رسول الله ﷺ: إني لا أصافح النساء؛ إنما
قولي لمائة امرأة كقولي لامرأة أو مثل قولي لامرأة واحدة^(٣٧).

وقد تضمن هذا الحديث من الفوائد ما يلي:

- ١- أن البيعة على الإسلام ثابتة، وتشرفت بها - إلى جانب الرجال -
النساء، رضي الله عن الكل.
- ٢- كانت الصحابيات يحضرن النبي - ﷺ - للبيعة على الأمور
الأخرى، كحضورهن للبيعة على الإسلام.
- ٣- كن يعلمن أن النبي - ﷺ - إذ يبايع طائفة من الرجال يشرفهن
بالمصافحة، وأن المصافحة جزء من البيعة وحلققتها الأخيرة.
- ٤- صارحن النبي - ﷺ - بأن مصافحة النساء لا تجوز؛ قل
عددهن أم كثر.

(٣٧) "هلم نبايعك يا رسول الله" يبدو أن الصحابيات كن يعتبرن المصافحة جزءاً لازماً للبيعة، فلجأ النبي صلى
الله عليه وسلم إلى قوله: إني لا أصافح النساء، أخرجه سنن ابن ماجه، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد
القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (دار إحياء الكتب العربية: د. ط، د.
ت)، ج ٢، ص ٩٥٩، رقم ٢٨٧٤.

البيعة على الجهاد:

قد تميز هذا النوع من البيعة - هو الآخر - بشهرة وعرفانٍ في العهد النبوي، ومن النماذج الحية النادرة للبيعة على الجهاد هي بيعة الرضوان التي وقعت في أخطر مراحل تاريخ الجهاد، وأخرج موافقه، وقصتها أن النبي - ﷺ - خرج معتمراً من المدينة إلى مكة، يوم الإثنين غرة ذي القعدة، سنة ٦ الهجرية، في ألف وأربع مائة من أصحابه، وأقام بالحديبية^(٣٨) وسط الطريق، وبعث عثمان بن عفان سفيراً إلى مكة؛ ليؤكد لدى قريش موقف النبي - ﷺ - وهدفه من هذا السفر، فاحتبسته قريش، وطال الاحتباس، وشاع بين المسلمين أن عثمان قد قُتلَ مظلوماً على أيدي أهل مكة، وقتل المندوب كان يُعدُّ اختراقاً للقانون الدولي آنذاك، فحزن عليه الرسول - ﷺ - حزناً لا يوصف، وهبَّ تَوَّاً للثأر من دم عثمان الطاهر البريء، ونادى أصحابه ليبياعوه على الموت، فثاروا إليه؛ حتى بايعته الجماعة على ذلك، وكان الموقف - والله - خطيراً بالغ الخطورة؛ ولكن الصحابة - رضي الله عنهم - كانوا أشد صموداً وصبراً وتغلباً على الخطرات والعوائق، مهما جلت واشتدت.

وهذه هي بيعة الرضوان التي أنزل الله - عز و علا - فيها القرآن: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ۝﴾ [الفتح: ١٨].

وقد أخذت هذه البيعة في أخرج مراحل الجهاد الإسلامي؛

(٣٨) وهي تدعى اليوم "الشمسية".

فالوضع كان في تأزمٍ شديدٍ وخطورةٍ بالغةٍ، وتمت البيعة على الموت وعلى عدم الفرار مهما كانت الدواعي، كما هو مبسوط في كتب الأحاديث، وقد يتلخص الأمر في حديث جابر وسلمة بن الأكوع: عن جابر بن عبد الله في قوله تعالى: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾ الخ قال جابر: بايعنا رسول الله - ﷺ - على أن لا نفر ولم نبايعه على الموت^(٣٩).

عن يزيد بن أبي عبيد قال قلت لسلمة بن الأكوع: على أي شيء بايعتم رسول الله - ﷺ - يوم الحديبية قال: على الموت^(٤٠).

وجماعة الصحابة- هذه - الذكية الفتية التي بايعت في أحلك الظروف وأشدّها مأزقاً على مناصرة الإسلام والثبوت المنيع على طاعة أحكام الرسول - ﷺ - وتوجيهاته، كانت جماعةً مغامرةً فدائيةً متوهجةً بالإخلاص والتفاني والإيثار والجراءة والصدق وحسن النية وخلوص الطوية والرجاحة العقلية واللوعة القلبية وما إليها من صفات حميدةٍ تمثلت شاخصةً حيةً في أعمالهم وحركاتهم، الأمر الذي جعلهم يحظون برضوان الله رب العالمين، فقد أعلن الله - عز وجل - رضاه وأجزل ثوابه من فوق العرش، عبر هذه الآية الكريمة.

(٣٩) أخرجه محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف، باب بيعة النبي صلى الله عليه وسلم، (مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط، ٢، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م)، ج٤، ص١٤٩، رقم ١٥٩١. (قال الشيخ الألباني: صحيح).

(٤٠) أخرجه البخاري، في الجامع الصحيح، باب غزوة الحديبية، ج٤، ص١٤٩، رقم ٤١٦٩.

وهذه الآية بخلفيتها الجليلة تؤكد - كما قاله العلامة أبوبكر الجصاص الرازي^(٤١) - أن الصحابة كانوا مؤمنين صادقين، أولياء الله وحزبه، قلوبهم محطة الوعي والبصيرة، وباطنهم بؤرة الإخلاص والتفاني، وعروقهم مجرى الوفاء والكرم وصفاء السريرة ونقاء الدخيلة، فظاهرهم وباطنهم سواء، وفيما يلي نصه:

وقوله تعالى: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾ فيه الدلالة على صحة إيمان الذين بايعوا النبي - ﷺ - ببيعة الرضوان بالحديبية وصدق بصائرهم فهم قوم بأعيانهم، قال ابن عباس: كانوا ألفين وخمس مائة، وقال جابر: ألفا وخمس مائة، فدل على أنهم كانوا مؤمنين على الحقيقة، أولياء الله؛ إذ غير جائز أن يخبر الله برضاه عن قوم بأعيانهم إلا وباطنهم كظواهرهم في صحة البصيرة وصدق الإيمان، وقد أكد ذلك بقوله: فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم» أخبر أنه علم من قلوبهم صحة البصيرة وصدق النية وأن ما أبطنوه مثل ما أظهروه وقوله تعالى: فأنزل السكينة عليهم يعني الصبر بصدق نياتهم، وهذا يدل على أن التوفيق يصحب صدق النية وهو مثل قوله تعالى:

(٤١) الجصاص (٣٠٥ - ٣٧٠ = ٩١٧ - ٩٨٠ م) أحمد بن علي الرازي، أبو بكر الجصاص: فاضل من أهل الري، سكن بغداد ومات فيها، انتهت إليه رئاسة الحنفية في زمانه، وخطب في أن يلي القضاء فامتنع. وألف كتاب (أحكام القرآن) وكتابا في (أصول الفقه - خ) مصور، في معهد المخطوطات بالقاهرة، قال أبو المظفر في تاريخه: وحاله كان يزيد على حال الرهبان من كثرة النقشف، وهو صاحب التصانيف وتلميذ أبي الحسن الكرخي. المرجع: الأعلام، للزركلي، ج ١، ص ١٧١.

﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [النساء: ٣٥].^(٤٢) فكانوا من طائفة بشرية، ظلت راضيةً بقدر الله ومرضاته ورضي الله عنهم، صدورهم بخشية الله عامرة، وبحب الرسول - ﷺ - غامرة، فأبرموا هذه البيعة مغامرين بنفوسهم، ومقامرين بأرواحهم، يداً واحدةً على الأعداء؛ حتى تعلو كلمة الله، وترفرف راية الإسلام في مشارق الأرض ومغاربها، فعادت البيعة مرأة ما انطوت عليه نفوسهم من باهر المزايا وصالح الأعمال.

هذا إلى أن البيعة على الجهاد وعدم الفرار من ميدان الوغى قد مارسها الرسول - ﷺ - في غزواتٍ أخرى كذلك؛ فقد جاءت في صحيح البخاري أرجوزة، ارتجزتها الأنصار في غزوة الخندق: عن حميد قال سمعت أنسا رضي الله عنه يقول : كانت الأنصار يوم الخندق تقول:

نحن الذين بايعوا محمداً على الجهاد ما حيننا أبداً
فأجابهم النبي ﷺ فقال:
اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة فأكرم الأنصار والمهاجرة^(٤٣)

(٤٢) أحمد بن علي الرازي الحصاص أبو بكر، أحكام القرآن. تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ط، ١٤٠٥)، ج ٥، ص ٤٧٣.

(٤٣) أخرجه البخاري، في الجامع الصحيح، باب البيعة في الحرب أن لا يفروا وقال بعضهم على الموت ج ٤، ص ٥٠، رقم ٢٩٦١.

البيعة على الهجرة:

لما صدع محمد رسول الله - ﷺ - في مكة بأمر الدعوة إلى الله - جلّت قدرته - وأخذ يدعو إليه جهاراً، وجعلوا يدخلون في دين الله واحداً بعد واحد، ثارت ثائرة قريش، وتكالت بطونها وقبائلها على المسلمين بأنواع التعذيب والعقاب ليصدوهم عن سبيل الله، ويفتنوهم عن دينهم، فاشتدت عليهم المشاكل، وتوالت عليهم المحن الشديدة، فلم يجد رسول الله ﷺ بداً من أن يأذن لأصحابه بالهجرة ويعقد عزمه على الهجرة من مكة، الهجرة من الوطن والأولاد، وتوديع الأحبة والطرق المألوفة والمجتمع المحبوب من أجل المحافظة على الدين أمر عظيم صعب المزاولة، يتطلب همة عاليةً وروحاً متوهجةً وثابةً.

وفي هذا الجو القاتم المكّي أذن رسول الله ﷺ لأصحابه بالهجرة إلى الحبشة ثم إلى المدينة، وبايعهم عليها، ولم يلبث أن هاجر - بدوره - من مكة إلى المدينة المنورة - على منورها ألف ألف سلام.

تلك المدينة المنورة التي فتحت صدرها الرحيب لتستقبل رسول الله ﷺ أكرم استقبالٍ شهدته العالم، وفرشت في طريقه إليها العيون، وأفسحت له كل سبيل؛ ليتسنى لأهل الإسلام السير الحثيث على المحجة البيضاء القويمية، ولاغرو؛ فإن المدينة الطيبة أودع ثراها الشذي وجوّها النديّ الانجذاب نحو كل سعادة، والمبادرة إلى كل خيرٍ، فأصبحت دار المعاهدة أو الأمن، ولم يلبث

أن كتب الله - جل وعلا - أن تتحول قاعدة انطلاق الدعوة الإسلامية العظيمة؛ لتشع عنها الرسالة الإسلامية وتعم الكون، وتدوي في الأفاق، وأن تبرز على خريطة العالم دار الإسلام وكدولة إسلامية تتفانى في تطبيق الشريعة الإسلامية تطبيقاً دقيقاً - زادها الله شرفاً وكرامةً وعظمةً.

فجرت البيعة على الهجرة في مكة، واستمرت في المدينة، والصحابة لمعرفتهم بما لهذه البيعة من قدر وشرف كانوا يندفعون نحو البيعة على الهجرة، فيبايعون ويدلون عليها إخوانهم وذويهم.

فهذا مجاشع السلمى يجيء بأخيه أبي معبد إلى رسول الله - ﷺ - راغباً في البيعة:

عن عاصم عن أبي عثمان قال أخبرني مجاشع بن مسعود السلمى قال جئت بأخى أبى معبد إلى رسول الله - ﷺ - بعد الفتح فقلت: يا رسول الله! بايعه على الهجرة، قال: قد مضت الهجرة بأهلها، قلت: فبأى شيء تبايعه؟ قال: على الإسلام والجهاد والخير^(٤٤).

قال الإمام النووي: «إن الهجرة المدوحة الفاضلة التي لأصحابها المزية الظاهرة، إنما كانت قبل الفتح»^(٤٥).

(٤٤) أخرجه مسلم النيسابوري، في الصحيح، باب المبايعات بعد فتح مكة على الإسلام والجهاد والخير وبيان معنى (لا هجرة بعد الفتح) ج ٣، ص ١٤٨٧، رقم ١٨٦٣.

(٤٥) أخرجه مسلم النيسابوري، في الصحيح، ج ٣، ص ١٤٨٧، رقم ١٨٦٣.

وإن الهجرة الفاضلة المهمة المطلوبة التي يمتاز بها أهلها امتيازاً ظاهراً انقطعت بفتح مكة، ومضت لأهلها الذين هاجروا قبل فتح مكة^(٤٦). «عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ يوم افتتح مكة: «لا هجرة ولكن جهاد ونية وإذا استنفرتم فانفروا»^(٤٧).

وتؤكد هذه النصوص أن تلك الهجرة العظيمة التاريخية البالغة الأهمية في الإسلام لم تعد باقيةً بعد الفتح إلا أنها لاتعني- بالضرورة- أن طويت معها الجهاد و الهجرة في الدين، وأنه لن يعود أبداً ذلك الوضع الخطير الداعي إلى الجهاد و الهجرة، كلاً؛ فإنه بالطبع قد يحدث كلا الأمرين: الوضع الداعي إلى الجهاد والهجرة ثم تلبيته بمباشرة الهجرة والجهاد في سبيل الله، فقول الرسول - ﷺ: «ولكن جهاد ونية وإذا استنفرتم فانفروا»^(٤٨)، قد سيق للتأكد من إيقاظ الهمة وإرهاف الحس واستمرار العزيمة على الجهاد والهجرة؛ حتى لا يتردد المسلم في الإجابة إلى داعي الجهاد إذا دعاه.

فالجهاد سوف يظل يبقى حتى الساعة بأقسامه التي فسرها الرسول - ﷺ - فقد يتحقق دونما قتالٍ وعنفٍ، نحو فتح مكة، وقد يتمثل في المهادنة

(٤٦) أخرجه مسلم في صحيحه، باب المبايعة بعد فتح مكة على الإسلام والجهاد والخير وبيان معنى (لا هجرة بعد الفتح) ج ٣، ص ١٤٨٧، رقم ١٨٦٣.

(٤٧) أخرجه البخاري، في الصحيح، باب المبايعة بعد فتح مكة على الإسلام، ج ٤، ص ٧٥، رقم ٣٠٧٧.

(٤٨) تقدم تخريجه.

والصلح، كصلح الحديبية، وقد يجري بالقتال، كأمثال غزوة بدر الكبرى، ثم الجهاد ستستمر مزاولته بنوعيه: الأكبر والأصغر، وأشار إلى ذلك الحديث التالي:
عن النبي - ﷺ - أنه رجع من بعض غزواته فقال: رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر^(٤٩).

فمحصول الكلام أن روح الهجرة لا بد أن تدوم، وتمارس فيما كانت الحاجة داعيةً إلى ذلك، فقد ورد في الحديث:

عن معاوية قال: سمعت رسول الله - ﷺ - يقول: «لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة، ولا تنقطع التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها»^(٥٠).

وأصاب النووي فيما قال: الهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام باقية إلى يوم القيامة^(٥١)، وقد أسهب المحدثون في الكلام حول روايتي ابن عباس

(٤٩) "رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر"، منكر سلسلة الأحاديث الضعيفة، في المختصر "رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر" ضعيف. تذكرة الموضوعات وفي الباب ما يؤيده ويعضده: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن سلطان محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري، (بيروت: دار الفكر، ط، ١٤٢٢هـ - ١٤٢٠م)، ج ١، ص ١٩١. ويروى من حديث سعد بن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ليس عدوك الذي إذا قتلك أدخلك الجنة وإذا قتلته كان نورا لك وإنما أعدى عدوك نفسك التي بين جنبيك وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه في وصيته لعمر حين استخلفه إن أول ما أحذر نفسك التي بين جنبيك. جامع العلوم والحكم، ج ١، ص ١٩٦.

(٥٠) أخرجه سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، باب في الهجرة هل انقطعت، (بيروت: المكتبة العصرية، ج ٣، ص ٢٤٧٩).

(٥١) أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، النووي على صحيح مسلم، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ط، د. ت)، ج ٥، ص ١٧، رقم ٢٤١٢.

ومعاوية- رضي الله عنهما- وتوصلوا إلى الجمع والتوفيق بينهما على نحو يلي:

«انقطعت الهجرة من مكة بعد الفتح؛ لأنه صار دار الإسلام بعد أن كان دار الكفر والحرب، وأما قوله الثاني فمعناه لاتنقطع الهجرة عن دار الكفر إلى دار الإسلام إلى يوم القيامة»^(٥٢)، وبذلك جزم فقهاء الأمة حيث قالوا: أما الهجرة من المواضع التي لا يتأتى فيها أمر الدين، ويقدر على الهجرة فالهجرة واجبة اتفاقاً، قال العلامة الماوردي: «والقسم الرابع: أن لا يقدر على الامتناع ويقدر على الهجرة، فواجب عليه أن يهاجر وهو عاص إن أقام، وفي مثله قال رسول الله - ﷺ -، أنا بريء من كل مسلم مع مشرك قيل: ولم يا رسول الله، قال: لا تراءى ناراهما»^(٥٣).

فكل زمانٍ ومكانٍ تعرض الإيمان فيه للضياع، وعاد أمر الحفاظ على الإيمان صعباً، وإقامة الشريعة الإسلامية محظورةً، والوضع الوطني والعالمي لا يحول دون الهجرة، ففي ذلك الوقت لايسع للمسلم إلا أن ينفذ الهجرة إلى دار الإسلام أو دار الأمن، مدفوعاً بعاطفة الحفاظ على الإيمان والشريعة؛ ولكن الأوضاع والظروف إذا كانت بحيث لايجد المسلم مندوحةً من القرار بمكانه، ولايظفر بماؤى يأوي إليه، فيتحتّم عليه أن يبقى على نية الهجرة، إذا وجد إليها

(٥٢) النووي، النووي على صحيح مسلم، ج ٥، ص ١٧، رقم ٢٤١٢.

(٥٣) أخرجه أبوداؤد في سننه، باب النهى عن قتل من اعتصم بالسجود، (بيروت: دار الكتاب العربي، د. ط،

د. ت)، ج ٢، ص ٢٣٨، رقم ٢٦٤٧.

سبيلاً، ويدعو الله - عز و علا - أن يصلح الظروف والملابسات،^(٥٤) وفي مثل هذه الظروف يجب على الأستاذ و المربي أن يتناولوا الدين بشرح وإبانة، ويعلموا الطلبة والعامة المسائل الشرعية ونداءات الوقت، ويبايعاهم على المضى في الدين والجهاد في سبيل إعلاء رأيته، كما علمنا النبي - ﷺ - تعليماً جامعاً.

(٥٤) العلامة أبو الحسن الماوردي، الحاوي الكبير، (بيروت: دار الفكر، د. ط، د. ت)، ج ١٤، ص ٢٢٣.

قائمة المصادر والمراجع

- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني.
(د. ت). مجموع الفتاوى. ط ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م. المدينة النبوية: المملكة العربية السعودية.
- ابن خلدون، عبد الرحمن محمد بن خلدون. (د. ت). مقدمة ابن خلدون. د. ط. بيروت: دار الغرب الإسلامي، لبنان.
- ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن زيد القزويني. (د. ت). سنن ابن ماجه. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. د. ط. بيروت: دار الغرب الإسلامي، لبنان.
- ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي. (د. ت). فتح الباري شرح صحيح البخاري. ط ١٣٧٩هـ. بيروت: دار المعرفة.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني. (د. ت). في سننه. د. ط. بيروت: دار الكتاب العربي.
- أحمد، بن حنبل أبو عبد الله الشيباني. (د. ت). في مسنده. د. ط. القاهرة: مؤسسة قرطبة.
- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة أبو عبد الله. (د. ت). الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه. ط ١٤٢٢هـ. دار طوق النجاة.

- البيضاوي، ناصر الدين أبو الخير عبدالله بن عمر بن محمد، في تفسيره.
(د. ت). أنوار التزويل وأسرار التأويل. د. ط. بيروت: دار الفكر.
- البیهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر. (د. ت). في السنن الصغرى. د. ط. بيروت: دار الغرب الإسلامي، لبنان.
- الترمذي، محمد بن عيسى بن سَورَة بن موسى بن الضحاك، أبو عيسى.
(د. ت). سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف. ط ٢. ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥ م. مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.
- الحميدي، محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي. (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م). الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم. تحقيق: علي حسين البواب. ط ٢. بيروت: دار ابن حزم - لبنان.
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي. (ط ١٤١٤هـ - ١٩٩٤). الحاوي في فقه الشافعي. ط ١. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الزبيدي، حمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، المعروف. (د. ت). تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق: مجموعة من المحققين. د. ط. القاهرة: دار الهداية.
- الرازي، أحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر. (١٤٠٥). أحكام القرآن، د. ط. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

- القاري، علي بن سلطان محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي
 القاري. (ط ١٤٢٢، ١هـ - ٢٠٠٢م). مرقاة المفاتيح شرح مشكاة
 المصابيح. د. ط. بيروت: دار الفكر، - لبنان.
- العيني، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي
 الحنفى بدر الدين. (د. ت). عمدة القاري شرح صحيح البخاري. د. ط.
 بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري
 الخزرجي شمس الدين. (ط ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م) الجامع لأحكام القرآن. د.
 ط. الرياض: دار عالم الكتب، المملكة العربية السعودية.
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة. (د. ت). المعجم الوسيط. د. ط. الهند:
 مطبعة زكريا، ديوبند.
- مسلم، ابن الحجاج ابن مسلم القشيري النيسابوري. (د. ت).
 في الصحيح. د. ط. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- النووي، يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين. (د. ت). شرح
 النووي على صحيح مسلم. د. ط. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الهيثمي، الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي. (ط ١٤٠٨ هـ -
 ١٩٨٨م). مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. د. ط. بيروت: دار الكتب العلمية، لبنان.

نسخة منكم

القانون الدولي الإسلامي مفهومه وخصائصه

إعداد

الأستاذ إمداد الحق بختيار القاسمي
أستاذ الفقه بالجامعة الإسلامية دانا العلوم / حيدرآباد، الهند.

ملخص البحث

في أجواء القلاقل السياسية والأزمات الاقتصادية والجرائم المتفشية والفوضى السائدة التي قادت الدنيا إلى حالة من القلق والارتباك، وأثبتت تفاهة وعجز كل القوانين الأرضية بات من الطبيعي أن يفكر الإنسان العاقل في قانون يعيد إلى الدنيا سلامها الضائع وأمنها المتزعزع، ويقيم العلاقات العالمية أيام الحرب والسلم على أصول نزيهة، تتكفل بحرية الفرد واستقلال الدولة، وذلك القانون المتألق المفقود هو القانون الإسلامي؛ فإن القانون الدولي الإسلامي يحتل مكانة مرموقة من بين القوانين البشرية، ويتحلى بخصائص وميزات جوهرية فريدة، تخلو عنها سائر الأنظمة العالمية؛ وذلك لأنه يعتمد على أساس وطيء، وأصل متين: وهو وحي الله تعالى.

القانون الدولي الإسلامي - شأن جميع اللوائح القانونية الإسلامية - يحمل في طيه من المرونة والشمول وعدم التفرقة بين الأمير والرعية، والاعتراف بملك شخصي وإقليمي ما لو احتكم إليه العالم في بناء العلاقات الدولية وفض المشاكل السياسية العالمية، لعادت الدنيا جنة غناء فائحة العبير.

إن هذا البحث يتناول أبرز خصائص القانون الدولي الإسلامي، ويرمي إلى مدى تفوقه على جميع ماوصلت إليه البشرية من قوانين وأنظمة، متزامناً مع

الإدلاء ببعض الأمثلة والشواهد على ذلك.

والحقيقة أن البحث في القانون الدولي الإسلامي ليس جديداً ومستحدثاً؛ فقد تناوله الفقهاء قديماً وحديثاً، وأحاطوا بما في هذا الجانب السياسي الرئيس من دقة في التشريع واتزان في الحكم إلا أن حساسية الموضوع وبقاء ضرورة العمل به طالما دعاني إلى أن أوافيه ببحث مستقل، يُظهر الكيان الخصائي للقانون الدولي الإسلامي، وهو هذا.

مقدمة:

أجمع المسلمون في كل زمان ومكان على أن الإسلام عقيدة إلهية، شاملة للكون والحياة والإنسان، وأن الشريعة تحيط بما تتطلبه الحياة الإنسانية حتى يوم القيامة، سواء على مستوى الأفراد أو الأسرة أو المجتمع أو الدول ضمن ضرورات الإيمان، والوثوق بأن في نصوص التشريع في الكتاب والسنة، ما أحاط بكل واقعة، سواء بالنص عليها، أو بإلحاقها بعموم النص، وعليه فإنه ينبغي أن يلتزم الإنسان المسلم باعتقاد ثابت بأن لكل واقعة حكماً في ثنايا التشريع الإسلامي، على ما قاله ناصر السنة الإمام الشافعي رحمه الله: «إذ ليست تترل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل

الهدى فيها»^(١).

ولذلك نرى أن المجتهدين في استنباطهم للأحكام يتقيدون بالنصوص الشرعية ويطبقون قواعد الشريعة في استنباط القضايا والوقائع المستجدة كما يُفردون بعض أبواب الفقه بالتأليف إعلاء بمكانتها، على ما نجده في جانب الجهاد والسير، وهو موضوع (القانون الدولي العام) بالمفهوم المعاصر.

وتتميز أحكام القانون الدولي الإسلامي بمجموعة من القابليات أو الخصائص التي تفردها عن غيرها من القوانين الأخرى، فأحكام القانون الدولي الإسلامي ليست قواعد وضعية، يمكن أن تتناول أصولها يد البشر بالتعديل والتبديل، كلما عنّ لهم ذلك؛ بل هي من أحكام الشريعة الأصلية، وتكوّن جزءاً لا يتجزى من الشريعة السمحاء التي تنظم كل جوانب الحياة في ضوء آيات الله البينات، وسنة رسوله ﷺ، فأول مصادرها الكتاب الكريم ثم السنة المطهرة وهما مصدران رئيسان للتشريع، وهناك مصادر أخرى ليست بذلك، كالمعاهدات التي عقدها الخلفاء، والأوامر والوصايا التي كانوا يبعثون بها إلى أمراء الجيوش، وكذلك إجماع الفقهاء باعتبارها مصادر مكملة أو تابعة.

أولاً: نبين تعريف القانون الدولي الإسلامي، والقانون الدولي العام، وبالتالي نبرهن ما هو الفرق بينهما، وما هي ميزات وخصائص يتسم بها

(١) أبوعبد الله محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، (مصر: مكتبة الخليفي، د. ط، ١٣٥٨هـ - ١٩٤٠م)، ص ٢٠.

القانون الدولي الإسلامي.

القانون الدولي الإسلامي:

جاء في الموسوعة الفقهية الكويتية في تعريف القانون الدولي: «والأحكام التي نظمت علاقة المسلمين بغيرهم سلماً وحرباً، قد أطلق عليها الفقهاء القدامى «اسم السير» وسماها المحدثون باسم «القانون الدولي»^(٢). وذهب الشيخ وهبة الزحيلي في تعريف القانون الدولي الإسلامي إلى ما يلي:

«الأحكام الدولية: وهي التي تتعلق بتنظيم علاقة الدولة الإسلامية بغيرها من الدول في السلم والحرب، وعلاقة غير المسلمين المواطنين بالدولة، وتشتمل الجهاد والمعاهدات، ويقصد بها تحديد نوع العلاقة والتعاون والاحترام المتبادل بين الدول»^(٣).

القانون الدولي العام:

فهو — كما يعرفه رجال القانون — مجموعة القواعد التي تنظم العلاقة

(٢) الموسوعة الفقهية الكويتية، صادر عن: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت، (ط)، من ١٤٠٤هـ - ١٤٢٧هـ)، ج ١، ص ٤٨.

(٣) وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ط، د. ت)، ج ١، ص ٣٢.

بين مجموعة من الدول المستقلة، المكتملة السيادة، التي تترابط عرفاً أو اتفاقاً على قدم المساواة، وعلى أساس التبادل المطلق، وهو يقوم على مبدأ الإقليمية، فينبسط سلطان الدولة — بحسب الأصل — على أرضها، وما فوقها، وما تحتها، دون أن يمتد إلى ما وراء ذلك.

هذا المفهوم لا تعرفه الشريعة الإسلامية؛ إذ أن الدعوة الإسلامية بطبيعتها دعوة عالمية، تقوم على اعتبار شخصي إنساني أكثر من أي اعتبار إقليمي، إذ لا يتصور بالنسبة لها أن تكون الحدود الإقليمية عامل تفرقة بين المسلمين^(٤).

المواضيع الرئيسية للقانون الدولي:

وقبل الخوض في السمات المميزة للقانون الدولي الإسلامي يحسن تحديد نطاقه؛ فإن له أهمية كبيرة في فهم الموضوع، فالقانون الدولي الإسلامي ينقسم أساساً إلى قسمين: قانون سلم وقانون حرب، ولكل واحد منهما موضوعاته الخاصة، فقانون السلم يبحث في المواضيع التالية:

أ- أشخاص القانون الدولي.

ب- ممثلو الأشخاص في الجماعات الدولية.

(٤) راجع: سليمان الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة في الفكر الإسلامي، دراسة مقارنة، (القاهرة: دار الفكر العربي، د. ط، د. ت)، ص ٣٨٢-٣٨٥، وقواعد العلاقات الدولية، ص ٣٥.

- ت- الأعمال القانونية الدولية، وأهمها المعاهدات، فيعين أركان انعقادها وشروط صحتها وآثارها وأسباب انقضائها.
- ج- المسؤولية الدولية في قيامها وآثارها.
- د- المنظمات الدولية.
- ه- حقوق الدول وواجباتها وفض المنازعات الدولية سلمياً.

ويبحث قانون الحرب في الموضوعات التالية :

- أ- العلاقة بين الدول المتحاربة وواجبات كل دولة إزاء جيش الأخرى ورعاياها والأسرى، ويبين القواعد الخاصة ببدء حالة الحرب ووقفها وانتهائها.
- ب- علاقة الدولة المحاربة بالدول المحايدة^(٥).
- وعلى هذا يمكننا — بإيجاز — إبراز أهم الخصائص التي تتميز بها أحكام القانون الدولي والعلاقات الدولية في الإسلام.

خصائص القانون الدولي الإسلامي:

الخصيصة الأولى: أنه من عند الله:

يتميز الفقه الإسلامي بأن مصدره وحي الله تعالى، المتمثل في القرآن

(٥) السديري، توفيق بن عبد العزيز السديري، الإسلام والدستور، (المملكة السعودية العربية: وكالة المطبوعات

والبحث العلمي، ط ١، د. ت)، ج ١، ص ١٥.

الكريم والسنة النبوية، فكل مجتهد مقيد في استنباطه الأحكام الشرعية بنصوص هذين المصدرين وما يتفرع عنهما مباشرة، وماترشد إليه روح الشريعة، ومقاصدها العامة، وقواعدها الكلية، كان بذلك كامل النشأة، سوي البنية، وطيد الأركان لاكتمال مقاصدهم، وإتمام قواعده، وإرساء أصوله في زمن الرسالة، وفترة الوحي على النبي ﷺ. قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

وهذه الخاصية هي أهم الخصائص، وعنهما تنبثق سائر الخصائص، فالإسلام دين رباني، ومنهج إلهي كامل، مترابط ينظم الحياة، ويحكم جوانبها كافة، وأن القانون الدولي الإسلامي يقوم على الوحي الإلهي - كتابا وسنة - ففي هذين المصدرين نجد جماع الأحكام الشرعية في كل جوانب الحياة، بما في ذلك أحكام العلاقات الدولية^(٦).

فالقانون الدولي الإسلامي بهذه الخصيصة يختلف اختلافا جوهريا عن جميع الشرائع، وعن سائر الأنظمة والقوانين الوضعية التي يضعها الناس لأنفسهم في القديم والحديث؛ لأن مصدرها الإنسان، أما الإسلام فمصدره رب الإنسان^(٧)، ومن ثم لا نجد لها من الهيبة والاحترام ما نجده للتشريع الإلهي

(٦) انظر: محمد يوسف موسى، التشريع الإسلامي وأثره في الفقه العربي، (مصر: دارالفتح

الإسلامي، د. ط، د. ت)، ص ٦٠-٦١.

(٧) شحانة محمد صقر، شريعة الله لا شريعة البشر، (مصر: دارالفتح الإسلامي، د. ط، د. ت)، ص ٤٠.

الذي يقوم على الوحي المتزل الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وهو الوحي الذي تكفل الله تعالى بحفظه^(٨).

ويترتب على كون القانون الإسلامي من عند الله، كماله وخلوه من جميع معاني النقص والجهل والهوى والظلم؛ فإن الله تعالى له الكمال المطلق في ذاته وصفاته وأفعاله، فأثر كماله-تعالى- يظهر في ما يشرعه من أحكام ومناهج وقواعد، وبالتالي لا بد أن يكون كاملاً، وهذا بخلاف ما يضعه الإنسان ويشرعه، فإنه لا ينفك عن معاني النقص والهوى والجهل والجور؛ لأن هذه المعاني لاصقة بالبشر، ويستحيل تجردهم عنها كل التجرد، وبالتالي تظهر هذه النقائص في القوانين والشرائع التي يضعونها^(٩).

هيمنة الأخلاق على القانون الدولي الإسلامي وأثرها الإيجابي:

وهذه العقيدة (أي أن القانون الإسلامي مصدره الله) تمتاز بالأخلاق، فتهدب النفس، وتربي الضمير، فتجعل منه محكمة داخلية في نفس المسلم، ينصف من نفسه، قبل أن ينتصف هو من الآخرين^(١٠).

(٨) انظر: الإمام الشاطبي، الموافقات، (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ط، د. ت)، ج ٢، ص ٥٢-٥٨، وابن

حزم، والإحكام في أصول الأحكام، (القاهرة: دار الفكر العربي، د. ط، د. ت)، ج ٤، ص ٤٥٣.

(٩) شحانة محمد صقر، شريعة الله لا شريعة البشر، ص ٤١-٤٢.

(١٠) انظر: أبو زهرة، العقوبات في الفقه الإسلامي، (مصر: دارالفتح الإسلامي، د. ط، د. ت)، ص ٢٥-٢٧، ومحمد

زحيلي، وسائل الإثبات، ص ٣٨-٣٩.

يقول الشيخ محمد أبو زهرة - رحمه الله -: «إن ربط القانون الإسلامي بالدين جعله مرتبطاً بكل الارتباط بقانون الأخلاق، وبما تطابقت الجماعات الإنسانية قاطبة على أنه فضائل، فلا تنأى فروع هذا القانون، ولا قواعده عن الأخلاق الكريمة، فكانت الشريعة الإسلامية - بحق - أول قانون، تلتقي فيه الشريعة بالأخلاق، ويكونان صنوين متحدين متلاقين، ومن قبلها كان ذلك حلماً للفلاسفة والمصلحين، يحلمون به، فإن حاولوا تطبيقه أيقظتهم الحقيقة وأياسهم الواقع المستقر»^(١١).

ويتبلور وجوب الالتزام بقانون الأخلاق الإسلامية في العلاقات الدولية من خلال الآيات الكريمة التالية:

﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [الأنفال: ٦١].

﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا﴾ [النساء: ٧٥].

﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مُدَّتِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: ٤].

(١١) انظر: الشيخ محمد أبو زهرة، الملكية ونظرية العقد، (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ط، د. ت)، ص ٦.

﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقْتُلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾
[البقرة: ١٩٠].

﴿الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَتُ قِصَاصٌ فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾
[البقرة: ١٩٤].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوْمِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاؤُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾
[المائدة: ٨].

وقد جاءت السنة النبوية، وأعمال الخلفاء الراشدين، وسيرتهم في الجهاد، وإقامة العلاقات الدولية تطبيقاً عملياً لذلك، ثم بنى الفقهاء كثيراً من الأحكام في العلاقات الدولية والجهاد على هذا الأصل العظيم، ومن ذلك: تحريم المثلة بالأعداء في الجهاد، وتحريم قتل غير المقاتلين، ووجوب الوفاء بالعهد، والتحرز عن الغدر، حتى ولو غدروا بنا، وتحريم استعمال آلات وأدوات يعم ضررها.

كما ترتب على هذه الخاصية أن يكون لمخالفة الحكم الشرعي جزاء، يتحمله المخالف، وهو يشمل الثواب عند الطاعة والعقاب أو الضمان عند المخالفة، والجزاء قد يكون دنيوياً، يتولاه الحاكم أي السلطة العامة في الدولة،

وقد يكون جزاء أخرويا عند الله تعالى يوم القيامة^(١٢).

إنه بذلك يقنع المخاطب حقا بأنه يدعي إلى التزام تشريع، يحقق العدالة لا العدل فحسب، وأن في طاعة هذه التشريعات رضا الله ورضا رسوله، ثوابا للإنسان نفسه في هذه الدار الدنيا وفي الدار الأخرى، وليس بعد هذا ما يبعث على طاعة القانون^(١٣).

الخصيصة الثانية: الفرد والدولة كلاهما مخاطب بأحكام السير والعلاقات الدولية في الإسلام:

يقول الدكتور محمد طلعت الغنيمي:

«وهكذا نجد أن النظرية الإسلامية أكثر تقبلا للفرد كشخص من أشخاص القانون الدولي، بيد أنهما لا تحصر الشخصية القانونية الدولية فيه؛ وإنما تقرر إلى جانب ذلك، بالشخصية القانونية الدولية للدولة؛ ومن ثم فإن الرأي المعاصر الذي يعترف لكل من الدولة والفرد بالشخصية القانونية الدولية إنما يتفق مع النظرية الإسلامية في تحديد أشخاص القانون الدولي»^(١٤).

(١٢) انظر: عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي، (بيروت: دارالكتب العلمية، د. ط، د. ت)، ج ١، ص ٣٢٥-٣٥٥، ومحمد أبو زهرة، العقوبة في الفقه الإسلامي، (مصر: دارالفتح الإسلامي، د. ط، د. ت)، ص ٢٤١-٢٥٥.

(١٣) انظر: محمد يوسف موسى، التشريع الإسلامي، (القاهرة: دارالفكر العربي، د. ط، د. ت)، ص ٦٦-٦٧.

(١٤) الغنيمي، قانون السلام في الإسلام، (بيروت: دارالكتب العلمية، د. ط، د. ت)، ص ٣١٨.

ولذلك يصح مثلاً أن يعقد مسلم معاهدة أمان لغير مسلم، ولا يشترط أن يتخلل ذلك كيان الدولة، وبهذا أصبح للفرد شخصية دولية معترف بها، فعقد الأمان الذي عقده المسلم للأجنبي يلزم للدولة، كما تلزمها المعاهدة بين دار الإسلام ودار الحرب كدولتين مستقلتين^(١٥).

وفي جانب آخر إن الشراح التقليديين مُصرون على أن القانون الدولي هو قانون الدول فحسب، ولا يرتبون للفرد حقوقاً أو واجبات دولية بصفة مباشرة، وإنما اعتبروه مجرد محل لهذه القواعد، أما الإسلام فقد اعترف للفرد بالشخصية القانونية الدولية منذ خمسة عشر قرناً، دون تفريق بين الرجال، والنساء، ودون ما تميز بسبب الجنس أو اللغة أو الإقليم^(١٦).

الخصيصة الثالثة: وحدة القانون الداخلي والخارجي:

الأحكام الواردة في القرآن الكريم كلها متساوية من حيث طبيعتها القانونية، وكذلك الأحكام الواردة في السنة النبوية؛ غير أن الاختلاف في القوة القانونية قائم على أساس التدرج في قوة المصدر، كما جاء ذلك في

(١٥) انظر: الإمام محمد الشيباني، السير الكبير، (مصر: دارالفتح الإسلامي، د. ط، د. ت) ص ١٤٢-١٤٣.

(١٦) انظر: حامد سلطان، القانون الدولي العام، (بيروت: دارالكتب العلمية، د. ٣، ط، ١٤١٢ هـ)، محمد

عزيزشكري، المدخل إلى القانون الدولي، (مصر: دارالفتح الإسلامي، د. ط، ١٩٩٧ م)، ص ١٧٣-١٧٤.

حديث معاذ رضي الله عنه^(١٧). من ترتيب المصادر بحيث يكون القرآن أولاً، ثم السنة، ثم الاجتهاد^(١٨)، فالشريعة الإسلامية قانون واحد يشمل القانون الدولي والقانون الداخلي معاً، ويتنظهما في نظام قانوني واحد، فهما - القانون الدولي والقانون الداخلي - في الشريعة الإسلامية فرعان لنظام واحد، دون أن يكون لأحدهما الصدارة على الآخر، من حيث القوة القانونية، فكلاهما يتساوي مع الآخر؛ وذلك فإن طبيعة أحكامهما واحدة، ولأن مصدر كل منهما واحد، وهدفهما واحد^(١٩).

وذهب الدكتور حسني جابر إلى أن القانون الدولي له الأولوية على القانون الداخلي عند التعارض وتمسك في ذلك بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَسْتَنْصَرُكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الأنفال: ٧٢].

أي إذا تعرضت الأقليات الإسلامية في الدول غير الإسلامية لاضطهاد ديني فمناصرتهم واجبة بناء على تشريع داخلي إسلامي يندرج في عموميات

(١٧) أخرجه محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، الجامع الصحيح سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، باب ما جاء في القاضي كَيْفَ يَقْضِي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ط، د. ت)، ج ٢، ص ٥٣٤، رقم ١٣٢٧

(١٨) حامد سلطان، القانون الدولي العام وقت السلم، (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ٣، ط، ١٤١٢ هـ)، ص ٢٢-٢٣.

(١٩) حامد سلطان، أحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية، ص ١٨٢-١٨٣، دوصحي محمصان، القانون والعلاقات الدولية في الإسلام، ص ٣٨.

الخصيصة الرابعة: الثبات في القواعد والمرونة في التطبيق:

الفقه الإسلامي يقوم على قواعد أساسية ثابتة، لا تتغير ولا تتبدل، مستمدة من مصادره الأولى: وهي القرآن الكريم والسنة النبوية، والقرآن والسنة نصوصهما محفوظة ومدونة بدقة وعناية فائقة تغني عن البيان.

ومن الأدلة الشرعية على ثبات القانون قوله تعالى:

﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٣٠].
﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].
﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [الأنعام: ١١٥].

وقال: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [يونس: ٦٤].
ونصوصها في الغالب تتضمن الأحكام العامة للتشريع، دون بيان التفاصيل المتعلقة بتطبيق تلك الأحكام، وذلك لترك سلطة تقديرية واسعة للمجتهد، مراعاة لاختلاف الظروف والأحوال، فالنصوص الشرعية مثلاً فيما

(٢٠) حامد سلطان، القانون الدولي العام وقت السلم، (بيروت: دارالكتب العلمية، د. ٣، ط، ١٤١٢ هـ)، ص

يتعلق بنظام الحكم، وضعت خطوطاً عريضة لهذا النظام، تتضمن الأمر بالعدل بين الرعية وطاعة أولي الأمر، وتحقيق الشورى بين المسلمين والتعاون على البر والتقوى وغير ذلك، لكنها تركت تطبيق هذه الخطوط العريضة لواقع يتسم بشيء من المرونة والسعة حيث إن المهم هو تحقيق هذه الغايات، بغض النظر عن الوسائل التي تمت بها، والأشكال التي قامت فيها، ما دامت لا تخالف نصاً شرعياً، أو مبدأً من مبادئ الشريعة الإسلامية؛ ولهذا فإن تطبيق المقاصد العامة للشريعة الإسلامية يخضع لدرجة كبيرة من المرونة والقابلية للتطور كذلك، فلا مانع من حدوث أحكام جديدة، لم تكن معروفة من قبل نظراً لحدوث الوقائع المناطة بها، كما أنه لا يمنع تغير أحكام كانت ثابتة من قبل نظراً لتغير مقتضياتها، وهذا ما يعبر عنه الفقهاء بتغير الأحكام تبعاً لتغير الزمان والمكان، ولأجل ذلك فقد ترك الإسلام باب الاجتهاد مفتوحاً في الشريعة ليقيس المجتهد ما لم يرد به نص على المنصوص، ويلحق الأشباه بالنظائر.

وثبات الأحكام لا يعني جمود الفقه وعجزه عن مواجهة الوقائع الجديدة وتلبية حاجات الأمة هذه^(٢١).

والثبات له فائدة عظيمة؛ لأنه يُكسب الأفراد الاطمينان والأمن من

(٢١) جريشة، المشروعية الإسلامية العليا، (بيروت: دارالكتب العلمية، د. ط، د. ت)، ص ١٩٠-١٩١، و محمد

حلمي، نظام الحكم الإسلامي، (بيروت: دارالكتب العلمية، د. ٣، ١٤١٢ هـ)، ص ١١٩-١٢٣.

التقلبات والمفاجآت، كما يؤدي إلى وضوح أسس العدالة والنظام للجميع من أهل دار الإسلام في الدولة الإسلامية، والمقيمين الأجانب، وهذا كله ينتج الثقة والازدهار وأفضل الظروف للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، وحسن العلاقة الدولية.

وبالإضافة إلى ذلك يضبط هذا الثبات الحركة البشرية، والتطورات الحيوية، فلا تمضي شاردة على غير هدى، كما وقع في الحياة الأوربية، عندما أفلتت من عروة العقيدة، فانتهدت تلك النهاية البائسة ذات البريق الخادع الذي يخفي في طياته الشقوة والحيرة، والارتكاس والنكسة.

هذا الثبات في المصادر، والمرونة في التطبيق يعطي للفقہ الإسلامي ميزة خاصة دون غيره من التشريعات المعاصرة؛ فإن كثيرا منها تتغير أصولها وقواعدها، وكثيراً ما يعترئها التغير والتبدل، وبذلك تكون عرضة للتلاعب من قبل الواضع لتلك التشريعات.

الخصيصة الخامسة: العموم والشمول:

من أبرز مواصفات القانون الإسلامي أنه جاء ليعم البشرية، ولم يأت لطائفة معينة منه أو الجنس الخاص من أجناسه، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سبا: ٢٨].

وقال تعالى: ﴿قُلْ يَتَأَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ الَّذِي الْأُمِّيُّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨].

وعموم أحكام الإسلام هذا غير مقصور على فترة معينة من الزمن، أو جيل خاص من البشر؛ وإنما هو عموم في الزمان، كما هو عموم في المكان؛ ولهذا فهو باق لا يزول ولا يتغير، ولا ينسخ.

وعموم الشريعة الإسلامية، وبقاؤها، وعدم قابليتها للنسخ والتبديل والتغيير بالتقيص أو الزيادة كل ذلك يستلزم -عقلا- أن تكون قواعدها، وأحكامها ومبادئها، وجميع ما جاءت به على نحو يحقق مصالح الناس في كل عصر ومكان، ويغطي حاجاتهم، ولا يضيق بها، ولا يتخلف عن أي مستوى عال، يبلغه المجتمع البشري.

وذلك كله متوافر في الشريعة الإسلامية؛ لأن الله تعالى وهو العليم الخبير، إذ جعلها عامة في المكان والزمان، وخاتمة لجميع الشرائع، جعل قواعدها، وأحكامها صالحة لكل زمان ومكان، ومهيأة للبقاء والاستمرار لهذا العموم^(٢٢).

(٢٢) شحانة محمد صقر، شريعة الله لا شريعة البشر، ص ٤٠-٥٣.

خاتمة

وفي نهاية المطاف يجدر الإشارة إلى أهم النتائج التي توصل إليها الباحث، وهي كالآتي:

١- أن القانون الدولي الإسلامي يحتل مكانة مرموقة من بين القوانين البشرية، ويتحلى بخصائص وميزات جوهرية فريدة، تخلو عنها سائر الأنظمة العالمية؛ وذلك لأنه يعتمد على أساس وطيد، وأصل متين: وهو وحي الله تعالى المتمثل في القرآن العزيز الخالد المهيمن والسنة النبوية المطهرة، فهما مصدران رئيسان للقانون الدولي الإسلامي، وقد صان الله — تعالى — كتابه العزيز من انتحال المنتحلين وتحريف المحرفين ومسح الماسخين.

٢- وبما أن القرآن والسنة النبوية يتميزان بمراعاة مصالح الناس والإحاطة بالوقائع والحوادث المستجدة وتغطية الحاجات التطورية البشرية الممتدة إلى يوم القيامة، دونما جمود وشروء، وعجز ووقوف، مهما يتغير الأحكام، أو تختلف أنظمة الحكم؛ لأن الأحكام الشرعية لا ترتبط بالهيئة الحاكمة، وإنما ترتبط بالدين الإسلامي الذي لا يعتريه تغير وتبدل، ولا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. وهذه خصيصة هامة لا يتمتع بها إلا القانون الدولي الإسلامي.

٣- اتسمت القوانين الدولية الإسلامية بالتسوية بين الفرد والدولة، فلا تقصر الأحكام على الدول فقط؛ بل هي مفتوحة عامة شاملة، تقوم أولاً على الكيان الفردي، سواء كان الفرد منفرداً، أو في جماعة، أو في تشكيل سياسي باسم «دولة»، لذلك يلزم الدولة عقد الأمان الذي عقده المسلم للأجنبي.

٤- الإسلام دين عالمي للناس قاطبة؛ فلم يفرق في خطاب التكليف بين الفرد والجماعة على اختلاف صورها وألوانها وأجناسها ولغاتها، وذلك لأن الخطاب في الإسلام صدر من رب العالمين، وموجه إلى بني البشر جميعاً، وتهدف شريعة الإسلام إلى تنظيم الأفراد والجماعات والشعوب والأمم في منظمة عالمية متحدة في العقيدة، وفي المبادئ والأصول الكلية التي تحكم العلاقات، لذلك لا يفرق الإسلام بين قانونه الداخلي والخارجي؛ بل هو قانون واحد، ويدعو إلى وحدة قانونية ونظام قانوني واحد.

٥- يمتاز الإسلام من بين جميع النظم الأرضية بأنه يؤكد على الأخلاق والعدالة في كل خطوة من خطوات التعامل مع غير المسلمين حتى في الحرب، فالقانون الإسلامي يعير القيمة الأخلاقية أهمية قصوى، والشواهد على ذلك في الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وسير الخلفاء الراشدين ومن بعدهم كثيرة بحيث يربو على الحصر.

٦- من الميزة البارزة للقانون الإسلامي أن الله شرعه بحكمته وعلمه،

ولا يخلو أمره عن الحكمة، أدركنا هذه الحكمة أم لا، ومن هنا امتلأ التشريع الرباني بالحكمة والفوائد، وأنى للإنسان العاجز ذلك؟ فجاءت الشريعة الربانية بأحكام تتحلى بالثبات والدوام والعموم والشمول والسمو والكمال والقيم الأخلاقية والعدالة والإلزام وخصوبة المصادر ومرونتها والهيبة والاحترام وقدسية المصدر القرآني الأمر؛ مما يؤكد أنه قانون لا مثيل له ولا نظير في العالم كافة، وهذه الشريعة تتكفل بنجاح الإنسانية في الدار الدنيا والدار الأخرى.

المصادر والمراجع

- الإمام الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي. (١٣٥٨هـ — ١٩٤٠م). الرسالة. د. ط. مصر: مكتبة الحلبي.
- الزحيلي، وهبة الزحيلي. (د. ت). الفقه الإسلامي وأدلته. د. ط. بيروت: دار الكتب العلمية، لبنان.
- الطماوي، سليمان الطماوي. (د. ت). السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة في الفكر الإسلامي، دراسة مقارنة. د. ط. القاهرة: دار الفكر العربي.
- السديري، توفيق بن عبد العزيز السديري. (د. ت). الإسلام والدستور. ط ١. السعودية: وكالة المطبوعات والبحث العلمي.
- موسى، محمد يوسف موسى. (د. ت). التشريع الإسلامي وأثره في الفقه العربي. د. ط. مصر: دارالفتح الإسلامي.
- شحانة محمد صقر. (د. ت). شريعة الله لا شريعة البشر. د. ط. مصر: دارالفتح الإسلامي.
- الإمام الشاطبي. (د. ت). الموافقات. د. ط. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن حزم. (د. ت). الإحكام في أصول الأحكام. د. ط. القاهرة:

دار الفكر العربي.

أبو زهرة. (د. ت). العقوبات في الفقه الإسلامي. د. ط. مصر:

دارالفتح الإسلامي.

أبو زهرة. (د. ت). الملكية ونظرية العقد. د. ط. بيروت:

دار الكتب العلمية.

عبد القادر عودة. (د. ت). التشريع الجنائي الإسلامي. د. ط.

بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو زهرة. (د. ت). العقوبة في الفقه الإسلامي. د. ط. مصر:

دارالفتح الإسلامي.

محمد يوسف موسى. (د. ت). التشريع الإسلامي. د. ط. القاهرة:

دار الفكر العربي.

الغنيمي. (د. ت). قانون السلام في الإسلام. د. ط. بيروت:

دار الكتب العلمية.

الشيبياني، الإمام محمد الشيباني. (د. ت). السير الكبير. د. ط. مصر:

دارالفتح الإسلامي.

حامد سلطان. (٣. ٤١٢ هـ). القانون الدولي العام. بيروت: دار الكتب

العلمية، لبنان.

- شكري، محمد عزيز شكري. (د. ت). والمدخل إلى القانون الدولي. ط. ١٩٩٧م. مصر: دارالفتح الإسلامي.
- الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي. (د. ت). الجامع الصحيح سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون. د. ط. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- حامد سلطان. (ط. ٣). القانون الدولي العام وقت السلم. ط. ٥١٤١٢هـ. بيروت: درالكتب العلمية.
- جريشة. (د. ت). المشروعية الإسلامية العليا. د. ط. بيروت: درالكتب العلمية.
- محمد حلمي. (ط. ٣). نظام الحكم الإسلامي ط. ٥١٤١٢هـ. بيروت: درالكتب العلمية.

نسخة منكم

الوكالة المطلقة بين أبي حنيفة والشافعي
دراسة فقهية مقارنة من خلال كتابي
فتح الباري وعمدة القاري

إعداد

الأستاذ محمد حسنين أرشد القاسمي
أستاذ بالجامعة الإسلامية / دار العلوم وقف ديوبند

ملخص البحث

تناول الباحث في هذا البحث بيان عقد الوكالة المطلقة وما حدث فيها من اختلاف بين الإمام أبي حنيفة والإمام الشافعي بنظرة تقييم وتحليل، ودعاه إلى ذلك أهمية عقد الوكالة، فهي من العقود الشرعية التي أرست دعائمها شريعتنا السمحة، وارتبطت بها مصالح الناس؛ ولكون هذا العقد أكثر العقود الشرعية انتشاراً ومساساً بكثير من أبواب الفقه، وأكثر العقود الشرعية الصادرة من الدوائر الشرعية في وقتنا هذا، مما يبرهن على أهمية هذا العقد ومزلته بين العقود الشرعية الأخرى وحاجة الناس إليه وعدم الاستغناء عنه في كل زمان ومكان؛ لأن الإنسان محتاج دائماً إلى من يساعده ويعمل عنه بعض الأعمال التي تخصه، ولا يستطيع الإنسان أن يقضي كل حاجاته بنفسه، ولذلك يلجأ إلى توكيل غيره للقيام ببعض الأعمال، وحيث أن هذا الموضوع له علاقة بكثير من شؤون حياتنا ولاسيما في عصرنا فلا يزال العلماء والباحثون من المسلمين يبذلون جهودهم في خدمة هذا المجال. أما فيما يتعلق بالمنهج الذي اتبعته في هذه الدراسة فهو منهج استقرائي وتحليلي، وعملاً بالمنهج الاستقرائي جمعت أقوال الإمامين: أبي حنيفة والشافعي في مسألة

الوكالة المختلف فيها من خلال كتابي فتح الباري وعمدة القاري. وتمشياً بالمنهج التحليلي ناقشت أدلة الإمامين وحددت سبب الخلاف وثمرته كما قمت بالترجيح بين الأدلة حسب ظهر لي.

مقدمة:

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل الله فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله. أما بعد:

فالفقه الإسلامي من أشرف العلوم قدراً، وأعظمها نفعاً، وأعمقها فائدة وأعلاها منزلة؛ إذ به يعرف الحلال من الحرام، ومن أجل ذلك أثني النبي ﷺ على المتفقه في الدين فقال ﷺ «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين»^(١)، ففي هذا الحديث من الدلالة على شرف الفقه والفقيه ما لا يخفى؛ حيث يصرح بأن الفقه في الدين من فضل الله العظيم، يؤتيه من يشاء من عباده.

(١) أخرجه محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري أبو عبد الله، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، كتاب العلم، باب من يرد الله به خير يفقهه في الدين، (دار طوق النجاة: د. ط، ١٤٢٢ هـ)، ج ١، ص ٢٠، رقم ٧١، ومسلم في كتاب الزكاة، باب النهي عن المسألة، ج ٢، ص ٧١٨، رقم ١٠٣٧.

وانطلاقاً من هذا، فقد شمر الفقهاء والمحدثون الفقهاء عن ساعد الجد في تحصيل هذا العلم ونشره تأليفاً وتديساً وشرحاً وبياناً، فألف أعلام كل مذهب من المذاهب الفقهية المعتمدة أسفاراً ومصنفات ما بين صغير وكبير وفق أصول إمامهم، وخلفوا ورائهم قدراً هائلاً من الدواوين الفقهية على مرّ العصور.

وكذلك أقبل كثير من العلماء على شرح كتب الحديث ولا سيما كتب أحاديث الأحكام التي ألفت حسب الأبواب الفقهية وبذلوا جهوداً كبيرة في بيان وشرح الأحكام الفقهية واستنباطها من خلال الحديث عن معاني الحديث، والحديث حقيق بذلك باعتباره المصدر الثاني للتشريع.

ومن هؤلاء الشراح وأعلام المحدثين: الإمام الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) الذي ألف كتباً كثيرة في فنون شتى. وقام بشرح صحيح البخاري الذي سماه «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» وهذا الكتاب الشهير الذي تلقته الأمة بالقبول حوى في طياته الكثير من الفوائد العلمية والفرائد الفقهية والحديثية، وقد أدرك العلماء قيمة هذا الكتاب، ووصفوه بما يستحقه من المكانة الرفيعة.

وكذلك قام بشرح هذا الكتاب - أعني صحيح البخاري - أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد (ت ٨٥٥ هـ) وكان معروفاً ببدر الدين العيني الحنفي، وهو أحد كبار علماء الحنفية في عصره، وألف كتباً كثيرة في فنون

شئى، ومنها، كتابه المسمى «بعمدة القاري في شرح صحيح البخاري» وله قيمة لدى العلماء عامة وعلماء الحنفية خاصة.

وقد اهتم العلماء بصحيح البخاري قراءة وشرحاً، وله عدة شروح؛ لكن كتابي فتح الباري وعمدة القاري يفوقان تلك الشروح ويتميزان عنها بميزات عديدة.

فلكثرة مميزات كتابيهما وفوائدهما قام كثير من العلماء بخدمة هذين الشرحين، «من الناحية الحديثية والفقهية، والأصولية، وغير ذلك من العلوم»^(٢) وكل ذلك يدل على ما يتمتعان به من علو المكانة وغزارة المادة العلمية وكثرة الفوائد في الأوساط العلمية، لذلك قصدت أن أجمع مسألة الوكالة المطلقة التي اختلف فيها الإمامان أبو حنيفة والشافعي وأقوم بدراسة مقارنة بينهما من خلال الكتابين.

إن عقد الوكالة من العقود الشرعية التي أُرست دعائمها شريعتنا السمحة وارتبطت بها مصالح الناس، ولكون هذا العقد أكثر العقود الشرعية انتشاراً ومساساً بكثير من أبواب الفقه، وأكثر العقود الشرعية الصادرة من الدوائر الشرعية في وقتنا هذا، مما يبرهن على أهمية هذا العقد ومترلته بين

(٢) الدكتور محمد إحسان باجوري، المنهج الفقهي عند الحافظ ابن حجر العسقلاني من خلال كتابه فتح الباري، (الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، د. ط، ٢٠٠٣م)، ص ٥.

العقود الشرعية الأخرى وحاجة الناس إليه وعدم الإستغناء عنه في كل زمان مكان، ولا سيما في عصرنا فلا يزال العلماء والباحثون من المسلمين يبذلون جهودهم في خدمة هذا المجال.

وفي صدد الحديث عن اختيار هذين الكتابين يناسب أن أقول: إن الأمة تعد فتح الباري وعمدة القاري من أهم شروح الأحاديث الصحيحة التي هي مصادر الأحكام الفقهية بعد القرآن الكريم، فإن المؤلفين الجليلين كما اهتمّا بالمسائل الحديثية رواية ودراية، اعتنيا أكثر ما كان بالمسائل الفقهية، وتطرقا كذلك إلى تقوية مذهب فقهي كان يتبعه كل منهما والدفاع عنه، وبذلك بات الكتابان يمثلان المذهبين: الحنفي والشافعي، وعاد العلماء يراجعونهما للاطلاع على أصح الأقوال وأعدلها لدى المذهبين، فلذلك جعلتهما نصب عيني في البحث في هذا الموضوع الذي له اتصال مباشر بالقضايا اليومية للمسلم، ويحتاجه الناس في حياتهم من خلال بيعهم، وشرائهم، ومعاملاتهم.

تكمن مشكلة الدراسة في أن كثيراً من العلماء قد قاموا بخدمة كتابي فتح الباري وعمدة القاري، من النواحي المختلفة إلا أنهما مع ذلك قد بقيا مفقودي الاهتمام من ناحية خدمة المعاملات المالية، فلا نجد هناك دراسات وافية فيها، وقد حرصت من خلال هذا البحث على أداء بعض حق المؤلفين

علينا وتعميم فوائد كتابيهما، وعلى توفير البيان الشافي والبحث المستوفي في هذه المسألة المهمة التي لا يستغني عنها إنسان يتنفس في الكون، أما بالنسبة لي فما سبق لي دراسة مقارنة بين المذهبين في أي مسألة فقهية، واخترتها الآن لتكون بذرة تحقيقية تشجعي على المضي في الأمور البحثية.

هذا البحث يشتمل على مبحثين.

المبحث الأول: تعريف بالوكالة، وحكمها وأدلة مشروعيتها

الوكالة لغةً وشرعاً:

الوكالة لغة:

الوكالة بفتح الواو وكسرهما والتَّوَكَّلُ إظهار العجز والاعتماد على غيرك^(٣)، وعلى الله اعتمد عليه ووثق به^(٤)، ووَكَّيْلُ الرجل الذي يَقُومُ بأمره سمي وكيلاً.^(٥)

قال الكاساني: الوكالة في اللغة: تَذَكُّرٌ ويُراد بها: الحفظ، قال الله - عز وجل: ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [الأنفال: ٩]. أي الحافظ، وقال تبارك وتعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلًا﴾ [المزمل: ٩]. قال الفراء أي حفيظاً، وتذكر ويراد بها: الاعتماد وتفويض الأمر، قال الله: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [إبراهيم: ١٢]، وقال الله عز وجل حكايةً عن سيدنا هود عليه

(٣) الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، (بيروت: المكتبة العلمية، د. ط، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م)، ج ١، ص ٧٢٠.

(٤) الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، (بيروت: المكتبة العلمية، د. ط، د. ت)، ج ٢، ص ٦٧٠.

(٥) ابن منظور، محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري، لسان العرب، (بيروت: دار صادر، د. ط، د. ت)، ج ١١، ص ٧٢٤.

الصلاة والسلام: ﴿إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُمْ﴾ [الهود: ٥٦] أي اعتمدتُ على الله وفوضتُ أمري إليه^(٦).

الوكالة شرعاً:

عرفها الحنفية بأنها: «إقامة الإنسان غيره مقام نفسه في تصرف معلوم»^(٧). أو: «تفويض التصرف والحفظ إلى الوكيل»^(٨).
عرفها الشافعية بأنها: هي تفويض شخص ماله فعله مما يقبل النيابة إلى غيره ليفعله في حياته^(٩).

حكم الوكالة وأدلة مشروعيتها:

والوكالة جائزة بالكتاب والسنة والإجماع.
أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ

(٦) الكاساني، علاء الدين الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ط، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ ع)، ج ٦، ص ١٧.

(٧) الحصكفي، ابن عابدين عابدين الدمشقي، رد مختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ط، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م)، ج ٧، ص ٢٦٥، وزين الدين ابن نجيم الحنفي، البحر الرائق شرح كثر الدقائق، ج ٧، ص ١٣٩.

(٨) الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج ٦، ص ١٩، وعلاء الدين السمرقندي، تحفة الفقهاء، (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ط، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ ع)، ج ٣، ص ٢٢٧.

(٩) النووي، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ط، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م)، ج ٢، ص ٢٨١.

عَلَيْهَا ﴿التوبة: ٦٠﴾. فجواز العمل به يفيد حكم النيابة عن المستحقين في تحصيل حقوقهم.

ويقول القاضي أبو بكر بن العربي: قوله تعالى: ﴿وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا﴾ وهم الذين يقدمون لتحصيلها ويوكلون على جمعها^(١٠).

وقال القرطبي في جامع أحكام القرآن قوله تعالى: ﴿وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا﴾ يعنى السعاة والجباة الذين يبعثهم الإمام لتحصيل الزكاة بالتوكل على ذلك.

ومن أدلة الكتاب على جواز الوكالة قوله تعالى: ﴿فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ﴾ [الكهف: ١٩]. قال ابن العربي في أحكام القرآن: هذا يدل على صحة عقد الوكالة، وهو عقد نيابة أذن الله فيه للحاجة إليه وقيام المصلحة به، إذ يعجز كل أحد عن تناول أمور إلا بمعونة من غيره أو يستنيب من يريجه حتى جاز ذلك في العبادات^(١١).

قول الله عز وجل: ﴿وَابْتَلُوا الَّذِينَ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٦]. قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ﴾

(١٠) ابن العربي، محمد بن عبد الله الأندلسي المعروف بابن العربي، أحكام القرآن، (بيروت: دار الكتب العلمية،

د. ط، د. ت)، ج ٤، ص ٢٧٨.

(١١) ابن العربي، أحكام القرآن، ج ٥، ص ٣١٩.

[البقرة: ٢٨٢].

وجه الاستدلال بالآيتين: أنه لما جاز نظر الأولياء، ونظرهم إنما يكون بتوصية أب أو تولية حاكم وهما لا يملكان كان توكيل المالك من باب أولى^(١٢).

وأما السنة فقد روى أبو داود وابن ماجه عن الزبير بن الخريت عن أبي لبيد عن عروة بن الجعد قال: عرض لرسول الله ﷺ جلب فأعطاني دينارا، فقال: يا عروة! ائت الجلب فاشتر لنا شاة، قال: فأتيت الجلب، فساومت صاحبه فاشترت شاتين بدينار، فجئت أسوقهما أو أقودهما؛ فلقيني رجل في الطريق فساومني فبعت منه شاة بدينار، فأتيت النبي ﷺ بالدينار وبالشاة، فقلت: يا رسول الله: هذا ديناركم وهذه شاتكم^(١٣).

قال وصنعت كيف ؟ قال فحدثته الحديث، قال: اللهم بارك له في صفقة يمينه.

الإجماع:

فقد حكى الإمام ابن قدامة المقدسي في كتابه المغني إجماع الأمة على

(١٢) الماوردي، الحاروي في فقه الشافعي، (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ط، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م)، ج ٦، ص ٤٩٣.

(١٣) أخرجه أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرناؤوط، (الناشر: مؤسسة الرسالة، ط ١٤٢٠، ٣هـ ١٩٩٩ م)، ج ٣٢، ص ١١٠، رقم ١٩٣٦٧.

جواز الوكالة في التصرفات الشرعية التي تقبل النيابة^(١٤).

ويقول الشيخ سيد السابق^(١٥): أجمع المسلمون على جوازها بل على استحبابها لأنها نوع من التعاون على البر والتقوى الذي دعا إليه القرآن الكريم وحببت فيه السنة، ويقول الله سبحانه: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

ويقول الرسول ﷺ: «والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه»^(١٦).

وقال الإمام النووي: الإجماع فهو منعقد على جواز الوكالة منذ نزل الوحي إلى اليوم وإلى يوم الدين^(١٧).

أركان الوكالة:

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن أركان الوكالة هي: الصيغة، والعاقدان

(١٤) ابن قدامة المقدسي، المغني، (بيروت: دار الفكر، ط ١، ١٤٠٥ هـ)، ج ٥، ص ٥١.

(١٥) السيد السابق: (١٩١٥م) صاحب كتاب فقه السنة الشهير وأحد علماء الأزهر تخرج في كلية الشرعية، اتصل بالإمام حسن البناء، وأصبح عضواً في جماعة الإخوان المسلمين منذ أن كان طالباً. توفي يوم الأحد ٢٣ ذي القعدة ١٤٢٠ هـ الموافق ٢٧ فبراير ٢٠٠٠م عن عمرها يناهز ٨٥ سنة ودفن بمدافن عائلته بقرية إسطنها حيث مسقط رأسه.

(١٦) أخرجه ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد، في سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (دار إحياء الكتب العربية، د. ط، د، ت)، ج ١، ص ٨٢، رقم ٢٢٥.

(١٧) النووي، المجموع شرح المذهب للشرازي، ج ١٤، ص ٩٣.

(الموكل والوكيل، ومحل العقد)، الموكل فيه.
وذهب الحنفية إلى أن ركن الوكالة هو: الإيجاب والقبول^(١٨)، لأن
وجود هذا الركن يستلزم بالضرورة وجود الركنين الآخرين، وهذا طبقاً
للقواعد العامة في العقد.

الصيغة:

الصيغة هي الإيجاب والقبول، ويعبر بهما عن التراضي الذي هو ركن
في عقد الوكالة كسائر العقود الأخرى.
والوكالة عقد تعلق به حق الوكيل والموكل فافتقر إلى رضاها.

تعريف الإيجاب والقبول:

ذهب الجمهور إلى أن الإيجاب هو ما صدر من المالك، وعلى ذلك
فالإيجاب هنا كل ما يصدر عن الموكل ويدل على إذنه بالتوكيل.
وذهب الحنفية إلى أن الإيجاب هو ما صدر أولاً من أحد المتعاقدين
للدلالة على رغبته في إنشاء العقد^(١٩).

(١٨) الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج ٦، ص ٢٠.

(١٩) جمع من العلماء، الموسوعة الفقهية الكويتية، (الكويت: دارالسلام، من ١٤٠٤ - ١٤٢٧ هـ)، ج ٤٥،

ص ٨-٩.

شروط الوكالة:

يشترط لصحة الوكالة شروط في الموكل وفي الوكيل وفي المحل الموكل فيه. أما شروط في الموكل عند الحنفية: فيشترط فيه أن يكون مالكاً للتصرف الذي يوكل فيه أي أهلاً لممارسته؛ لأن من لم يملك التصرف لا يملك تملكه لغيره، فلا يصح أصلاً التوكيل من قبل فاقد الأهلية كالمجنون أو الصبي غير المميز، ولا التوكيل من قبل ناقص الأهلية أي الصبي المميز في التصرفات الضارة به كالطلاق والهبة. ويصح التوكيل من قبل الصبي المميز في التصرف النافع له كقبول الهبة، كما يصح منه التوكيل بإجازة وليه في التصرفات المترددة بين الضرر والنفع كالبيع والشراء والإيجار، ويصح التوكيل من المحجور عليه للسفه أو الغفلة فيما يباح له من التصرفات، ويصح للمرأة التوكيل في مباشرة عقد زواجها^(٢٠).

وقال الجمهور: لا يصح التوكيل من الصبي ولا مجنون؛ إذ لا يصح عندهم مباشرته لأي تصرف، كما لا يصح للمرأة توكيل امرأة أخرى في إبرام عقد زواجها، ويصح لها عند المالكية توكيل الرجل في ذلك^(٢١).

(٢٠) الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج ٦، ص ٢٠، وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، (بيروت: دار الفكر، د. ط، د، ت)، ج ٤، ص ٥٠٧.

(٢١) الشرييني، الشيخ شمس الدين محمد بن الخطيب الشرييني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، (بيروت: دارالمعرفة، د. ط، ١٩٩٧م)، ج ٢، ص ٢٨١-٢٨٢، وإبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، المذهب في فقه الإمام الشافعي، (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ط، د. ت)، ج ١، ص ٣٤٩-٣٥٠.

وأما الوكيل: ذكر الفقهاء شروطاً للوكيل، وفيما يلي نذكر الشروط التي اشترطها الفقهاء في الوكيل:

١- **العقل**: اشترط الفقهاء في الوكيل أن يكون عاقلاً، فلا تصح وكالة المجنون أو الصبي غير المميز. أما الصبي المميز فتصح وكالته عند الأحناف سواء أكان ما ذونا في التجارة أو محجوراً.

وذلك هذا الشرط لأن الوكيل يقوم مقام المؤكل في العبارة، فلا بد من أن يكون من أهل العبارة. وأهلية العبارة لا تكون إلا بالعقل والتمييز، وقد زوج ابن أم سلمة وكان صبياً- النبي ﷺ.

وقال الشافعية والمالكية والحنابلة وكالة الصبي والمغمى عليه غير صحيحة لأن كل واحد منهما غير مكلف فلا تصح مباشرته التصرف لنفسه فلا يصح توكله^(٢٢).

٢- أن يكون الوكيل قاصداً للعقد: اشترط الحنفية في الوكيل أن يكون قاصداً للعقد، وأن لا يكون هازلاً، وأن يعلم بالتوكيل، فلو وكل رجلاً ببيع كتابه فباعه الوكيل بعد علمه بالوكالة وعلم الوكيل

بالوكالة ثبت بالمشافهة أو الكتابة إليه، أو بإرسال رسول إليه أو

(٢٢) الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج٧، ص٣٤٤٧، ووهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج٥، ص٦٥.

- بإخباره عن طريق رجلين أو رجل عدل أو غيره عدل وصدق الوكيل^(٢٣).
- ٣- أن يكون الوكيل معيناً إما بنسبة أو إشارة إليه: فلو وكل أحد رجلين لم تصح الوكالة للجهالة وأن يكون عالماً كذلك بمؤكله بوصف له أو شهرة.
- ٤- الحرية: اشترط فقهاء المالكية والشافعية الحرية في الوكيل أما الأحناف فقد أجاز وكالة العبد، بينما فصل ابن قدامة الحنبلي بقوله: وللعبد أن يتوكل بإذن سيده وليس له التوكيل بغير إذن سيده وإن كان مأذوناً له في التجارة؛ لأن الإذن في التجارة لا يتناول التوكيل^(٢٤)، وبالرغم من عدم وجود الرق في عصرنا الحاضر إلا أنه باب من أبواب الفقه لا يمكن تركه لإمكانية حدوثه في المستقبل.
- ٥- الرشء: فقد اشترط الفقهاء أن يكون الوكيل رشيداً؛ لأنه تؤول له الوكالة وما عليها من أحكام، وإن لم يكن رشيداً لا يترتب عليه من ضاع الحقوق بدلاً من حفظها.
- ٦- البلوغ: اشترط الفقهاء في الوكيل البلوغ إلا الأحناف أجازوا للصبي المميز إلا أن حقوق العقد لا تعود إلى الوكيل ما لم يكن مأذوناً له.
- ٧- أن يكون عدلاً: والعدالة تعني المحافظة على شرائع الدين الإسلامي وتجنب ما يقدح في الاعتقاد والسلوك والعمل، وبما أن الوكيل يكون نائباً

(٢٣) الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج٧، ص٣٤٤٧، ووهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج٥، ص٦٥.

(٢٤) الإمام الشافعي، المجموع، ج١، ص٥٤٦، والكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج٧، ص٣٤٤٧.

وممثلاً للمؤكل عند القاضي وفي التصرف عنه من بيع وشراء وغيره كانت عدالته أخرى إلى الاطمئنان إليه ووصولاً إلى الهدف منها.

خلاصة الكلام:

يشترط فيه أن يكون عاقلاً، فيصح أن يكون المميز وكيلاً، سواء أكان مأذوناً في التجارة أم محجوراً، ولا يصح جعل المجنون والمعتوه وغير المميز وكيلاً في التصرفات لعدم اعتبار عبارتهم، هذا عند الحنفية^(٢٥).

وقال غير الحنفية: وكالة الصبي غير صحيحة، لأنه غير مكلف بالأحكام الشرعية، فلا تصح مباشرة التصرف لنفسه، فلا يصح توكيله عن غيره، ولا يصح أن تكون المرأة وكيلة عن غيرها في مباشرة عقد الزواج؛ لأنها لا تملك مباشرة عقدها بنفسها فلا تملك مباشرة عقد غيرها^(٢٦).

وأما الموكل فيه: (محل الوكالة) فيشترط فيه ما يأتي:

أولاً: أن يكون معلوماً للوكيل، فلا يصح التوكيل بالجهول جهالة فاحشة، مثل: اشتر لي أرضاً أو جوهراً أو داراً، ويصح مع الجهالة اليسيرة، مثل: اشتر لي صوفاً انكليزياً، أو اشتر لي صوفاً بسعر كذا.

(٢٥) الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج٦، ص٢٠، ووهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج٤، ص٥٠٧.

(٢٦) ابن رشد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، (بيروت: دارالمعرفة، د. ط، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٧ م)، ج ٢، ص٣٠١.

ثانياً: أن يكون التصرف مباحاً شرعاً: فلا يجوز التوكيل في فعل محرم شرعاً، كالغصب أو الاعتداء على الغير.

ثالثاً: أن يكون مما يقبل النيابة، كالبيع والشراء والإجارة والتبرع، ورد الودائع وقضاء الديون ونحوها^(٢٧).

(٢٧) الشريبي، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ج ٢، ص ٢٨٢-٢٨٣، والكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج ٦، ص ٢٠-٢١، وابن الرشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج ٢، ص ٣٠١-٣٠٢، وابن قدامة المقدسي، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، ج ٥، ص ٨٣، ووهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج ٤، ص ٥٠٧-٥٠٩.

المبحث الثاني: إقرار الوكيل في الوكالة

وقع خلاف بين أبي حنيفة والشافعي في قبول إقرار الوكيل في الوكالة المطلقة:

والمقصود بالوكالة المطلقة: هي الوكالة التي لم يفوض الموكل فيها إلى الوكيل جميع التصرفات بما فيها الإقرار ولم ينهه عنها. فذهب أبو حنيفة إلى أنه إقرار الوكيل جائز عند الحاكم وإليه ذهب أبو يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني من الحنفية^(٢٨).

قال الشافعي: لا يصح إقرار الوكيل على الموكل^(٢٩). فهل يُعدّ إقرار الوكيل في هذا النوع من الوكالة جائز أو لا ؟. لقد اختلف العلماء رحمهم الله في حكم إقراره في هذا النوع، أعني به الوكالة المطلقة على قولين:

القول الأول: أن الوكيل بالخصومة يملك الإقرار، وبه قال الإمام أبو

(٢٨) العيني، عمدة القاري في شرح صحيح البخاري، ج ١٢، ص ١٩٥، والنووي، المجموع شرح المذهب، ج ١٤، ص ٩٥، و الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ج ٤، ص ٤٧٧، وابن قدامة، المغني، ج ٤، ص ٢١٧.

(٢٩) ابن حجر السقلائي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (بيروت: دارالعلمية، د. ط، د. ت)، ج ٥، ص ٢٥٣.

حنيفة وصاحبه^(٣٠).

قال بدرالدين العيني: قبول إقرار الوكيل على موكله، لأن العرفاء كانوا كالوكلاء فيما فوض إليهم من أمرهم، وإليه ذهب أبو يوسف، وقال أبو حنيفة: إقرار الوكيل جائز عند الحاكم، ولا يجوز عند غيره^(٣١).

أدلة الإمام أبي حنيفة وصاحبيه:

أن الوكيل بالخصومة وكيل بالجواب الذي هو حق عند الله عز وجل، وقد يكون ذلك إنكاراً، وقد يكون إقراراً فإذا أقر على موكله دل أن الحق هو الإقرار فينفذ على الموكل كما لو أقر على موكله وصدقه^(٣٢).

وبعد أن اتفق أئمة الحنفية على هذا القدر اختلفوا في شروط قبول الإقرار: فذهب أبو حنيفة ومحمد إلى أنه يشترط لقبول الإقرار من الوكيل أن يكون في مجلس القاضي لا غير^(٣٣).

(٣٠) الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج٦، ص٢٢، وابن نجيم الحنفي، البحر الرائق شرح كتر الدقائق، ج٧، ص١٨٢.

(٣١) بدرالدين العيني، عمدة القاري في شرح صحيح البخاري، (بيروت: دارالعلمية، د. ط، د. ت)، ج١٢، ص١٩٥.

(٣٢) الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند، الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، (بيروت: دار الفكر، د. ط، ١٤١١هـ - ١٩٩١م)، ج٣، ص٦١٧-٦١٨، والكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج٦، ص٢٤، وابن نجيم الحنفي، البحر الرائق شرح كتر الدقائق، ج٧، ص١٨٢.

(٣٣) وحجتهم: أن الموكل فوض الأمر للوكيل لكن في مجلس القاضي؛ لأن التوكيل بالخصومة أو بجواب الخصومة، وكل ذلك يختص بمجلس القاضي بدليل أن الجواب لا يلزم في غير مجلسه، وكذا الخصومة

وذهب أبو يوسف رَحِمَهُ اللهُ إلى أنه لا يشترط أن يكون إقراره في مجلس القاضي بل يصح فيه وفي غيره^(٣٤).

قال أبو يوسف: الموكل أقام الوكيل مقام نفسه مطلقاً فيقتضي أن يملك ما كان الموكل مالكا له والموكل مالك للإقرار بنفسه في مجلس القضاء وفي غير مجلس القضاء^(٣٥).

فكذلك الوكيل وهذا لأنه إنما يختص بمجلس القضاء ما لا يكون موجباً إلا بانضمام القضاء إليه كالبينة واليمين، فأما الإقرار فهو موجب للحق بنفسه سواء حصل من الوكيل أو من الموكل فمجلس القضاء وغيره فيه سواء^(٣٦).

القول الثاني: ذهب الشافعي إلى أنه^(٣٧): لا يصح إقرار الوكيل على

لاتندفع باليمين في غير مجلس القاضي فتتقيد بمجلس القاضي، إلا أنه إذا أقر في مجلس غير مجلس القاضي خرج عن الوكالة وانعزل؛ لأنه لو بقي وكيلاً لبقى وكيلاً بالإقرار عيناً؛ لأن الإنكار لا يسمع منه للتناقض، والإقرار عيناً غير موكل به. المرجع السابق.

(٣٤) ووجهه: أن التوكيل تفويض ما يملكه الموكل إلى غيره، وإقرار الموكل لا تقف صحته على مجلس القاضي فكذا إقرار الوكيل. وأيضاً: الموكل أقام الوكيل مقام نفسه، والموكل يجوز إقراره عند القاضي وعند غيره فكذا الوكيل لأنه قائم مقامه. المرجع السابق.

(٣٥) السرخسي، شمس الدين أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي، المبسوط، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥-١٩٨٤)، ج ١٩، ص ٧.

(٣٦) ابن حجر السقلائي، فتح الباري، ج ٥، ص ٢٥٣.

(٣٧) وهذا قول الجمهور من المالكية في القول المعتمد عندهم، والحنابلة، وزفر من الحنفية. المرجع: ابن نجيم، البحر الرائق شرح كثر الدقائق، ج ٧، ص ١٨٢، والنووي، المجموع شرح المذهب، ج ١٤، ص ٩٥،

الموكل لا عند القاضي ولا عند غيره، لا في حد ولا غيره^(٣٨).

أدلة الشافعي:

أولاً: أن الإقرار معنى يقطع الخصومة وينافيها فلا يملكه الوكيل في الخصومة كالإبراء^(٣٩).

ثانياً: القياس على الأب والوصي، فلهما أن يخاصما وليس لهما الإقرار، والجامع بين هؤلاء أن كلا منهم ندب إلى استيفاء الحق فلم يكن له إسقاطه.

ولأن كل ما لم يملكه الوكيل من إسقاط الحق في غير مجلس الحكم لم يلزمه في مجلس الحكم كالإبراء طرداً والقبض عكساً^(٤٠).

ثالثاً: القياس على الإقرار في دعوى النكاح والطلاق والقصاص والعفو

الشريبي، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ج ٤، ص ٤، وابن قدامة المقدسي، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، ج ٤، ص ٢١٧.

(٣٨) القزويني، عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني، فتح العزيز بشرح الوجيز الشرح الكبير، ج ١٠، ص ٤٤٣، والنووي، المجموع شرح المهذب، ج ١٤، ص ٩٥، والشريبي، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ج ٤، ص ٤، وابن قدامة، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، (بيروت: دار الفكر، د. ط، ١٤٠٥ هـ)، ج ٤، ص ٢١٧.

(٣٩) ابن قدامة، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، ج ٥، ص ٢١٨.

(٤٠) القزويني، فتح العزيز بشرح الوجيز الشرح الكبير، (وهو شرح لكتاب الوجيز في الفقه الشافعي لأبي حامد الغزالي)، ج ١٠، ص ٤٤٣. والماوردي، الحاوي في فقه الشافعي، ج ١، ص ٦٤٩.

وقد سلمها الحنفية^(٤١).

رابعاً: ولأن ما لم يصح من الوكيل الإبراء منه لم يصح منه الإقرار به كالجناية^(٤٢).

خامساً: ولأن كل من لا يصح إقراره مع النهي لا يصح إقراره مع الترك كالمحجور عليه^(٤٣).

سادساً: قال ابن حجر العسقلاني: لا يصح إقرار الوكيل على الموكل وليس في الحديث حجة للجواز لأن العرفاء ليسوا وكلاء؛ وإنما هم كالأمرء عليهم فقبول قولهم في حقهم بمثلة قبول قول الحاكم في حق من هو حاكم عليه.

الترجيح:

يميل الباحث إلى اختيار ما ذهب إليه الشافعي والجمهور من أنه لا يصح إقرار الوكيل على الموكل لا عند القاضي ولا عند غيره، للأسباب التالية:

١ - بعد إمعان النظر وصلت إلى أن إقرار الوكيل على موكله في الوكالة المطلقة التي لم يأذن فيها الموكل بالإقرار ولم ينهه، ولم يفوض إليه

(٤١) ابن قدامة، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، ج ٥، ص ٢١٧-٢١٩، وابن نجيم، البحر الرائق شرح كثر الدقائق، ج ٧، ص ١٨٢.

(٤٢) البغدادى، الشهير بالماوردي، الحاوي في فقه الشافعي، ج ٦، ص ٥١٤.

(٤٣) المرجع السابق.

اختيار التصرف المطلق لا يصح لا عند القاضي ولا عند غيره؛ لأن الإقرار يتعلق به حق الغير فلا يصح منه.

- ٢- القياس على الموكل قياس مع الفارق فإن الموكل يملك الإبراء فيملك الإقرار والوكيل لم يملك الإبراء فلم يملك الإقرار.
- ٣- قال ابن نجيم: الفتوى اليوم على قول زفر لظهور الخيانة في الوكلاء^(٤٤).

الخاتمة:

خلاصة وأهم نتائج البحث:

وقع اختلاف بين أبي حنيفة والشافعي في قبول إقرار الوكيل في الوكالة المطلقة:

فذهب أبو حنيفة إلى أن إقرار الوكيل جائز عند الحاكم وإليه ذهب أبو يوسف ومحمد بن الشيباني من الحنفية.

وذهب الشافعي وزفر من الحنفية إلى أنه: لا يصح إقرار الوكيل على الموكل لا عند القاضي ولا عند غيره.

يميل الباحث إلى اختيار ما ذهب إليه الشافعي والجمهور من أنه لا يصح إقرار الوكيل على الموكل لا عند القاضي ولا عند غيره، لأن الإقرار

(٤٤) ابن نجيم الحنفي، البحر الرائق شرح كثر الدقائق، ج ٧، ص ١٧٨.

يتعلق به حق الغير فلا يصح منه. والله أعلم بالصواب.
أسأل الله العليّ القدير أن يوفقني لإخلاص النية، وموافقة الصواب،
وأن يرزقني الهدى والسداد، وأن يجعل هذا الجهد والعمل ذخراً إلى يوم لا
ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

قائمة المصادر والمراجع

- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري أبو عبد الله. (١٤٢٢ هـ). الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه. د. ط. دار طوق النجاة.
- الباجوري، محمد إحسان باجوري. (٢٠٠٣ م). المنهج الفقهي عند الحافظ ابن حجر العسقلاني من خلال كتابه فتح الباري. د. ط. الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.
- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي. (١٤١٥ هـ ١٩٩٥ ع). مختار الصحاح. د. ط. بيروت: مكتبة لبنان.
- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي. (د. ت). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي. د. ط. المكتبة العلمية.
- ابن منظور، حمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري. (د. ت). لسان العرب. د. ط. بيروت: دار صادر.
- الحصكفي، ابن عابدين عابدين الدمشقي. (د. ت). حاشية ابن عابدين، رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار. د. ط. بيروت: دار

صادر.

الكاساني، علاء الدين الكاساني. (د. ت). بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. د. ط. بيروت: مكتبة لبنان.

السمرقندي، علاء الدين السمرقندي. (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ ع). تحفة الفقهاء. د. ط. بيروت: دار الكتب العلمية.

النووي، يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين. (١٤١٥ هـ ١٩٩٥ ع). مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج. د. ط. بيروت: المكتبة العلمية.

ابن العربي، محمد بن عبد الله الأندلسي المعروف بابن العربي. (١٤٠٥ هـ). أحكام القرآن لابن العربي. د. ط. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد. (١٤٠٥ هـ). المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ط ٤. بيروت: دار الفكر.

أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرناؤوط. (١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م). مسند الإمام أحمد بن حنبل. د. ط. الناشر: مؤسسة الرسالة.

الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي. (ط. ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤). الحاوي في فقه الشافعي. ط ١. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه
يزيد، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. (د. ت). سنن ابن ماجه. د. ط. دار
إحياء الكتب العربية.

القزويني، عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني. (د. ت). فتح العزيز
بشرح الوجيز الشرح الكبير، (وهو شرح لكتاب الوجيز في الفقه الشافعي
لأبي حامد الغزالي). د. ط. بيروت: دار الكتاب العربي.

مجلة مجمع الفقه الاسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الاسلامي. (١٤٠٤ هـ -
١٤٢٧ هـ). تصدر عن منظمة المؤتمر الاسلامي بجدة. د. ط. دار إحياء
الكتب العربية.

وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية. (د. ت). الكويت، الموسوعة
الفقهية الكويتية. ط. ٢. دار السلاسل - الكويت.

الكاساني، علاء الدين الكاساني. (د. ت). بدائع الصنائع في ترتيب
الشرائع. ط. ٢. بيروت: دار الكتاب العربي.

وهبة الزحيلي. (د. ت). والفقه الإسلامي وأدلته. د. ط. دار الفكر:
سورية، دمشق.

النووي، الشيخ شمس الدين محمد بن الخطيب الشربيني على متن منهاج
الطالبين للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي. (١٩٩٧، ١٩١٨ م).

- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج. ط. ٢. بيروت: دارالمعرفة.
- إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي أبي إسحاق. (د. ت). المهذب في فقه الإمام الشافعي. د. ط. بيروت: دارالعلمية، لبنان.
- علاء الدين الكاساني. (١٩٨٦ع). بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. د. ط. بيروت: دار الكتاب العربي، لبنان.
- القرطبي، ابن رشد القرطبي. (١٤٠٢ هـ، ١٩٨٧ م). بداية المجتهد ونهاية المقصد. د. ط. بيروت: دارالمعرفة، لبنان.
- الشرييني. (. (١٤٠٤ هـ - ١٤٢٧ هـ). مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج. د. ط. بيروت: دار الكتاب العربي، لبنان.
- الكاساني. (د. ت). بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. ط. ٢. بيروت: دارالمعرفة، لبنان.
- ابن قدامة المقدسي. (د. ت). المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني. د. ط. بيروت: دار الكتاب العربي.
- العيني، بدرالدين العيني. (د. ت). عمدة القاري شرح صحيح البخاري. د. ط. بيروت: دار الكتاب العربي.
- العسقلاني، ابن حجر العسقلاني. (١٩٨٦ع). فتح الباري في شرح صحيح البخاري. د. ط. بيروت: دار الكتاب العربي.

- الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند. (د. ت). الفتاوى الهندية في
مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان. ط. ٢. دارالسلاسل، الكويت.
ابن نجيم، زين الدين ابن نجيم الحنفى. (١٤١١هـ — ١٩٩١م).
البحر الرائق شرح كتر الدقائق. د. ط. بيروت: دار الفكر.
السرخسي، شمس الدين أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي. (د.
ت). المبسوط للسرخسي. د. ط. بيروت: دار الكتاب العربي.

نقد وآراء

مجمع حجة الإسلام كما يراه الأعلام

إدارة التحرير

أ. د. محي الدين العوامة، المدينة المنورة، المملكة السعودية العربية

«إن شخصية الإمام محمد قاسم النانوتوي-رحمه الله- مؤسس الجامعة الإسلامية/ دار العلوم ديوبند شخصية عبقرية فذة، قلما يجود الزمان بأمثالها، فتتوافر في شخصيته مواصفات المجدد العبقرى النابغ، وخدماته في الدفاع عن الإسلام ومقاومة الغزو الفكرى وقيادة حركة المدارس ومحو البدع وما إليها أشهر من أن يذكر، وبذلك استبشرنا بخير، عندما بلغنا نبأ إقامة مجمع حجة الإسلام للبحث والتحقيق الذى يرمى إلى نشر المآثر العلمية للإمام بجانب الأهداف القيمة التى يسعى المجمع لتحقيقها، تقبل الله جهودكم ووفقكم لما يحبه ويرضاه».

أ.د. محمد أبو الليث الخير آبادي القاسمي، أستاذ قسم القرآن والسنة بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

«أرحبكم بإصدار هذه المجلة التى نحن علماء المدارس الإسلامية عامة، وعلماء الجامعات العصرية خاصة، فى أمس الحاجة إلى إصدار أمثالها من

المجلات العلمية المحكمة على المستوى الدولي، لنعرف ويعرف طلبتنا قيمة هذه المجلات، وليعرفوا أنها على أنواع محلية، دولية، دعوية وعلمية، وهذه كلها إما غير محكمة، ولها قيمتها ومكانتها على مستوى عامة الناس، وإما محكمة، ولها قيمتها ومكانتها في الأوساط العلمية والأمور الأكاديمية.

وإصدار مجلة علمية محكمة أمنية قديمة كانت تراودنا منذ زمن قديم، وتحققت الآن ولو متأخرا، ولم تأت إرادة إصدارها من فراغ، وإنما جاءت عند من يملك ذوقا علميا تحقيقيا أكاديميا، ومن عنده إرادة حديدية قوية صلبة، تتكسر عليها الأوهام التشاؤمية، وتموت أمامها الخواطر التخاذلية، إن شاء الله. وأنا حسب معرفتي الشخصية بالأخ الفاضل (الدكتور قريبا إن شاء الله) مولانا محمد شكيب القاسمي، أرى أنه خير من يتحمل مسؤولية رئاسة تحرير المجلة العظيمة، مع زميله الأخ الفاضل الكريم مولانا محمد نوشاد النوري القاسمي؛ لأنهما يملكان إرادة فولادية، وعزيمة حديدية إن شاء الله، بجانب تمتعهما بأهلية عظيمة لكتابة الافتتاحيات والمقالات، ولجمع المقالات من الشخصيات العلمية الكبيرة، في أنحاء العالم، فبالنظر إلى هذه الإمكانيات الكبيرة، سوف تتحقق هذه الإرادة، وتستمر إن شاء الله كما تحققت أمنية جده حجة الإسلام مولانا محمد قاسم النانوتوي رحمه الله متمثلة في الجامعتين الشقيقتين: الجامعة الإسلامية دار العلوم ديوبند والجامعة الإسلامية دار العلوم وقف ديوبند، فكذلك تتحقق أمنية حفيده بل أحفاده هذه إن شاء الله.

وأنا أعدكم بتقديم كل ما يمكن لي تقديمه إلى المجلة من دعم مادي وقلمي وعلمي إن شاء الله تعالى».

أ.د. سعيد الرحمن الأعظمي، مدير دار العلوم ندوة العلماء
لكناؤ، الهند

«فقد استبشرت بإنشاء مجمع حجة الإسلام للبحث والتحقيق بدارالعلوم وقف ديوبند، (الهند)، وهو عمل إيجابي عميق الجذور، بانتمائه إلى شخصية حجة الإسلام الإمام محمد قاسم النانوتوي مؤسس الجامعة الإسلامية دارالعلوم ديوبند، وقد رزقه الله تعالى شخصية عملاقة ذات محاور كثيرة من الفكر العميق والعلم الغزير، وتعددية المعارف والبصيرة النافذة، والدعوة إلى دين الله، وإفحام ممثلي الدين الكذابين من فئات القاديانية اللادينية، وحملة لواء الخرافات والبدع وأعداء الإسلام من بقايا النصرانية واليهودية والديانات الباطلة.

سيتم بمشيئة الله -تعالى- بما أزمعتم عليه من إصدار مجلة محكمة بإسم «وحدة الأمة» تعريف أعمال الإمام الجليلة وخدماته الجبارة في ساحة الدعوة إلى الله وتغليب الحق ومعالم الشريعة الإسلامية على الأفكار الواهية والنظرات المادية الخرقاء.

لقد سبق أن كتبت كلمة وجيزة عن حياة الإمام وخدماته العظيمة في

الجزء الأول عن كتابي «ساعة مع العارفين» ولعل فضيلتكم تعرفون ذلك من خلال المؤلفات والكتب التي ألفت حول هذه الشخصية وجلائل أعماله وخدماته.

يسرني أن أتقدم إليكم بالتهاني القلبية على هذه الخطوة الموفقة والدعاء الخالص لإزدهار المجلة وانتشارها في الخافقين، بالإسلام والسلام والدعوة والفكر الإسلامي بإذن الله- ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾.

أ.د. خالد مرغوب أمين، أستاذ كلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية

«إن تأسيس مجمع حجة الإسلام للبحث والتحقيق، عملية سارة مباركة، من حيث الهدف ومن حيث الإنتماء إلى الإمام النانوتوي، الذي كان- رحمه الله- آية في غيرة على الدين. ونشر العلوم الدينية وإنقاذ المسلمين من حضيض الشرك والبدعة والجهالة. فلكم تمانينا وأمنياتنا».

أ.د. عابد الله غازي، رئيس مؤسسة «اقرأ» التعليمية العالمية
بشكاغو، أمريكا

«بلغنا نبأ تأسيس مجمع حجة الإسلام وإصدار مجلة عربية محكمة في الجامعة الشهيرة دار العلوم وقف ديوبند، فتفائلنا به خيراً، وجاء أن الأمر الهام صدر عن موطنه، فإن الاعتناء بالبحث العلمي حسب أساليبه العصرية حاجة كل داعية إسلامية يريد إقناع العالم بما يدينه من دين، ومن هذه الناحية تتمثل شخصية الإمام حجة الإسلام قدوة للجميع؛ حيث خدم الإسلام، وقطع الشكوك المثارة حوله بحجج قطعية أفحمت الخصوم، وإنا إذ نكتب هذه السطور فهنيئاً أحنانا المحترم الأستاذ محمد سفيان القاسمي نائب رئيس الجامعة على ما اتخذته من خطوة شجاعة مباركة، داعين الله سبحانه أن يوفق القائمين على هذا المجمع والعاملين فيه لكل ما يحبه ويرضاه».

أ.د. سعود عالم القاسمي، عميد كلية الدراسات الإسلامية بجامعة
مسلم عليجراه، الهند

«إن هذه خطوة علمية مباركة جداً، خطوة كانت حريةً أن تبذل فيها العناية قبل سنوات، انظروا كيف إن الناس ضخموا شخصياتهم العادية

والمعوا مآثرهم، أما علمائنا الأعلام الذين كانوا في الفضل شموساً ساطعة وفي العلوم نجومها لامعة، فغابوا في غياهب السحب الداكنة، وهذا يعكس مدى إهمالنا هذا الجانب الرئيس الهام، ومن هنا نرفع كل آيات التهاني والتقدير إلى القائمين على مجمع حجة الاسلام».

أ.د. مسعود عالم الفلاحى، عميد قسم اللغة العربية، بجامعة خواجه معين الدين، لكاناؤ، الهند

«وأردنا مراراً منذ أن سمعنا هذا القرار التاريخي أن نهنئكم بهذا الإقدام العلمي المبارك؛ فإن المجلة المحكمة تحظى بقيمة اعتبارية كبيرة في الأوساط العلمية، تفتح الآفاق المعلوماتية الواسعة أمام قارئها، وتمنحهم جدة وطرافة في كل علم وفن، ومن هنا تتضاعف مسؤولياتكم وتزايد أعباءكم؛ لكننا نستبشر بخير؛ فأنتم أصحاب كفاءة وعلم وخبرة».

أ.د. شرف عالم القاسمي، أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية، بجامعة مولانا آزاد حيدرآباد، الهند

«وهذا قرار تاريخي لتطوير نطاق البحث العلمي ولتعميم الفائدة بين

سكان الهند وخارجها».

أ.د. اعظم القاسمي، أستاذ كلية الدراسات الإسلامية بجامعة مسلم

عليجراه سابقا

«إن الحاجة إلى إنشاء المجمع الذي يعمل في مجال البحث والتحقيق كانت حاجة ملحة تشعر بها الأوساط العلمية منذ مدة، فأشكر الله عز وجل على أنه حقق هذه الأمنية العزيرة بأيدي العلماء الجديرين بالقيام بهذه المهمة، وإن هذا المجمع سوف يعمل على نشر المآثر العلمية الجليلة للإمام محمد قاسم النانوتوي وتبليغها إلى العالم من أقصاه إلى أقصاه عبر التكنولوجيا الحديثة وبأسلوب علمي محكم، أسأل الله -تعالى- لمدير المجمع وأصحابه التوفيق والسداد».

من أرض الواقع

مجمع حجة الإسلام للبحث والتحقيق إنجاز علمي كبير

إدارة التحرير

ما زالت الأمة الإسلامية أمة تاريخ وحضارة، وأمة أمجاد وأصالة؛ فهي أمة أخرجها الله تعالى لتخرج الناس من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام، ومن ضيق الدنيا إلى سعتها. ونظراً إلى عظم المسؤولية وشدتها فقد وهب الله تعالى هذه الأمة من الذكاء الفطري والنبوغ العقلي والتفرس الإيماني والصبر والجلادة والهمة أضعاف ما آتاه الأمم السالفة، ومن هنا عُرف سلفنا الصالح - على مدار التاريخ الإسلامي - بالجددة العلمية والمنهجية العملية والإبداع الفكري والابتكار الثقافي والإثراء المعرفي، فأتقنوا الكتاب والسنة، وأجادوا الفقه والوعى، وقعدوا القواعد، وأصلوا الأصول، ووضعوا العلوم والفنون، وأضافوا إلى المكتبات كمية هائلة من الكتب العلمية القيمة التي يزدان بها التاريخ الإسلامي، وستظل تبقى موضع الاعتزاز والافتخار لدى الأمة الإسلامية، ومثار الاستغراب والدهشة لدى الآخرين.

ولكن في القرون المتأخرة وبالتحديد عند ما شهد العالم الإسلامي انهيار القوة السياسية وتشتت الشمل وتباعد الآراء وتضارب الأهواء واحتلال

الأجانب ونكران الأقارب، مُنِيَ العقل المسلم - في الغالب - بالجمود والإغراق في التقليد والتعصب؛ فكَلَّتْ الطبائع وجمدت القرائح وأجدبت العقول، وأصبحت خصائص الأمة وميزاتها تتميع وتذوب أمام هذه الظاهرة التي منشؤها التعطل وحب الهدوء والراحة والتقليد والركود. أجل! إن الاجتهاد والإبداع لم ينقطعاً في الأمة حتى في القرون المتأخرة، كيف وقد قال رسول الله - ﷺ - «إن الله تعالى يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها» (الحديث)، فنهض في الأمة الإسلامية من حين لآخر علماء مجتهدون ومفكرون مبدعون، انطلقوا للنظر والتدبر وتقييم الأشياء والأوضاع بقيمتها الحقيقية لا بالنظرة التقليدية، وفكّوا العقول من إसार التقليد الأعمى المتحجر، وتوصلوا في كل علم وفن إلى جيد وطريف، وقليلٌ مَنْ هم.

وكان من أجل هؤلاء العلماء المبدعين الإمام محمد قاسم النانوتوي - رحمه الله - الذي برز في أحلك الظروف، ليحاول الحفاظ على الشريعة الإسلامية، ويتصدى للحيلولة دون المكائد والدسائس التي تستهدف - بشكل مكشوف أو مستور - الكيان الإسلامي، وذلك عن طريق جهاد الأعداء وإجراء النقاش والحوار الديني معهم، القائم على الثوابت العلمية والعقلية، وتقريب المفاهيم الإسلامية إلى عقول العامة والخصوم استدلالاً بقواطع الأدلة من المعقول والمنقول، وقيادة حركة تأسيس المدارس الإسلامية الرامية إلى القضاء على الجهالة والأمية المتفشية في الأمة، وما يترتب عليها من منكرات ومحدثات لاصلة لها بالدين، ونشر العلم وخلق المناخ التعليمي والذوق البحثي

الإبداعي، ومن أجل ذلك قام الإمام بتأسيس الجامعة الإسلامية دارالعلوم ديوبند لتحصل لأبناء الأمة القناعة الذاتية بما يدينه من دين، ويؤمن به من معتقد وثقافة، وتخرج من الجامعة دفعات وكوادر حريصة على الحفاظ على الشريعة بكل غال ورخيص، وتكفي الأمة مسئولية الرد على الشكوك والشبهات المثارة ضد الإسلام.

والأهداف التي وضعها هذا الإمام الجليل في الاعتبار، وصدر عنها طوال حياته هي أهداف عالية القيمة، بعيدة المدى، واسعة الجدوى، لا تخطر إلا على أمثاله ممن قيضهم الله لتجديد معالم الدين وإحياء المندرس من السنة. وفعلاً تحققت جميع الأهداف التي حلم بها الإمام النانوتوي؛ حيث نجم في الجامعة الإسلامية دارالعلوم ديوبند علماء مخلصون، احتووا الشريعة الإسلامية بخدمة شاملة، عمت جميع نواحي الدين، فنفضوا عن الشريعة الغبار، وألفوا الأسفار، ودحضوا الأباطيل، وردوا على الشائع من الأساطير، وأيدوا السنة وقضوا على البدعة؛ مما أورث الجامعة المرجعية الكبرى فيما يتعلق بالفكر الإسلامي الأصيل.

نشأة المجمع:

إن الجهود المخلصة العظيمة التي بذلها علماء الجامعة في مختلف المجالات الإسلامية اتسم معظمها بصبغة فردية، مع أن بعض مآثرهم العلمية -ولو صدرت عن الواحد منهم- مما ينوء بالجامع والأكاديميات، وذلك بالنظر إلى

ضخامتها وغازارة علمها وكثرة نفعها.

وفي آخر الأيام اشتد الشعور بالحاجة إلى الجهود الجماعية الموحدة؛ فإن الجهود الجماعية أسرع تحقيقاً للغاية المنشودة وأقل خطأ وأكثر نفعاً، ونفس الشعور الذي يتزايد يوماً فيوماً في نفوس القائمين على الجامعة الإسلامية دارالعلوم وقف ديوبند، حدا بهم إلى تأسيس مجمع يضم نخبة من العلماء والباحثين، ويتناول البحث في القضايا العلمية المستجدة، ويفي بما تحتاجه الأمة الإسلامية من الناحية العلمية من دقة الوعي وصحة العلم وسلامة الإدراك.

فأسّسَ في الجامعة في العام الماضي مجمّع باسم «مجمع حجة الإسلام»، وناشدت الجامعة عدداً من الباحثين للانضمام إليه، فانضم إليه - بحمد الله - كوكبة مختارة من الباحثين المعروفين في مجالات البحث والتحقيق.

إن نشأة المجمع كانت أمنية عزيزة، تراود نفس كل عالم طموح، يود للعلوم الإسلامية أن تطبّق وتطوّر، وللأمة الإسلامية أن تسود وتقود، فاهالت رسائل وخطابات العلماء على مدير المجمع، يهنئونه بهذا الإقدام العلمي المبارك الذي لا تُجحد قيمته في أوساط العلم والأدب.

رؤية المجمع:

يتبنى المجمع رؤية إسلامية أصيلة سليمة من التعصب المقيت والانتحال العلمي المشين، فمن معالم رؤيته:

- أنه يحرص على شرح وإبانة مذهب أهل السنة والجماعة معتمداً في

ذلك على أحدث الأساليب البحثية، وصادراً عن الكتب الموثوق بها لدى أهل السنة والجماعة.

- ليس من طبيعته إثارة الخلافات الفرعية بين الأئمة.
- لا يهدف إلى الانتصار لمذهب معين في الفقه والعقيدة على غيره.
- لا يحرص العلم النافع المطلوب في إطار ضيق محدود.
- يحترم جميع الجهود التي يبذلها علماؤنا المخلصون في كل مكان.
- يقبل من الآراء والمقترحات كل نافع وسديد.

رسالة المجمع:

إن المجمع يمثل في الواقع حركة علمية قوية ذات استقلالية في الرسائل والأهداف، ورسالته هي نظريته التي يريد بثها أمام الأوساط العلمية لتتكاتف معه في مواكبة الحركات العلمية المتواجدة في العالم الإنساني كله. وتتلخص رسالته فيما يأتي:

- اختيار منهجية في البحث: فالعلوم الإسلامية كغيرها من العلوم صالحة للتطوير والزيادة، ولكي تتجه عملية التطوير اتجاهاً سليماً، لابد من اختيار منهجية في البحث، والشعور الصحيح بجوانب علمية هي في حاجة أكثر إلى الاهتمام.
- إيجاد البيئة البحثية الراقية: المجمع يسعى وراء إيجاد البيئة البحثية الراقية التي تساعد الباحثين في الانشغال بالأمور البحثية، وتوفير لهم

المناخ العلمي الملائم.

- تدريب الباحثين: يولي الجمع اهتماماً خاصاً بهذا الجانب باعتباره الوسيلة الأقوى للتوسع في إجراء عمليات البحث.

أهداف المجمع:

- الاضطلاع -دراسةً وتحقيقاً ونشراً- بعلوم وكتب الأئمة الذين جدد الله سبحانه على أيديهم دينه وسنة نبيه في مختلف مراحل التاريخ الإسلامي؛ فكتب المجددين الأعلام نابضة بالحياة، وواضحة اليد على مواطن الضعف والخور في الأمة.
- شرح وتحقيق وتسهيل وتقريب وترجمة المآثر العلمية لدى علماء ديوبند، وإخراجها في ثوب جديد يلبي حاجات العصر، وفي متطلبات الأمة.
- الاعتناء الخاص بعلوم الإمام حجة الإسلام محمد قاسم النانوتوي تحقيقاً وتخریجاً وتعليقاً.
- الصياغة الجديدة المفيدة لعلم الكلام في ضوء كتاباته؛ حيث قام الإمام بتشكيل علم الكلام الجديد، الأكثر تحقيقاً للهدف المؤمل منه، وجعل منه السلاح الأمضى لغلبة الإسلام، ولأثرتير ضلالات بعض المتكلمين وهفواتهم حجة على من استغلَّ علم الكلام في صالح الإسلام، علماً بأن الأدلة العقلية السليمة أفعل تأثيراً في

- النفوس، وأوسع نطاقاً وأكثر قطعاً لأدلة الخصوم.
- نشر المآثر العلمية لحكيم الإسلام المقرئ محمد طيب القاسمي الرئيس السابق للجامعة الإسلامية دارالعلوم ديوبند.
- تخريج وتحقيق ونشر النوادر العلمية القيمة والمخطوطات القديمة.
- تدريب الطلبة وإعداد الباحثين، وذلك عن طريق التوعية بأهمية البحث العلمي، وتوجيههم إلى الطريق الأمثل له.
- إصدار مجلة عربية محكمة باسم «وحدة الأمة»، تُعنى بنشر الأبحاث الشرعية والأدبية المحكمة.
- نشر نشاطات الجامعة على الموقع الرسمي لها؛ ليتسنى للجميع الاطلاع المباشر على إنجازاتها.

مهام المجمع وأنشطته:

للمجمع عدة مجالات رئيسة كالاتي:

- ١- قسم البحث والتحقيق: قام المجمع بإنشاء هذا القسم بُغية إعداد الباحثين وتوفير البيئة البحثية الملائمة لهم، يلتحق بهذا القسم نخبة من طلاب الجامعة؛ ممن عُرفوا بالجد والطموح وسلامة السيرة، ويتدربون على أصول ومناهج البحث العلمي، بالتزامن مع ترجمة هذه الأصول إلى واقع تطبيقي، وذلك تحت إشراف الأساتذة البارعين المتميزين في البحث والتحقيق والرؤى البحثية الواضحة، كما يتولى المجمع رعاية

طلبة القسم من ناحية التدريب والتربية، ومن ناحية الطعام والسكن المجانيين، وتقديم المنحة الدراسية الوافية - بإذن الله - بحاجاتهم، ويعتزم نشر ما يُعدّونه من بحوث.

٢- لجنة التأليف والتعليق والتحقيق: المجمع يرى أن هناك مواضيع جديدة بالإمام بها بحثاً وكتابةً، وأن في كتب التراث الكثيرة ما هو بحاجة إلى التعليق والتحقيق، لتبرز تلك الكتب في قالب كتاب عصريٍّ، يغلبه طابع علمي ممتاز؛ ومن أجل ذلك شكل المجمع لجنة تضم عدداً من الباحثين، وجرّت عمليات التأليف والتعليق والتحقيق على أحسن ما يُرام، وسيقوم المجمع بنشر ما سيدبجه يراع الباحثين من بحثٍ ومؤلفٍ آخر السنة حسب الظروف والإمكانات.

٣- إعداد البحوث العلمية: يستدعي المجمع الباحثين لإعداد البحوث المتخصصة فيما يهمُّ طلبة الجامعة من قضايا فكرية وعقدية وثقافية جديدة بالشرح والإبانة، وذلك بأسلوب علمي رصين يأخذ في الاعتبار قواعد البحث والتحقيق، ويعمل في هذا المجال خمسة باحثين، يُعدّون بحوثهم ويقدمونها إلى طلبة قسم البحث في الفترة الدراسية المخصصة لكل باحث، وسوف ينشر المجمع - بتوفيق الله - هذه النشرات والبحوث.

٤- عقد الندوات وورش عمل تدريبية: حرصاً من المجمع على رفع كفاءة الطلبة في مجال البحث وخلق الجو البحثي في محيط الجامعة فهو ينظم بين الفينة والأخرى ندوات وحلقات نقاش ولقاءات علمية وورش

عمل، ويدعو لها الباحثين المشهود لهم بالكفاءة والتبريز من داخل الهند وخارجها، ويشارك فيها طلاب الدراسات العليا والمهتمون بالبحث العلمي، ومن خلال هذه اللقاءات المباركة يتم تواصل المجمع مع العلماء والباحثين في داخل الهند وخارجها.

٥- التدريب العام: يقوم المجمع بالتدريب العلمي والبحثي لطلاب الدراسات العليا في الجامعة، وشكل لذلك لجنة تتكون من أحد عشر أستاذاً في الجامعة، يغرسون في نفوس الطلبة أهمية البحث العلمي، ويُرشدوهم إلى نهج الكتابة والإعداد، ويُشرفون على نشاطاتهم في هذا المجال، ورفعت الجامعة قيمة هذا البحث؛ حيث إنها ألزمت كل طالب في الدراسات العليا بإياه، وجعلته شرطاً للحصول على شهادة علمية؛ مما أدى إلى جري عملية البحث على نطاق أوسع في الجامعة.

٦- مجلة «وحدة الأمة» العربية العلمية المحكمة: كخطوة تقدمية في مجال البحث، وتوفير فرص بحثية موسعة للباحثين قرر المجمع إصدار مجلة عربية علمية محكمة، تنشر الأبحاث والدراسات العلمية والأدبية بعد عرضها على لجنة التحكيم التي تضم كوكبة مختارة من الدكاترة الباحثين من داخل الهند وخارجها وموافقتها على النشر، ومجلة وحدة الأمة حرة بأن تعد أبرز الإنجازات العلمية الكبيرة التي شهدتها الجامعة من خلال هذا المجمع، كما أن إصدارها محاولة فريدة متميزة من نوعها، قاد المجمع إلى الاقتناع بأهميتها وضرورة إصدارها محكمة مرعية

فيها القواعد العلمية من حيث المواد والهوامش والمصادر إخفاقات متسلسلة باتت مصيراً محتوماً لمعظم المجلات العلمية الصادرة عن المدارس والجامعات في شبه القارة الهندية، وطوابع غير علمية سيطرت عليها متمثلةً في إعادة المنشورات وفقدان المنهجية وغلبة العاطفية والقصور عن العمق الثقافي، وبذلك فقد رسم المجمع لمجلته مجموعة من الضوابط التي تنمي مراعاتها النشاط الثقافي لدى الباحثين، وتنفع روح التطور العلمي في الأوساط العلمية ونمو الفكر الإبداعي لدى الناشئين، ومن هنا تحبذ استراتيجية المجلة بكل بحث يفي بالمستوى العلمي المنهجي للمجلة، ولا تلتفت إلى شخصية الكاتب وعظم قامته، واختار لها اسم «وحدة الأمة» متفائلاً وصادراً عن أن العلم الصحيح والعقيدة الصحيحة هي الطريق الأمثل إلى توحيد الأمة وتقريب شقة الخلاف بين مختلف جماعاتها ومذاهبها.

لمحة موجزة عن حياة الإمام محمد قاسم النانوتوي

هو الشيخ الإمام حجة الإسلام محمد قاسم بن أسد علي الصديقي النانوتوي، أحد العلماء الربانيين، وُلد عام ١٢٤٨هـ ببلدة «نانوتة». بمديرية «سهارنفور» بولاية «أترابرايش»، الهند، وتوفي عام ١٢٩٧هـ، وتلمذ على الشيخ مملوك علي النانوتوي (المتوفى عام ١٢٦٧هـ)، وقرأ عليه سائر الكتب الدراسية بكل روية وتدبر، وأخذ الحديث عن الشيخ عبد الغني المجددي

الدهلوي (المتوفى سنة ١٢٩٦هـ).

كان واحداً من عباقرة الفكر الإسلامي، وأفذاذ المهمة والعزيمة والطموح، الذين عرفهم التاريخ بأصالة ثقافتهم وغزارة علمهم وثقوب فكرهم ووضوح رؤيتهم وصلابة موقفهم وضخامة مآثرهم وحسن بلائهم في نصرة الدين والدود عن حياضه وخدمة الدين والعلم والأدب.

كان من أساطين النهضة الإسلامية في الهند الذين يرجع إليهم الفضل في الإبقاء على الشريعة الإسلامية في شكلها الصحيح في الديار الهندية؛ فقد ولد في عصر متأزم موبوء من كلتا الناحيتين: الناحية السياسية والناحية الدينية، أما الناحية السياسية فقد شاهد أن الحكم الإسلامي المتمثل في الإمبراطورية المغولية العظمى قد أزيل من الساحة، وأن الاحتلال الإنجليزي أحكم سيطرته في البلاد، يعث بخيراتها، ويمتص ثرواتها، ويحصد أرواحها، وهو عازم مع هذا بشكل جدي على اجتثاث جذور الإسلام من القلوب المسلمة، وذلك عن طريق الحملات التبشيرية الضخمة التي هبّت تعمل على تنصير المسلمين، وتزرع الشكوك في قلوبهم عن المبادئ الإسلامية استغلالاً لضعفهم السياسي والاقتصادي وجهالتهم المتفشية.

أما التأزم الديني في ذلك العصر فحدث عن البحر ولا حرج؛ كان المجتمع الإسلامي الهندي عاراً على الإسلام، غارقاً في البدع والمنكرات، مولعاً بالرسوم الشركية؛ بل كان أشبه ببؤرة الإلحاد، ومستنقع الوثنية؛ مما يخيّل إلى أولي البصيرة أن الهند ستؤول إلى ما آلت إليه الأندلس.

ففي هذا العصر برز الإمام النانوتوي ورفقاؤه لا كعالم عادي وواعظ رسمي؛ بل كمدفع للتوحيد وجبل للعقيدة ورجل للمواقف وإمام مجاهد بسيفه ولسانه وقلمه.

قاد حركة التحرير، والثورة على الاحتلال الإنجليزي في معركة «شاملي» العظيمة، الشهيرة من بين المعارك الثورية ضد الاحتلال.

وكان حجة الإسلام منظوراً إليه في مقاومة الأفكار الهدامة، فقد تصدّى للرد على أساقفة الهندوس وأخبار النصارى، فناظرهم، وقطع ألسنتهم، وأظهر عورائهم، وأقام عليهم الحجة، فأصبحوا يفرون من ساحة المناظرة بمحض سماع نبأ يفيد حضوره.

كان غزير العلم، بليغ العبارة، فاض قلمه بكتب علمية دقيقة، فنّدت الشبهات، وأوضحت المحجة البيضاء.

جعل أمر الحفاظ على الشريعة داء قلبه وأمنية حياته، فألهم الله في رؤْعه أن إنشاء المدرسة التي تقود الحركة العلمية، وتربي الأجيال المسلمة على أسس سليمة، يُحقّق هذا الغرض العظيم، فأسس الجامعة الإسلامية دار العلوم ديوبند، متوكلاً على الله سبحانه، وقد بارك الله في هذه الجامعة؛ حيث أصبحت في مدّة قليلة معقلاً إسلامياً عظيماً، ومركزاً تعليمياً وتوجيهياً كبيراً، فقد نشطت هنا حركة التعليم والتأليف والإصلاح بشكلٍ غير عادي، فأثمرت ثمرات يانعة ونتائجاً فكرياً خارقاً للعادة، وأنجبت فحولاً جهابذة، وشيوخاً عابرة، ومحدثين عظاماً، ودعاة مخلصين، وخطباء مصاقع، ورجال الفكر والدعوة، ومؤلفين

بارعين، فيالها من جامعة عظيمة حافظت على الدين في وقت حرج، وأنجبت
أعلاماً عند ما أصاب الأمة العقمُ الفكريُّ والكسوفُ العلميُّ.
ورحمه الله من إمام جليل وقف حياته على خدمة الدين الحنيف، تعب
لتستريح الأمة، وسهر لينام المسلمون، جزاه الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.
إدارة التحرير

أهداف المجمع:

- الاضطلاع -دراسةً وتحقيقاً ونشراً- بعلوم وكتب الأئمة الذين جدد الله سبحانه على أيديهم دينه وسنة نبيه لاسيما شيخ الإسلام ابن تيمية ومسند الهند الشاه ولي الله الدهلوي؛ فكتب المجتهدون الأعلام نابضة بالحياة، وواضحة اليد على مواطن الضعف والخور في الأمة.
- شرح وتحقيق وتسهيل وتقريب وترجمة المآثر العلمية لدى علماء ديوبند، وجعلها تلي حاجات العصر، وتفي بمتطلبات الأمة.
- الاعتناء الخاص بعلوم الإمام حجة الإسلام محمد قاسم النانوتوي تحقيقاً وتخريجاً وتعليقاً.
- والصياغة الجديدة المفيدة لعلم الكلام في ضوء كتاباته؛ حيث قام الإمام بتشكيل علم الكلام الجديد، الأكثر تحقيقاً للهدف المؤمل منه، وجعل منه السلاح الأمضى لغلبة الإسلام، ولانتعثر ضلالات بعض المتكلمين وهفواتهم حجة على من استغلَّ علم الكلام في صالح الإسلام، علماً بأن الأدلة العقلية السليمة أفعال تأثيراً في النفوس، وأوسع نطاقاً وأكثر قطعاً لأدلة الخصوم.
- نشر المآثر العلمية لحكيم الإسلام المقرئ محمد طيب القاسمي الرئيس السابق للجامعة الإسلامية دارالعلوم ديوبند.
- تخريج وتحقيق ونشر النواذر العلمية القيمة والمخطوطات القديمة.
- تدريب الطلبة وإعداد الباحثين، وذلك عن طريق التوعية بأهمية البحث العلمي، وتوجيههم إلى الطريق الأمثل له.
- إصدار مجلة عربية محكمة باسم 'وحدة الأمة'، تُعنى بنشر الأبحاث الشرعية والأدبية المحكمة.
- نشر نشاطات الجامعة على الموقع الرسمي لها؛ ليتسنى للجميع الاطلاع المباشر على إنجازاتها.



WAHDAT-UL UMMAH

A Refereed Arabic Bi-Annual /1st year,
Jan 2014/ Rabi ul Awwal 1435, Issue No:1

Published by

Hujjat al-Islām Academy

Al-jamia al-Islamia Darululoom waqf, Deoband, India
www.dud.edu.in, www.darululoomwaqf.com